GAYLAMOUNT
PAMPHLET BINDER
~
Manufactured by
GAYLORD BROS. Inc.
Syracuse, N.Y.
Stockton, Calif.

Columbia University
in the City of New York

THE LIBRARIES

مؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة
للبلاد العربية

محاضر الجلسات

للدورة الرابعة المنعقدة في بغداد
برعاية جلالة الملك فيصل الثاني المعظم

بغداد | ٢٣ – ٢٦ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٤
| ٢٥ – ٢٨ صفر ١٣٧٤

مؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة
للبلاد العربية

محاضر الجلسات

للدورة الرابعة المنعقدة في بغداد

برعاية جلالة الملك فيصل الاول المعظم

بغداد | ٢٣-٢٦ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٤
| ٢٥-٢٨ صفر ١٣٧٤

956
M98

16547E

الدورة الرابعة لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية

الجلسة الافتتاحية

عقدت الجلسة الافتتاحية للدورة الرابعة لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية في قاعة الملك فيصل ببغداد في اول نيسان سنة ١٩٥٤ والقيت فيها الكلمات التالية : كما اعلن في نهاية الجلسة تأجيل اعمال المؤتمر الى ٢٣ تشرين اول (اكتوبر) ١٩٥٤ بسبب الفيضان الذي كان يهدد بغداد حينذاك تهديدا خطيراً .

كلمة فخامة محمد فاضل الجمالي رئيس مجلس الوزراء مندوباً عن جلالة الملك

ايها السادة :

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ، لقد تفضل سيدي صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني المعظم فانابني عن جلالته في افتتاح مؤتمركم هذا .

وها انا باسم الله تعالى وباسم حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل المعظم افتتح المؤتمر مرحباً بكم وسائلاً المولى جل وعلا ان يوفق مساعيكم لما فيه خير البلاد العربية وقوتها واتحادها .

والسلام عليكم .

كلمة صاحب المعالي علي حيدر سليمان وزير الاقتصاد العراقي

سادتي رؤساء الوفود واعضاؤها الكرام

احييكم احسن تحية وأرحب بكم اجمل ترحيب كما واعتذر اليكم عن كل تقصير بدر منا في القيام بما يقتضيه واجب الضيافة الذي كان فرضاً محبباً الينا نحو اخوان لنا من الوطن العربي الاكبر. اخواننا نشترك معهم في وحدة الهدف والشعور والمصلحة العامة. ان خطر الفضيان الكبير الذي

داهم عاصمة بلادنا وحتم على كل فرد ان يكرس جميع وقته ويصرف كل ذرة من جهده في سبيل مكافحة هذا الخطر الجسيم قد حرمنا مع الاسف الشديد من القيام بالخدمة الواجبة نحو ضيوفنا الاعزاء والمساهمة الكاملة في العمل الذي يعقد هذا الاجتماع من اجله .

سادتي :

ان رجال الاعمال يأتون في مقدمة الصفوف العاملة التي يرتكز عليها البناء الاقتصادي الذي هو السند الحقيقي والمقياس الصحيح لتقدم الشعوب وقوة كيانها تلك القوة التي يتوقف عليها من جهة رفع مستوى الشعوب في البلاد العربية وهو امر يشعر الكل بوجوب تضافر الجهود للعمل سريعاً في سبيله ومن الجهة الاخرى يتوقف عليها ضمان كيان هذه البلاد الفعلي في المجالات الدولية .

وان الحكومة العراقية وهي تشعر شعوراً عميقاً بلزوم تقوية هذا الكيان المادي وبالدور المهم الذي يقوم به رجال الاعمال في هذا المضمار تقدر كل التقدير اهمية الرسالة التي اجتمعتم من اجلها وتشعر بواجبها في المساهمة بكل ما في وسعها لاخراج المشاريع والاعمال التي يتوصل اليها مؤتمركم الى حيز التنفيذ بقدر تعلق الامر بها وضمن امكانياتها .

ان الحالة التي تشاهدون بها بغداد اليوم والقلق الذي سادها خلال الليالي الماضيات والاضرار الجسيمة التي لحقت بالبلاد في كثير من المناطق التي غمرتها مياه دجلة المكتسحة لهي دليل واضح على وجوب الاسراع في تنفيذ خطط الاعمار الشامل وتحقيق المشاريع الكبرى التي يمكن بواسطتها توجيه قوى الطبيعة ومنابع خيراتها من ماء وارض وموارد اخرى لخدمة الانسان ورفع مستوى معاشه وبعث الاطمئنان في نفسه بدلا من ابقائها وسيلة هدم ودمار .

ان العراق يحاول اليوم ان يقوم بما لديه من وسائل بوضع وتنفيذ هذه الخطة . على ان مشاريع الانماء هذه ونتائجها لا يجب ان ينظر اليها كعمل منفصل لا ارتباط به بالبلاد العربية الاخرى بل يجب ان تكون جزءاً متمما لمشروع عمراني تعاوني جسيم يشمل كافة هذه الاقطار، يؤمن فيه ترابط العوامل الاقتصادية وتفاعلها على اساس يعطي اقصى ما يمكن من ثمار ونتائج، الامر الذي يصعب ان يتحقق ما لم ينظر الى الوضع الاقتصادي في البلاد العربية كوحدة متكاملة ومتناسقة .

فبهذه الفكرة والامل اكرر ترحيبي بكم وارجو لمؤتمركم النجاح التام والتوفيق في خدمة الوطن العربي .

كلمة الغرف العراقية – القاها السيد محمد جعفر الشبيبي ، رئيس غرفة تجارة بغداد ، رئيس الدورة الرابعة للمؤتمر

سيدي مندوب صاحب الجلالة
سادتي أصحاب الفخامة والمعالي
اخواني رؤساء الوفود واعضائها

لي الشرف ان افتتح بعون الله هذا المؤتمر الذي تفضل صاحب الجلالة فوضعه تحت رعايته السامية راجياً لكم التوفيق والسداد في

مداولاتكم ومعالجة ما انتم مجتمعون بسببه من شئون اقتصادية وتجارية وصناعية وزراعية تخص الاقطار العربية كافة .

سادتي: باسم الغرف التجارية والزراعية في هذه البلاد أرحب بكم أجمل ترحيب وأشكركم جميعاً على تفضلكم باجابة دعوتنا وتجشمكم متاعب السفر أداءً للواجب تجاه امتكم ووطنكم فأهلا بكم وسهلا .

سادتي : هذه هي الدورة الرابعة لمؤتمر الغرف التجارية والصناعية والزراعية العربية يفتتح مستمداً العون من العلي القدير ومعتمداً على اخلاصكم جميعاً للسير به نحو تحقيق أهدافه الاقتصاديه ولبحث ما جد لدينا من أمور ومشاكل تلك التي لا بد لنا جميعاً من معالجتها والصمود في وجه ما قد يعترض سبيلنا من صعوبات وما اكثرها في ظروفنا الحاضرة .

سادتي: لقد اتخذنا في المؤتمرات الثلاثة الماضية مقررات هامة فيحسن بنا ان نحاسب أنفسنا ونحاسب الجهات الحكومية المختصة على ما نفذ من مقررات المؤتمرات السابقة فان اعضاء المؤتمر لرجال اعمال واقتصاد لا يريدون ان تترك مقرراتهم في زوايا الاهمال او رفوف الدواوين نحن لا نريد ان نتشبه مطلقاً بالسلطات السياسية العربية ولا نريد ان يكون مصير مقرراتنا كمصير مقررات المؤتمرات السياسية تلك المؤتمرات التي يؤلمنا ان نقول عنها انها زوبعة في فنجان أو جعجعة بلا طحن وقد مللنا ويا للأسف من التطلع الى نتائجها لانها قصرت عن بلوغ اهدافها لدوافع لا محل لذكرها هنا ورحم الله أمير الشعراء شوقي حيث قال :

الى م الخلف بينكم الى ما
وهذي الضجة الكبرى على ما
وفيما يكيد بعضكم لبعض
وتبدون العداوة والخصاما

سادتي لنترك اولئك الساسة وشأنهم ولنعالج أمورنا بروح صادقة ونية حسنة فان مؤتمر الغرف التجارية والصناعية والزراعية وان لم يسلم من العثرات لكنه قطع شوطاً بعيداً في خدمة بلادنا وأمتنا فلولا مؤتمراتنا التي يحدوها الاخلاص لما عقدت المؤتمرات المتعاقبة كمؤتمر وزراء المال والاقتصاد والمؤتمر الاقتصادي الاعلى وقد وطدنا العزم على اداء الرسالة وان نحقق ما تصبوا اليه البلاد لنصل الى الهدف الاسمى فلنعمل متحدين والله من وراء القصد.

وختاماً أقول عاش الملك فيصل الثاني وعاش العرب متحدين .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

كلمة مندوب جامعة الدول العربية

سادتي :

يسرني باسم الامانة العامة لجامعة الدول العربية ان احييكم تحيات التجلة والاكبار وانه لمن دواعي اليمن والسرور ان تعقد الدورة الرابعة لمؤتمر الغرف التجارية والصناعية والزراعية في بغداد عاصمة الرشيد وقد حفظها الله من كل سوء . وجدير بي ان اذكر في معرض التقدير

والاحترام جميع الذين يرجع اليهم الفضل في اعداد جدول اعمال هذا المؤتمر وتنسيقه بغية الوصول به الى توثيق الروابط الاقتصادية في مختلف البلاد العربية وتشجيع الصناعات واستثمار موارد الثورة الطبيعية في البلاد وانه لا يسعني الا ان ازجي لهم اصدق عبارات الاشادة والتقدير . والآن اذ يجمع مؤتمركم صفوة من رجال الصناعة والتجارة والزراعة في البلاد العربية لبحث ودراسة الوسائل العملية للتعاون في ميادين العمران والاقتصاد في مختلف البلاد العربية ودعم الكيان الاقتصادي العربي وارسائه على اسس سليمة لايجاد كتلة اقتصادية عربيه موحدة الاهداف والغايات لا شك انه واصل الى خير ما نرجوه جميعاً لبلادنا العزيزة ، وان الحدود والقيود قد آن لها ان تزول بفضل التعاون الصادق بين الحكومات العربية واتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية العربية ومساندة الحكومات للجهود القيمة التي تبذلونها في دورات مؤتمركم العتيدة وتنفيذها للقرارات الحكمية التي تتوصلون اليها .

سادتي :

في هذه الفترة الدقيقة من تاريخنا القومي يتجه الجميع الى ضرورة الاخذ بالمبادىء السليمة لتنظيم وتدعيم نواحي النشاط الاقتصادي العربي فقد اجتمع وزراء المال والاقتصاد العرب في بيروت بدعوة من الامانة العامة للجامعة العربية من ٢٥ – ٣١ مايو سنة ١٩٥٣ على اثر انتهاء الدورة الثالثة لمؤتمركم في دمشق بين ٧–١٠ مايو سنة ١٩٥٣ . وكانت تحدوهم الرغبة لتحقيق ما رمى اليه ميثاق جامعة الدول العربية في مادته الثانية وما نصت عليه معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي من اشاعة الطمأنينة وتوفر الرفاهية للبلاد العربية ورفع مستوى المعيشة فيها والعمل على استثمار مرافقها الطبيعية وتسهيل تبادل منتجاتها الوطنية الزراعية والصناعية وقد تدارس الوزراء العرب في انجح الوسائل لدعم الكيان الاقتصادي العربي ، وعهدوا الى الامانة العامة اعداد اتفاقيتين اقتصادية ومالية تحقيقاً لهذا الغرض. وقامت الامانة العامة باعدادهما ووافق عليهما مجلس جامعة الدول العربية – والآن وقد تم تنفيذ هاتين الاتفاقيتين فقد توطدت العلاقات الاقتصادية بين دول الجامعة العربية واصبح تاريخ تنفيذهما بداية عهد جديد يبشر بالخير العميم للامة العربية .

وقد تناولت الاتفاقية الاولى تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين الدول العربية ونصت على اعفاء المنتجات الزراعية الحيوانية والثروات الطبيعية المدرجة في الجدول الاول اعفاء كاملاً من رسوم الاستيراد الجمركية . وقد حوى الجدول المذكور اكثر المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية في البلاد العربية . كما نصت الاتفاقية بان تعامل المنتجات الصناعية المدرجة في الجدول الثاني معاملة تفضيلية فتخضع الى تعريفة جمركية مخفضة بنسبة ٢٥ بالمئة من التعريفة العادية المطبقة في البلد العربي المستورد واحتوى الجدول المذكور على اهم المنتجات الصناعية في البلاد العربية .

وتهدف هذه الاتفاقية الى ان تكون الاسواق العربية للبضائع العربية وهذا مما يساعد على تنشيط الصناعات القائمة فيها وانشاء صناعات جديدة كما يساعد على ايجاد تخصص قليمي في كافة نواحي الانتاج في البلاد العربية وبهذا يتحقق ركن من اركان الوحدة الاقتصادية العربية .

وجاءت الاتفاقية الثانية مكملة لطرق تنفيذ الاتفاقية الاولى اذ لا بد بعد تنظيم التبادل التجاري بين الدول العربية من النص على طريقة تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وعلى انتقال رؤوس الاموال بينها . وقد الحقت بهذه الاتفاقية قائمة احتوت على « مدفوعات المعاملات الجارية » التي اجازت الاتفاقية انتقال رؤوس الاموال بين دول الجامعة العربية تمكيناً لرعاياها من الاشتراك في مشاريع الاعمار كما تجيز كل حكومة عودة رؤوس الاموال المنقولة اليها الى موطنها الاصلي .

هذا وقد دعت الامانة العامة للجامعة العربية المجلس الاقتصادي المنبثق عن معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية الى الانعقاد في القاهرة بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٥٣ وكانت المواضيع المدرجة في جدول اعماله مكملة لما جرى فيه البحث في مؤتمر وزراء المال والاقتصاد العرب واهم هذه المواضيع :

١ – انشاء شركة ملاحة عربية .

٢ – استغلال املاح البحر الميت .

٣ – انشاء مؤسسة عربية مشتركة لتمويل المشروعات العربية .

ويتعاون المجلس الاقتصادي في ابحاثه مع مجلس الدفاع الاعلى لصالح المجهود العسكري المشترك .

ولقد تشكلت لجان فنية لدراسة المواضيع المختلفة وهي تواصل ابحاثها في الفترة بين الدورتين .

ويسر الامانة العامة لجامعة الدول العربية ان يستمر التعاون الوثيق بين الادارات الفنية فيها والتي تهيء الدراسات للتعاون الاقتصادي العربي وبين مكتب اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية العربية ولنا كبير الامل ان تكون القرارات التي ستتخذ في هذه الدورة عاملاً جوهرياً في تهيئة الجو الصالح لتثمر العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية الثمرة الطيبة . واعتقادنا ان التنفيذ العملي لما اتخذه وزراء المال والاقتصاد العرب وما قرره وما سيقرره المجلس الاقتصادي منوط برجال المال والاعمال فهم القوى المحركة لتسهيل التبادل التجاري بين البلاد العربية وتمويل المشاريع المشتركة .

سادتي :

ان هذه المناسبة السعيدة هي احدى فرص التعاون الاقتصادي واني لا اشك مطلقاً في انكم تشاطروني الرأي في ان حاجة البلاد العربية الى التعرف الصحيح والاحاطة الشاملة بثرواتها الطبيعية وتبادل الرأي في استغلالها بأحدث وأيسر الوسائل ، فهي ضرورة ملحة للنهوض بما لدينا من المشروعات الهامة التي تعود على اقتصادياتنا بالخير الكثير وذلك

بالاعتماد على اسس رصينه من المعرفة فتكون كتلك الشجرة الطيبة التي اصلها ثابت وفرعها في السماء .

واننا لنرجو مخلصين ان تسفر هذه الدورة عن قرارات عملية تعزز ما اتخذته الحكومات العربية من قرارات في سبيل الوحدة الاقتصادية العربية . ولا شك ان هذا التجاوب المستمر بين الجهات المختلفة لما يساعد على تقريب وجهات النظر المتباينة واننا لنهيب بكم ان تكون هذه الدورة دورة اعمال وتنفيذ .

سادتي :

لا حاجة الى القول ان البلاد العربية كلها وحدة تضم امة كريمة تتكلم لساناً عربياً واحداً وتجمعها روابط موحدة من العادات والتقاليد ولا شك ان توالي عقد المؤتمرات الاقتصادية والغير اقتصادية في مختلف البلاد العربية يدل على يقظة ووعي يبشر بالخير الوفير .

واننا نسأل الله مخلصين ان تكلل اعمالنا بالنجاح في ايجاد كيان عربي اقتصادي واحد لبلاد عربية واحدة كما دعى الى ذلك رئيس الوفد العراقي في الدورة الثالثة لمؤتمركم العتيد . واذا تفاهمت العقول وتبادلت الرأي اخذت النفوس في وثبة فياضة بالغة الاثر المنشود .

سادتي :

ان هذا العهد الذي بزغت شمسه الوضاءة في جميع البلاد العربية يدفعنا الى العمل على تحسين وتنمية اقتصادياتنا وربطها بشبكة متينة الاواصر ورسم سياسة موحدة غايتها تنمية الثروة القومية ورفع مستوى معيشة السكان جميعاً واني ابتهل اليه تعالى ان يوفقكم الى خدمة الامة العربية ويسدد خطاكم ويهيء لكم من امركم رشداً واتوجه باسم الامانة العامة لجامعة الدول العربية الى حكومة حضرة صاحب الجلالة ملك العراق باصدق الشكر على كرم الضيافة والى غرفة التجارة في بغداد على ما اعدته من حفاوة بالغة ورعاية شاملة .

ويسرني ان اعبر لكم مرة اخرى عن كبير الامل الذي يحدوني في ان هذا المؤتمر يؤتي ثمره الطيب فيتم التعاون ويعم التوافق كي تحقق الامة العربية مبتغاها في امن ويسر ورخاء وسعادة والسلام عليكم .

كلمة الغرف الاردنية – القاها السيد جودت شعشاعه ، امين سر غرفة تجارة وصناعة عمان

يشرفني ان اجد نفسي واخواني اعضاء الوفد الاردني في بغداد – البلد العربي الابي النابض بالعزم والايمان المحافظ على التراث العربي الخالد القوي برجاله المتطلع الى نهضة سليمة شاملة وعزة قومية كاملة .

يشرفني ان يجتمع شملنا اليوم في بغداد بعد ان كنا بالامس في دمشق وقبله في بيروت والاسكندرية لنتدارس اوضاعنا ونتشاكى آلامنا ونسعى لايجاد العلاج النافع لامراضنا واوجاعنا مخلصين في دراساتنا مؤمنين بأهدافنا موطدين العزم على الوصول الى غاياتنا غير عابئين بما يعترض سبيلنا من اشواك وصعوبات ولئن هالنا ما تتعرض له بغداد اليوم من كارثة هائلة فقد ادهشنا ما تبديه من بطولة رائعة في مكافحة ثورة الطبيعة وطغيان الفيضان وما

تظهره من صبر عجيب واستعداد للتضحية والفداء تتحدى به محنة قاسية هي منا قاب قوسين او ادنى فالله نسأل ان يكلأ هذا البلد بعين عنايته ويدفع عنه كل سوء .

ان رسالة مؤتمرنا واضحة المعالم نيرة المقاصد لا لبس فيها ولا ابهام . اننا ابناء امة واحدة مزقتها المطامع واضعفتها الشهوات وشتت شملها المستعمر والمستغل .

نحن هنا لنعمل على تحقيق الاماني العربية في دنيا العرب لنصل الى اليوم الموعود الذي يجد العربي نفسه فيه حراً طليقاً من الحواجز المصطنعة والعوائق المفتعلة التي تفصل بين الاخ واخيه وتجعل من بلاد العرب التي وحدت بينها الطبيعة لحمة وقرابة وتاريخاً ، كيانات منفصلة لا تمت الى القديم بصلة ولا تساير التطور الحديث حياة وقوة ونهجاً .

لا بد لنا من مداواة هذه الحيرة والقضاء على هذه التفرقة التي تبدد الجهود وتنفر القلوب وتضرب حول اعناقنا اصفاداً من الفاقة المريرة التي تقعد بنا عن كل مطلب وغاية . هذه الحواجز والعوائق الانعزالية لم تعد تتناسب مع تقدم العالم بل هي اليوم من المخازي التي تدمغ الامة العربية بالتخلف والهوان .

ايها السادة — عندما يبحث رجال العرب واقعهم يصطدمون بحقيقة مؤلمة لا مجال لانكارها وهي ان علاقات الدول العربية ببعضها لا تقوم على ما يجب ان تقوم عليه من التواثق والتضامن والانسجام والصراحة والمودة . وانه يسودها احياناً كثيرة تخاذل وتراخ وشكوك وتنافس وجفاء ومكايدات وتعسيرات تعود على العرب ومصالحهم وكراماتهم بأشد الاضرار وتكون من اشد العثرات في سبيل قوتهم واتحادهم .

ان هذه العلاقات الفاترة هي عكس رغبات الشعوب العربية وضد اماني كل عربي وعلينا كل في وسطه ان نعلنها صريحة داوية « لن نرضى عن حكومة تدخر وسعاً او جهداً او تضحية في سبيل خير العرب فعلاً لا قولا »

علينا ان نسعى بكل ما أوتينا من قوة وعزيمة لاستغلال خيرات بلادنا وثرواتها الدفينة بجعلها ملكاً عربياً خالصاً مسخراً للبناء وسد العوز والتعبئة لليوم الموعود .

اننا لنقول هذا ونحن في الاردن مع عدد ضخم من اخواننا اللاجئين نعيش في وضع فريد لا نحسد عليه امامنا عدو غادر يربض على حدود طولها ستماية كيلومتر . وفي صدورنا آلام عميقة من الحرمان الواقع على كاهل المشردين الذين تفتك بهم الفاقة والعوز ولا يعرفون لهم مصيراً . ونتطلع يمنة ويسرة لنجد ابواباً مغلقة دون التعاون الصحيح الذي يسيرنا نحو الاستعداد واكفاء حاجة المعوزين فمتى نفتح هذه الابواب بل متى ستفتحها الشعوب العربية وقد صحت عزيمتها ونضج وعيها للنضال ضد عوامل الفناء .

والوفد الاردني اذ يشترك في هذا المؤتمر ويؤيده انما يفعل ذلك عن عقيدة لا تتزعزع بأن لا خلاص للعرب من حاضرهم السيء الا ببسط ايديهم للتعاون الصحيح . وتوحيد صفوفهم نحو غاية واحدة تجمع الشمل وتقضي على التفرقة . جئنا بهذا الايمان ندعو لبناء

الوحدة الاقتصادية الشاملة تمهيداً لما هو اسمى واعلى منها . جئنا ندعوكم للسعي نحو هـذا الطريق لتعملوا وتطالبوا بدك الحواجز التي تفصل بين اجزاء بلادنا لنعود امة عربية في هذه البقعة الكريمة التي نبتنا فيها ونشأنا عليها وذاد عنها اسلافنا العدوان في ادوار تاريخها ولن ننهض ثانية الا اذا اعتبرنا كل شبر من الارض في اي قطر عربي من صميم الارض ولباب الوطن العربي بأسره .

ايها السادة – من هذا البلد الطيب النابض بالعزم والايمان من بلاد الرافدين انطلقت اولى جحافل المنتصرين تدك عرش اسرائيل في فلسطين عندما انقذ الملك شلمانصر فلسطين من الاسرائيليين في اواخر القرن التاسع قبل الميلاد ورحبت به الملكة شمسه العربية فاتحاً مغواراً . من هذه الديار الابية وريثة حضارة العرب منذ فجر التاريخ ستنطلق جحافل العرب لتدك صرح الطغيان في فلسطين وتعيد للعرب كرامة اذلها الاستسلام والخنوع . ولن يكون ذلك اليوم بعيداً اذا كان الاتحاد رائدنا والتضامن هدفنا .

فخامة الرئيس – هذي وفود رجال الاقتصاد تحج الى بغداد طالبة من الحكومات العربية ان تستمع الى نداءات الشعوب واصوات القلوب وهي تصر على تحقيق امانيها وهي اذ تجتمع هنا تعلن عما تجيش به الافئدة من شكر عميق لحضرة صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني المعظم لرعايته لهذا المؤتمر . آملين جميعاً ان يكون عهده ابداً زاهراً بالانشاء والرخاء وامداً حافلا بكل ما يرفع من شأن العرب .

ولا يسعني الا ان اقدم الشكر خالصا لفخامة الرئيس وللحكومة العراقية الرشيدة على جميل مساعداتها للمؤتمر ولغرفة تجارة بغداد وكافة الغرف العراقية على ما بذلته من جهود جبارة لعقد هذه الدورة على الرغم مما تواجهه البلاد من محنة قاسية مبتهلا الى المولى العلي القدير ان يكلل بالنجاح اعمالنا وان يجعل الاتحاد رائدنا والعمل شعارنا ، عاش العراق وعاشت البلاد العربية .

كلمة الغرف السورية – القاها السيد بدر الدين دياب ، رئيس غرفة صناعة دمشق

فخامة رئيس الوزراء مندوب جلالة الملك فيصل الثاني المعظم

معالي وزير الاقتصاد

سادتي :

البلد الذي نجتمع فيه اليوم بلد عزيز على قلب كل عربي وقطر ربطت البلاد العربية به اواصر الفكر والروح والهدف الواحد ، وجمعتها به في مواكب التاريخ حضارة مشتركة .

فباسم وفد سوريا اتقدم الى هذا البلد الغالي والى عاهله العظيم والى حكومته الرشيدة والى هيئاته الاقتصادية زراعية وصناعية وتجارية والى الايدي العاملة فيه بتحيات سوريا وعواطف شعبها الاخوية .

ان الغاية التي نجتمع من اجلها غاية سامية وان من اسمى واجباتنا افراداً وجماعات ان لا نضن عليها بجهد وان لا نقصر في عمل حتى ندفع بها في طريق التحقيق ونفي للوطن العربي

بعض ما علينا من حق .

سادتي : لقد استيقظ الشرق العربي بعد الحرب العالمية الاولى على جراح في عزته وامراض في كيانه، وأمية متفشية تعوق كل ارتقاء وتعرقل كل تقدم وفقر مستحكم يحد من طاقة الفرد على الاستهلاك ويحول دون انشاء المعاهد العلمية ورفع المستوى الثقافي والاجتماعي واقامة نظام اقتصادي ثابت . ثم ان بقاء الزراعة على وضعها البدائي وندرة الصناعة اديا الى انخفاض في مستوى المعيشة وضآلة في الدخل القومي. الامر الذي جعل الشرق العربي عاجزاً على متابعة التطور العالمي وبلوغ المكانة السامية التي كان يتمتع بها ايام عزه ومنعته . ولقد ادرك رجال السياسة والفكر والاخلاص في البلاد العربية هذه الحقيقة فجعلوا اهداف الحركة العربية تضم الى التحرر السياسي تحرراً اقتصادياً يعبي طاقات الامة ويزيد في انتاجها وحيويتها.

وقد كان وجود الثروات المائية والزراعية الكامنة في بطن الارض العربية يثير في نفوس ابناء الامة العربية حسرة وتلهفا للقيام بعمل ينقذ الاغلبية منها الرازحة في فقرها وعوزها ويستغل هذه الثروات في صالح جميع الطبقات وقد اختمرت فكرة باستثمار هذه الثروات وبدأت البلاد العربية تخطو في هذا المضمار خطوات ثابتة توصلها الى ما تصبو اليه من خير عميم اذ فوجئت بعدو يهددها بخطر اكيد واي خطر اكبر من وجود اسرائيل هذا الجرثوم الخبيث الذي تضافرت القوى على وضعه في قلب البلاد العربية وهو لا يترك فرصة تمر دون ان يعمل بلاكلل او ملل لتهديد كياننا الاقتصادي ومن بعده كياننا السياسي .

ان اسرائيل قدرة اقتصادية قبل ان تكون قوة عسكرية وجهود البلاد العربية الفردية المنعزلة لا تقوى على رد عدوانها فلا بد لنا من التكاتف والتعاضد لانشاء طاقات اقتصادية قوية متكاملة وكيان اجتماعي متماسك وخلق تعاون صحيح كامل ومن اهم عوامل التكاتف والتعاضد تيسير التبادل الزراعي والصناعي والتجاري بين البلاد العربية مما يساعد على مضاعفة انتاج كثير من المواد التي يمكن لقطر عربي ان يستوردها من قطر عربي آخر بدلا من ان يستوردها من غير البلاد العربية كما يحفظ في البلاد العربية نسبة عالية من الثروات التي كانت تنفق في سبيل الاستيراد من غير البلاد العربية . ونحن مدعوون لتحقيق هذا التعاون الاقتصادي ووضع الدعامة الاساسية للسياسة الاقتصادية العربية ، وان من الوسائل اللازمة لتحقيق ذلك توحيد التشريع التجاري لامكان المشاركة في استغلال المرافق العربية العامة واتخاذ سياسة جمركية موحدة ازاء الدول غير العربية وانشاء نظام مصرفي يسهل تسوية الديون والعمليات التجارية وتبادل الاشتراك في استغلال المرافق العامة بتأسيس شركات مساهمة عربية وعمارات بحرية تجارية تنقل عليها المحاصيل العربية وبهذا ندفع عن انفسنا سيطرة النفوذ الاقتصادي الاجنبي ونحتفظ بثروتنا تغدو وتجيء بين البلاد العربية وينميها ويستفيد منها كل عربي في صالح

الكيان العربي .

ثم ان التصنيع من اقوى الوسائل التي توصلنا الى هدفنا ومن حسن حظ البلاد العربية ان بدأت جميعاً تسير في طريق التصنيع . لم تكن حركة التصنيع في البلاد العربية وليدة حاجة استهلاكية ملحة فحسب ولا طمع في ارباح تجني ، ولكنها كانت نتيجة اندفاع طبقة مخلصة لتحقيق مستوى معاشي راق وشروط حياة افضل واحسن. وبما ان الصناعة اصبحت ضرورة حيوية لرفع مستوى الفرد والجماعة فان السياسة السليمة تقتضي توجيه السياسة التجارية لحماية الصناعات الناشئة خلال فترة النمو والابقاء من هذا الترف الفكري ترف الحرية التجارية وما شابهها. ولا ننس ان الشرائط اللازمة للتقدم الصناعي والاقتصادي تفرض واجبات كثيرة اهمها تنسيق الصناعات الجديدة في البلاد العربية وتوزيعها على فروع النشاط الاقتصادي والاشراف والتوجيه وزيادة الكفاءات الفنية في البلاد .

على ان التفاتنا الى الصناعة يجب ان لا يثنينا من ان نوجه اقصى العناية الى الزراعة وذلك بتنفيذ مشاريع الري وزيادة المساحات القابلة للزراعة وادخال الاساليب الالية الحديثة والامل وطيد في ان يزداد في السنوات القادمة دخل الحكومات العربية من موارد النفط ليمكنها ان تقوم بدورها في تطوير اقتصاد هذه المنطقة من العالم لصالح العرب اجمع ولدرء عاديات الدهر .

هذه هي اهدافنا وانا لنعلم ان الطريق اليها طويلة شاقة . ولكن البناء الذي يدرك وهو يضع الحجر ان صرحه لا بد ان يتم وان بناءه لا بد ان يرتفع يطيب له عمله مهما كان شاقاً والمهم ان يعمل كل منا واجبه ضمن اختصاصه وان نجرب ان نعمل اكثر مما نقول .

سادتي : لا بد لي قبل ان اختم كلمتي هذه ان اعبر بما يجز في قلب اخواني اعضاء الوفود العربية بصورة عامة ووفد سوريا بصورة خاصة من الحزن والالم ومن شعورنا جميعاً بان ما اثخن كل عراقي من جراح في ماله وجسده اثخن كل عربي في فؤاده فالى الله العزيز المتعال ابتهل ان يطيل عمر حضرة صاحب الجلالة المعظم ويحفه بعين عنايته لما بذله وحكومته الرشيدة من جهد في سبيل تخفيف كارثة هذا الطغيان وسهرهما على دفع الاذى عن الشعب المحب لهما والسلام عليكم ورحمة الله .

كلمة الغرف اللبنانية ـ القاها السيد عبد الرحمن شحموراني

رئيس غرفة تجارة وصناعة بيروت
رئيس المكتب الدائم لاتحاد غرف التجارة
والصناعة والزراعة للبلاد العربية

يسعدني ان اتقدم بفائق التحية والاجلال الى جلالة الملك فيصل الثاني ملك العراق المعظم ، الذي تكرم بوضع هذا المؤتمر تحت رعايته ، فكان ذلك بالنسبة لنا رمزاً لرعاية العراق لكل عمل ينبثق عن فكرة القومية العربية ، ويؤدي الى توحيد العرب وتحقيق مصالحهم

ودعم تآلفهم ، راجياً ان يكون عهد جلالته عهد رفاه للعراق ، وعهد وحدة شاملة للعرب اجمعين . كما اتقدم بالتحية لحكومة العراق وشعبه العربي الابي ، وبخالص الشكر الى غرفة تجارة بغداد ، والى كافة غرف التجارة والزراعة في العراق ، على ما بذلته من جهود في تأدية رسالة المؤتمر ، وعلى جميل ضيافتها له في دورته الرابعة هذه . ولحضرات الزملاء ممثلي كافة غرف التجارة والصناعة والزراعة في البلاد العربية ، الذين وفدوا الى العراق الشقيق العزيز ، لمتابعة الجهد واكمال الرسالة ، ولحضرات ممثلي الحكومات العربية والجامعة العربية التي آزرتنا في هذا الجهد منذ بدايته ، واشتركت معنا بكافة حلقاته ، اقدم الشكر والتحية .

واود ايضاً ان اعرب للعراق العزيز الشقيق عن عظيم التأثير وبالغ الشعور على ما اصابه من ضرر وما تعرض له من خطر بسبب الفيضان ، كما لا يسعني الا ان اعرب عن عظيم الاعجاب بما لمسته ولمسه سائر زملائي من شجاعه الشعب العراقي الشقيق وصبره في الشدة . واني لارجو ان يكتمل اطمئناننا وارجو ان يحفظ الله العراق والوطن العربي كله من كل مكروه .

قبل ثلاث سنوات خلت ، عقد اول مؤتمر لغرف التجارة والصناعة والزراعة العربية ، في مدينة الاسكندرية ، ثغر مصر الشقيقة وعاصمتها الثانية . وان سنوات ثلاثا لفترة غير قصيرة من الزمن ، اذا ما جال فيها المرء بالدرس والفكر امكنه ان يتبين ما اذا كانت الاهداف التي وضعها في بدء الفترة قد سارت شوطاً نحو التحقيق ، وما اذا كانت الخطط التي اختارها ، والوسائل التي توسل بها ، هي افضل الخطط والوسائل للوصول الى تلك الاهداف . فحق علينا اذن ان نتساءل عما حققناه ان كنا حققنا شيئاً ، وعما نسعى اليه ، ان كنا نؤمن بالوصول الى ما نسعى اليه ، وحق علينا ان نمعن النظر في خططنا ووسائلنا ، ونتساءل عما اذا كانت في حاجة الى اضافة او الى تعديل .

لو سوءلت عما حققه مؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية في هذه السنوات لقلت ، قبل ان اذكر الامور الملموسة لما تحقق من دعوته ، بأن اهم ما حققه هذا المؤتمر هو ايجاد حركة اقتصادية عربية شاملة تتصف اولا بأنها حركة شعبية ، ومع ذلك فهي تتعاون مع الحكومات والجامعة ، وثانياً بأنها بعيدة عن السياسة ومع ذلك فهي تقرب ما بين العرب وتوثق بين بلادهم وشعوبهم ، وثالثاً بأنها حركة منظمة تعمل بمثابرة وجهد وتنظيم في سبيل اهدافها ، ورابعاً بأنها حركة خالصة تبتغي نفع جميع العرب على السواء ، وتعمل على توجيههم الى الايجابي من الفكر والتنظيم ، وتربطهم برباط المصلحة الى جانب رباط العاطفة ، واخيراً بأنها حركة وان كانت لا تتعارض مع امكانيات الطفرات السريعة في التقارب والتنظيم الجماعي العربي ، لا تجعل هذا التنظيم الجماعي معلقاً بعارض الطفرات ، التي قد تحدث او لا تحدث . فهي تنتهج الطريق الطويلة ، البطيئة الاكيدة . الطريقة التي توصل في النهاية الى تلك الوحدة التي يبغيها العرب باجمعهم . وهي

طريق تحتاج الى صبر وأناة ، والى عمل دائم دائب ، وتبني على اساس ثابت اكيد ، متخذة من كل نجاح ، مهما كان جزئياً وضئيلا وسيلة الى السعي لما هو اهم واخطر ، حتى يتحقق كامل ما تبغي وتهدف اليه . وان حركة مؤتمرنا هذا ، لكونها كل ما تقدم تسد فراغاً كبيراً في التنظيم العربي الجماعي . فهذا التنظيم كان حتى الآن رسمياً فحسب ،تشترك فيه الحكومات وحدها . وليس هنالك برلمان يحثها او يحاسبها وليس هنالك تنظيم شعبي يؤازر عملها الجماعي ويسنده ويكمل حلقاته . فجاء هذا المؤتمر ، في حقل اختصاصه تنظيما شعبياً ، يسأل ، ويحاسب ، وينافش ،ويحث، وينتقد ويشجع . وليس في حقل التنظيم الاجماعى العربي حتى الآن اية حركة شعبية اخرى تقوم في حقل اختصاصها بما يقوم به هذا المؤتمر في حقل اختصاصه . ويقيننا انه لو وجد مثل هذا التنظيم الشعبي الجماعي في كل حقل ، لسار التعاون العربي خطوات واسعة ، ولاقترب اليوم المأمول الذي تكتمل فيه اهداف الامة العربية في تحقيق وحدتها .

هذا من حيث الفكرة ، اما من حيث الجهد المبذول لتحقيق هذه الفكرة ، فان اهم ما حققه المؤتمر ايجاد جهاز دائم ، عامل ، في سبيل الفكرة على اساس من التنظيم المحكم والخطة المدروسة والعمل المستمر وقد اصبح المكتب الدائم للمؤتمر بعد اقل من ثلاث سنوات من تأسيسه مركزاً مهما ليس فقط للتعاون مع الحكومات العربية في سبيل غايات المؤتمر، بل ولاعطاء المعلومات للمراجع الكثيرة ، الداخلية والخارجية ، التي تتعطش في هذه الفترة لتجميع تلك المعلومات عن البلاد العربية، وقد اسس المكتب الدائم لنفسه ، بكتاب ابرائيل ، وبالكثير من المقالات والتوجيهات التي صدرت عنه ، مركزاً علمياً على جانب كبير من الاهمية .

وماذا بعد الفكرة والتنظيم ؟ هل حقق هذا المؤتمر شيئاً يشجعه على الاعتقاد بأن دعوته ليست صرخة في وا ، وان عمله مثمر لا بد ان يأتي بالنتائج الايجابية . ان الجواب على هذا السؤال لا يتيسر الا اذا راجعنا ما كان عليه وضع العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية عند بداية عمل المؤتمر وما وصل اليه اليوم . فعندما ابتدأ المؤتمر عمله ، لم تكن الحكومات العربية قد انتبهت الى ما للتعاون الاقتصادي العربي من اهمية في تأمين مصالح الشعوب العربية والافراد المواطنين العرب ، العاملين في الزراعه او الصناعة او التجارة. بل لم تكن قد انتبهت الى اهمية هذا التعاون في دعم التعاون السياسي ،وفي جعله حقيقة واقعة، مرتكزة الى اسس ثابتة ، ومتجهاً الى اهداف اكيدة واضحة .وذلك كله بالرغم مما تعهدت به في ميثاق الجامعة نفسها ، وفي ميثاق الضمان الجماعي من التعاون الوثيق في الحقل الاقتصادي. اما مظاهر هذا الاهمال فكانت في عدم محاولة وضع الاتفاقيات الضرورية لتأمين التعاون الاقتصادي ، بل حتى عدم الاهتمام في التباحث الجماعي حول الامور الاقتصادية .فالسنوات التي انقضت بين تاسيس الجامعة العربية وانعقاد اول مؤتمر لغرف التجارة والصناعة والزراعة

العربية لم تشاهد اجتماعاً واحداً للجنة الاقتصادية المنبثقة عن الجامعة العربية ، سوى اجتماعها الاول الذي لم يسفر عن اية نتيجة على الاطلاق . هذا من ناحية التعاون الجماعي، الا ان التعاون الثنائي ، وان تميز بنشاط اكثر ، فانه لم يأت بنتائج افضل . ففي هذه الفترة نشطت بعض الدول العربية في عقد الاتفاقيات التجارية فيما بينها ، الا ان الاتفاقيات التي عقدتها حتى ذلك التاريخ ، واذكر منها اتفاقية **لبنان ومصر. والاردن ومصر ،وسوريا ومصر ،وسوريا والسعودية**- كلها اعتمدت مبدأ الاكثر رعاية، فوضعت التعامل بين العرب على نفس الاسس التي وضع عليها التعامل مع الاجانب .

وجاء مؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية يثير الموضوع ،وتساءل عن اسباب الاحجام والاهمال ، وتساءل عن السر في اسباب مساواة الاجنبي بالعربي في المعاملة، ويوضح تناقض هذا كله مع ما اتفق عليه من مبادىء في المواثيق الرسمية من جهة ، ومع ما تنادي به الامة العربية من تقارب وتوحيد. أخذ يوضح ان هذه الحواجز والموانع التي تفرض على العربي في انتقال شخصه ومنتوجه وماله من قطر عربي وآخر ، لا يمكن ان تأتلف ابداً مع الفكرة القومية التي تسعى للتحقق في كامل حياة الامة العربية ، بل هي عكس الفكرة ونقيضها . هذا من الناحية السلبية . اما من الناحية الايجابية فقد اخذ المؤتمر يشير الى ما في التعاون الاقتصادي الوثيق من مصلحة اكيدة لجميع الشعوب العربية والافراد العرب ، هنا بلاد تنتج فائضاً من المحصولات الزراعية ، وهناك اخرى تحتاج تلك المحصولات بالذات ، ولا تنتجها ، وتملك القوة الشرائية للحصول عليها. هنا بلاد تنعم بفائض من الاموال لا تستطيع ان تجد مجالا محلياً لتوظيفه ، وهناك بلاد تحتاج المزيد من الاموال وتعرض الفرص المربحة للتوظيف . هنا وهناك اسواق صغيرة ضئيلة ،لا تسمح بالتخصص الانتاجي، بينما البلاد العربية تشكل بمجموعها سوق واحدة يمكن على اساسها انتهاج الاساليب الانتاجية الواسعة المدى التي تخفض الاكلاف . هنا اموال محدودة ، تبعثر في المشاريع المتنافسة المتزاحمة بينما يمكن تنظيم توظيفها في المشاريع المتكاملة المتلائمة . هنا مؤامرات دولية تعمل ليل نهار للنيل من الوطن العربي في كل بقعة، مرتكزة الى فقره وتخلفه الاقتصادي وتجزئته الاقتصادية والسياسية ،مع ان هذا الوطن لو جمع امكانياته ونظمها على اساس اقليمي لحقق الرفاه لشعوبه، والعزة والمنعة لكامل اجزائه . هنا اخيراً في قلب هذا الوطن وعلى قسم من ارضه المقدسة الغالية ، دولة آثمة معتدية ، ومتحفزة ، اقل مبتغاها ان تسيطر اقتصادياً على كافة اجزاء الوطن العربي ؛ بعد ان تسيطر سياسيا على ما تستطيع من اجزائه . ولا شيء يسهل لهذه الدولة مثل تلك الحواجز السياسية والاقتصادية التي تفصل اجزاء الوطن العربي الاكبر فتجزىء قوته ، وتحد من امكانياته ، وتبعثر الكثير من موارده .

كل هذا عمل المؤتمر على اظهاره ، فاوضح

للناس وللحكومات ان الوحدة القومية المنشودة ، لا تستند فقط على عوامل العاطفة ولا تعيش فقط في عالم الاحلام والنظريات . ان كل ما في الوطن العربي من وجود طبيعي وكل ما فيه من حقيقة انسانية ومن مصلحة سياسية واقتصادية ، وكل ما فيه من حافز للبقاء ومن ثم للبناء والخلود — كل ذلك يصرخ مطالباً بهذه الوحدة .

وفي خضم الاهداف السياسية الكبيرة، كان المؤتمر يسير في هدوء وبدون ضوضاء نحو هذا الهدف ويدفع الحكومات العربية في لطف اليه. واخذ يشير الى الحواجز واحداً اثر آخر فتهوى عليها المعاول ، تزيل اجزاء منها وان كان الكثير منها ما زال باقياً فقد سقط منها حتى الآن ما جعل الشعوب العربية القائمة على جانبيها تشاهد بعضها بعضاً وتدرك مصالحها الحقة ، وتسعى بعزم اعظم وقوة اشد لازالة ما بقي.

وانهالت اولى المعاول على حاجز التنقل بين البلاد العربية فسمح العراق بحرية الدخول اليه على اساس المعاملة بالمثل ، وسمح لبنان لكافة المواطنين العرب بحرية الدخول اليه ، فتأمنت حرية التنقل بين الكثير من اجزاء الوطن العربي، وما زلنا نأمل ان تستجيب الاجزاء الاخرى لهذا النداء ، وان لا يقتصر الامر على حرية الدخول، بل يشتمل ايضاً حرية الاقامة والعمل.

واستجابت الجامعة العربية لنداء المؤتمر في تدارس العلاقات الاقتصادية العربية، فدعيت اللجنة الاقتصادية للاجتماع بعد طول الانقطاع وقرر مجلس الجامعة ان يخطو اولى الخطوات العملية لتنظيم هذا الحقل الحيوي فدعا الى مؤتمر وزراء المال والاقتصاد العرب الذي عقد في بيروت في نهاية شهر ايار من السنة الماضية والذي اسفر في النهاية عن اتفاقية تسهيل التجارة والترنزيت بين البلاد العربية واتفاقية المدفوعات والرساميل . والمهم في امر الاتفاقيتين انهما اعترفتا بمبدأ الافضلية في التعاون الاقتصادي بين سائر البلاد العربية ، على اساس جماعي ، بينما كان هذا المبدأ محصوراً في دائرة ضيقة بين بعض البلاد العربية التي تتاخم حدودها، كما انهما اعترفتا بمبدأ حرية تنقل الرساميل والمدفوعات . وانا لنعلم ان فيهما كثيراً من النقص ؛ ولكننا نقدر الناحية الايجابية فيهما. وسندعو الى استكمال النقص ، كما دعونا في البدء الى وضع الاتفاقيتين ، والى تصديقهما .

ثم استجابت الحكومات العربية لنداء المؤتمر بتأسيس المجلس الاقتصادي العربي ، واصبح لدى البلاد العربية بذلك جهاز جماعي يتدارس باستمرار مختلف نواحي حياتهم الاقتصادية. وامام هذا المجلس الان عدد من المشاريع الهامة التي سبق للمؤتمر ان دعا اليها ومن بينها المصرف الانمائي العربي ، وشركة الملاحة العربية . وسيعمل المؤتمر على المطالبة بتحقيق هذه وغيرها من المشاريع كما سيعمل على المطالبة باحكام التنظيم الدراسي والاداري ليصبح لدى المجلس الاقتصادي العربي جهاز علمي اداري دائم قادر على الاضطلاع بمهمة التعاون الاقتصادي العربي .

هذه وغيرها هي مظاهر التنبه الى اهمية التعاون الاقتصادي العربي . ولا شك ان من المظاهر الاخرى التي لمسناها ولاقت ترحيباً منا جميعاً ، اهتمام الحكومة المصرية بأمر هذا التعاون وايفادها بعثة اقتصادية الى البلاد العربية للبحث في وسائل انماء التبادل التجاري بين مصر وهذه البلاد الاخرى التي تشكل جميعها اجزاء من وطن واحد . ولا شك ان هذه بادرة في غاية الاهمية ، من شأنها احكام حلقات التعاون الاقتصادي العربي ، لان تبادل مصر التجاري مع البلاد العربية الاخرى كان حتى الان صغيراً ومحدوداً ، وان زيادة هذا التبادل ليس فقط في مصلحة الجميع ، بل هو ايضاً سبب في دعم الروابط بين سائر اجزاء الوطن العربي ، وان مصر التي اخذت تضع الاسس الصحيحة لانشاء صناعة ثقيلة فيها ، لتستطيع ان تسد من هذه الناحية فراغا هاماً في الاقتصاد العربي .

وحتى الاتفاقيات الثنائية التي عقدت منذ دعوة المؤتمر ، تحمل طابعاً اقرب الى الواقع القومي من غيرها . فاتفاقيتا الاردن وسوريا ، والاردن ولبنان ، تتضمنان نظاماً واسعاً من المفاضلة في التعامل . وانه ليسعدنا ايضاً ان نرى المؤتمر وقد ساهم في تنقية جو العلاقات الاقتصادية بين سوريا ولبنان ، فاخذتا تتفاوضان على اساس اعادة الوحدة الاقتصادية ، واننا لا شك نعتبر مثل هذه الوحده نموذجاً للوحدة الاقتصادية الكبرى المنشودة بين البلاد العربية جمعاء ، فنؤيدها وندعمها بجميع امكانياتنا .

ومن الاتفاقيات التي تضمنت مبدأ الافضلية ايضاً اتفاق السياحة والاصطياف بين مصر ولبنان ، وهو الذي اباح للمصريين ان يصيفوا في لبنان وحده دون سائر اقطار العالم ، فاعترف بذلك بالطابع الخاص الذي تحمله العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية .

واخذت بعض العقد المستعصية تتجه الى الحل . فها هي الحكومات السعودية والاردنية والسورية تستجيب لنداء المؤتمر في اعادة الخط الحجازي ، بعد توقف دام خمسة وثلاثين عاماً وبعد محاولات عقيمة متعددة لاعادته . وسيكون هذا الخط عاملاً مهماً في تنشيط التبادل التجاري بين المملكة السعودية من جهة والاردن وسوريا ولبنان من جهة اخرى .

ومن الناحية السلبية شهدت هذه الفترة تشديداً في الحصار على اسرائيل فاصبح هذا الحصار اليوم عاملاً قوياً من عوامل الدفاع ضد دولة الاثم . وقد ساهم المؤتمر في الدعوة الى تشديد هذا الحصار .

ولن يفوتني اخيراً ان اشير الى اثر المؤتمر في منع زراعة المخدرات ببعض البلاد العربية حرصاً على المصلحة العربية العامة .

هذه كلها نتائج ملموسة . غير اننا لا نحب ان نبالغ فيها ، ولا نحب ان ندعي كامل الفضل فيها . الا اننا ساهمنا مساهمة فعالة وقوية بالحصول عليها ، كما سنعمل باستمرار لتحقيق رسالتنا باكملها . لقد كان لمؤتمرنا فضل بث حركة التقارب والتوحيد الاقتصادي ، وفضل المثابرة عليها .

سادتي :

ان عمل مؤتمرنا هذا انما هو قسم من الرسالة القومية التي تدعو الى تحقيق الوحدة العربية . ان هدف الوحدة العربية لم يتحقق حتى الآن لان احداً لم يتوفر بعد على دراسة معناه ووسائل تحقيقه . وانني اعتقد جازماً ان عملنا هذا يوضح الهدف ، ويقرب يوم تحقيق هذا الهدف ، لانه عمل مبني على منطق المصلحة . نحن نعلم علم اليقين بأن الامة العربية ستلمس الفائدة من ازالة كل واحد من الحواجز التي تفرق شعوبها . وعلى ذلك فان المنطق المترتب عن ازالة حاجز ما ، هو الدعوة لازالة حاجز غيره لتزداد الفائدة وتكتمل ، وهكذا حتى تتم الوحدة .

ان البلاد العربية تواجه في هذه الفترة من تاريخها مؤامرات دولية كبيرة ، واحداثاً عظاماً ، وتخوض معركة حياة او موت . ولن يكتب لها النجاة ، الا اذا جابهت الاحداث بعزم وايمان ووحدة . فالاحداث الكبيرة تطلب جهداً كبيراً وعلواً عن السفاسف . وتتطلب نظرة واسعة الافق تزن الامور بميزان المصلحة القومية الكبرى لمجموع الامة ، يقيناً بأن هذه المصلحة هي في النهاية مصلحة كل جزء من اجزاء الامة .

واذا ساهمنا ولو بقسط متواضع في هذا التوجيه الفكري ، وشاركنا في ازالة الحواجز ، وعملنا على خلق الادراك للمصلحة الواحدة ، فاننا نكون قد قربنا يوم الوحدة الكبرى الذي نهفو له جميعاً ونعمل يداً واحدة في سبيله .

واني لآمل ان تكون هذه الدورة نقطة تحول في تاريخ المؤتمر ، وفي تاريخ العلاقات العربية ، فتتجه هذه العلاقات اتجاهاً حاسماً نحو التقارب العلمي المدروس ، الذي يلمس اثره ويطمئن اليه كل فرد من افراد الوطن العربي . وان تحقيق ذلك يعتمد الى حد كبير على مقدار تنبه الحكومات العربية لاهمية هذه الدعوة ، وللدعامة الشعبية التي ترتكز عليها وتنبثق منها ، وعلى مقدار تلبيتها للحاجات الشعبية والاماني القومية المتمثلة فيها .

كلمة الغرف الليبية — القاها السيد محمد الصابري سكرتير الغرفة التجارية لولاية برقة

باسم ليبيا العربية الفتية — ومنشآتها وغرفها التجارية احييكم واحيي فيكم المؤتمر الرابع للغرف التجارية والزراعية والصناعية للبلاد العربية . واحيي العراق ، تالد المجد وطريفه ، تاجاً وحكومة وشعباً ، الذي اسبغ علينا من نعمائه رغم مشاغله الخطيرة الجمة ، واحتضننا في سويدائه ، بغداد المكلوءة بعناية الله ورعاية جلالة الملك ويقظة الحكومه وتفاني الشعب الوفي المقدام ، استجابة لرغبة غرفه التجارية ، وتدليلاً على استعداده لمشاركة بقية البلاد العربية في تحقيق ما توصى به مؤتمراتنا الشعبية من فكرة نيرة محسوسة ووسيلة سهلة مدروسة وغاية كبيرة ملموسة ، شأن انداده من الاقطار العربية ، التي منها اتينا واليها نبلغ وفيها نحقق الفكرة والوسيلة والغاية التي يتوصل اليها مؤتمرنا ، كما ارجوه واتمناه .

سادتي :

اننا اهل ليبيا الجزء الصغير من الوطن العربي الكبير نؤمن اشد الايمان بضرورة التكاتف العربي على هذا المبدأ وبدافع هذه الفكرة التي لا يخالجنا الشك في تمكنها من قلب كل عربي، اتينا باسطين ايدينا، ومشاركين بآرائنا ومجهوداتنا ونشاطنا التجاري والمهني مستعدين لتنفيذ كل ما تجمع عليه ارائكم، ايها السادة ، من فكرة ووسيلة تمكن الامة العربية جمعاء من الحياة كأمة واحدة غايتها ان تعيش محترمة وعلى قدم المساواة من حيث الرفعة والعزة والحصانة مع غيرها من الامم وانما يكون ذلك بالعمل على صون واستثمار كيانها الاقتصادي استثماراً سليما حراً مستقلا اذ عليه ترتكز وبه تكمل الحرية التامة والاستقلال الحقيقي .

ان القطر الليبي الشاسع المترامي الاطراف تضافرت عليه وعلى شعبه عوامل شتى في جهاده الطويل المرير زالت بفضل الله، فلم تتوافر له السبل لاستثمار ثروته الزراعية والمعدنية والصناعية والسياحية — فظل ولا يزال بعضها كنزاً واستثمر البعض الاخر استثماراً جزئياً ، استجابة لمتطلبات الحياة الضرورية . ثم زاد نشاط الشعب الليبي في حدود امكانياته ، وسيستمر في الازدياد المطرد الى ان يتمكن من استثمار جميع هذه الثروة التي حبته بها الطبيعة. وبذلك يساهم مساهمة فعالة في استكمال وسلامة الكيان الاقتصادي للامة العربية جمعاء على اختلاف وتعدد اقطارها، وانما يحتاج الاسراع في استكمال استثمار هذه الثروة الى مجهود جبار وفن حقيقي مركز ومال كثير ربما عز على الامة الليبية في الوقت الحاضر ، ولذلك فليبيا ؛ ايها السادة ، في حاجة الى مشاركة غيرها من الامم وخاصة شقيقاتها العربية ، وان الغرف التجارية الليبية ترجو تنفيذاً لما جاء في آخر الفقرة (ب) من المادة الاولى من دستور الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ان تبادر الشركات العربية باعطاء هذا الموضوع ما يستحق من دراسة وعناية . كما انها بدورها على استعداد لتقديم كل الايضاحات والمساعدات التي تيسر الوصول الى هذه الغاية . وقد اعدت الحكومة الليبية التسهيلات الممكنة لدخول رؤوس الاموال من الخارج لاستثمارها في الصناعة والزراعة ففتح بنك مصر والبنك العربي فروعاً لهما في البلاد. كما استنت التشريعات التي تعفي الالات المستوردة من دفع الرسوم الجمركية وقد بادرت الشركة الزراعية للشرق الاوسط ولوج هذا الباب ونرجو مخلصين ان تحذو حذوها شركات اخرى في القريب العاجل .

وان القطر العربي الليبي الناشيء حكومة وشعباً — لمستعد ان يؤازر ويساهم بخاماته ومنتوجه ونشاطه التجاري والصناعي والزراعي مع بقية الاقطار العربية الشقيقة في وضع الحجر الاساسي للقيام بنهضة اقتصادية عربية موحدة .

سادتي :

يشرفني بالختام ان انوه بالروح التي

تغمر مؤتمرنا هذا كما غمرت مؤتمراتنا السابقة ، روح الاخلاص والايمان والاستعداد ، التي يجب ان يكون لها مغزى عملي وعمل ايجابي يتجلى في مقدار النجاح الذي نصل اليه في تطبيق ما اتخذناه من قرارات سابقة وما سنتخذه من مناهج لاحقة . ولا يفوتني ان انوه بالمجهودات القيمة التي بذلتها هيئة المكتب الدائم – واقترح ان يسجل هذا المؤتمر شكر الغرف التجارية لهذه الهيئة القليلة في عددها الكبيرة في اعمالها ومجهوداتها . كما يسجل عظيم تقديره لغرفة تجارة بغداد التي تحملت مسؤولية استضافة هذا المؤتمر في هذه الظروف العصيبة . وما قدمته لاعضاء المؤتمر من نشرات اعطتنا صورة واضحة عن نهضة العراق الحديثة التي نرجو لها كل تقدم وازدهار .

حي الله هذه النفوس المفعمة بالخير وسدد الخطوات في طريق النجاح – وانجى الله هذا البلد الامين المضياف من كل خطر وضير . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

كلمة الغرف المصرية ، القاها السيد
علي شكري خميس
المدير العام لغرفة تجارة الاسكندرية

أود اولا ان اعرب للشعب العراقي الشقيق عن خالص الشعور على ما تعرض له من اخطار وما لاقاه من اضرار بسبب كارثة الفيضان ، واني لابتهل الى الله ان يحفظه في هذه المحنة وان يتغمده بلطفه وان يجنبه شر ما يخبئه الغيب . وانا لنسأله تعالى اللطف فيما قدر .

لقد نشأت فكرة هذا المؤتمر في رؤوس بعض المفكرين من رجالات الاقتصاد العرب ، ولكنها وجدت امامها طريقاً صعباً غير معبد . الا ان ايمان القائمين فيها والعاملين لها مكنهم من ازالة العقبات وتذليل الصعوبات . وكان السيد محمد جعفر الشبيبي رئيس هذه الدورة في مقدمة هؤلاء العاملين المؤمنين . ولقد اثبت الزمن انه رجل كبير ، والرجال قليلون .

وعندما عقدت اولى دورات هذا المؤتمر ظن الناس انهم امام عمل طارىء ينتهي بزوال المناسبة التي جمعت رجاله . غير ان الزمن اظهر ان هذا المؤتمر قد اوجد حركة جديدة اصيلة ، واضحة الاهداف والمرامي ، ثابتة السعي والجهد فكانت القرارات التي تتخذ في كل دورة تبلغ الى الحكومات والجامعة العربية ، وتوازر بالسعي الحثيث الذي تقوم به الغرف العربية في بلادها . وكانت الدورتان الاوليان لتأكيد القصد وتوضيح الغاية ، وبانتهائهما بدأت دعوة المؤتمر تلقى آذانا صاغية . فكانت الدورة الثالثة في دمشق بداية مرحلة جديدة . فقد احتضنت الحكومة السورية المؤتمر وآزرته ، وجاء مؤتمر وزراء المال والاقتصاد العرب بعد تلك الدورة ، فاتحة استجابة الحكومات العربية لدعوة المؤتمر ورسالته .

وما دعوة هذا المؤتمر سوى بناء الاسس الصحيحة لاستقلال الوطن العربي ووحدته . فلا استقلال بدون اقتصاد قويم ، ولا وحدة بدون ارتباط المصالح بين مختلف اجزاء الوطن العربي . والمؤتمر ليس سوى وسيلة لتحقيق هذين الامرين .

وكذلك فان عمل المؤتمر وسيلة هامة في درء الاخطار عن الوطن العربي العزيز فها انتم اولاء تشاهدون الصهيونيين ماضين كل يوم في اعتداء جديد على الحدود الاردنية والحدود العربية الاخرى. وقد احببنا ان نخنق اسرائيل بان نسد عليها سائر المنافذ الاقتصادية ، وان لا نترك لاحد مجالا بالتعاون معها ، حتى تنال جزاء ما ارتكبت ايديها من اثم ومن عدوان.

وان ما حققه المؤتمر في دوراته السابقة سيكون مشجعاً له على الاستمرار في العمل حتى تتحقق كامل الاهداف القومية التي يرمي اليها – والسلام عليكم .

كلمة مندوب غرفة تجارة البحرين

صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء
صحاب المعالي ، ايها السادة

احييكم اجمل تحية ويشرفني ان احمل اليكم تحيات سيدي صاحب العظمة حاكم البحرين وتمنياته الطيبة للشعب العراقي وللعرب .

يسرني ان اشكر رئيس غرفة تجارة بغداد الذي شرفنا بالدعوة لحضور المؤتمر .

سادتي، لم يترك لي رؤساء الوفود ما اقوله عن هذا المؤتمر الكريم خصوصاً وهذه هي اول مرة نتشرف بالمشاركة فيه .

وقبل ان اختم كلمتي هذه ارجو للشعب العراقي الطمأنينة والرفاهية تحت رعاية صاحب الجلالة المليك المفدى وارجو للعرب وحدة تامة وقولا مقروناً بالعمل . والسلام

كلمة الغرف التونسية والمغرب العربي ، القاها السيد محمد بدرة ، وزير الشؤون الاجتماعية – سابقاً

صاحب الفخامة رئيس الوزراء مندوب صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني المعظم

سيدي صاحب المعالي وزير الاقتصاد

سادتي الافاضل

« اللهم اني لا اسألك رد القضاء ولكني اسألك اللطف فيه » فالمقام مقام دعاء وابتهال الى العلي القدير ان يحف بالطافه الخفية هذا البلد الامين وان يحفظه من كل سوء ويبعد عنه كل مكروه لتستمر رسالته العربية التاريخية في ظل مليكه المفدى صاحب الجلالة فيصل الثاني .

فباسم تونس الجريحة اتقدم الى العراق المنكوب بتحية الود والاخاء صادرة من قلوب متألمة تربطها اوشاج الرحمة واواصر الدم . فاصرارها على القدوم الى هنا والبقاء بينكم مهما تفاقم الخطر معناه اولا وبالذات تآزرنا معكم ومؤاساتنا اليكم في هذه الكارثة المروعة . كارثة الفيضان .

كما ان هناك وازعا جارفاً دفعنا خاصة لهذه الدورة اذ تتاح لنا فرصة للاعراب عما يكنه شعب تونس من عواطف المحبة والتقدير نحو العراق الذي لم يبخل في يوم من الايام بتأييده التام وبمناصرته الصادقة لنيل حريته واستقلاله وباكرام زعمائه وقبول شبابه في كلياته ومعاهده العلمية وما مكنهم من ارتشاف مناهل

الثقافة العربية الصميمة التي حرمهم منها الاستعمار في نفس بلادهم، ومن لم يذكر التاريخ الحديث عندما وقف وفد العراق بالامم المتحدة وقفته الرائعة في القضية التونسية لما قدمناها في دورة ١٩٥٢ المنعقدة في باريس حيث وجدنا ابواب هذه المنظمة العالمية مغلقة في وجه حكومتنا الشرعية . فكان العراق اول من اعلن تبنيه لشكوى تونس ضد الاستعمار ذلك على لسان رئيس وفده فخامة الدكتور فاضل الجمالي فاقام الدليل على ان العراق سباق الى خدمة العروبة مدفوعاً الى ذلك بشعوره الموروث عن رسالة العراق التاريخية لتوحيد كلمة العرب وتحرير بلادهم .

انه لموقف جليل ناتج عن تفكير عميق يؤمن بانه اذا كان الاستعمار واحداً في خطته الجهنمية فان العروبة واحدة في جهادها المقدس واذا مزقت اصابع الاخطبوط « الاستعمار » وبأسه فان رأسه لا زالت حية ترزق في افريقية الشمالية التي تتمثل فيها من جديد مأساة الاندلس تارة بعد تارة ويوماً بعد يوم . ولماذا ؟ والسبب الوحيد هو ان هذا الجزء العظيم من البلاد العربية ليس غنياً فقط بعدد سكانه الذي يجند منه الاستعمار الفرنسي ما يلزمه لحروبه وغزواته بل غنياً ايضا بموارده الطبيعية الطائلة خاصة المعادن المختلفة والانتاج الزراعي وبموقعه الجغرافي الممتاز الذي جعله مفتاح البحر المتوسط بل مفتاح العالم العربي . وان لمنتجات تونس مثلاً من الرفعة والجودة ما مكنها من احتلال اولى الصفوف في الاسواق العالمية . ونخص بالذكر منها الحديد والرصاص والنحاس والفسفاط . وكذلك الحبوب والكروم والموالح وزيت الزيتون وخاصة ذلك الصنف الممتاز من التمر المسمى « بالدقلة » الذي جيء بفصيلته الاصلية تحت اسم « الدقل » من العراق الى تونس حيث وجد تربته ومناخه وذلك في عهد دولة الاغالبة وهي اول دولة عربية قوية تكونت في البلاد التونسية وكان مصدرها الدولة العباسية . وكان التعاون بين الدولتين وثيقاً نظراً لتفوق تونس في الاسطول البحري وامتداد نفوذها الى جميع اسواق البحر المتوسط .

ولكن هذه الرفاهية وهذا التفوق في التجارة والصناعة وهذه المنتجات التي غزت بها تونس جميع موانيء البحر المتوسط منذ عهد قرطاجنة عندما كانت تدعى بمخازن حبوب روما اقول ان كل ما ذكرناه من مقومات اقتصادنا الوطني وثروتنا العامة اصبح اليوم في قبضة الاستعمار يحاربنا به في عقر دارنا . فهذه المناجم وهذه الاراضي الخصبة كلها استولت عليها شركات استعمارية بحتة سخرت حكومة فرنسا لخدمتها واستعبادنا حسب الشريعة الوحيدة التي تدين بها (شريعة الغاب) .

اننا نعلم علم اليقين بما يضعه الغرب من عراقيل في سبيل نهضتنا الاقتصادية لا حبا في الدرهم والدنيا فقط بل فزعاً وخوفاً من ان تستعيد الامة العربية وحدتها وحيويتها الجبارة وسؤددها محطمة اغلال الذل والعبودية ولكن ما من حرية وما من رفاهية يمكن ان تتحقق ما لم يكن للبلاد العربية اقتصاد متماسك

الحلقات متين البنيان ، وان هيئة مثل مؤتمرنا هذا لتستطيع ان تحمل حكوماتنا على حماية وتقوية اقتصادنا بالضغط على الدول الاستعمارية التي لها مصالح كبرى في اقطارنا حتى يعود التبادل الحر بين شقي العروبة ويتحطم هذا الستار الحديدي الذي حال دون اتصالنا ببعض للتداول في شؤوننا فتحقق من جديد وحدتنا الاقتصادية وهي الشرط الاساسي لانشاء الوطن العربي الكبير بما فيه من اقطار المغرب التي ستنال استقلالها عاجلاً او اجلاً بفضل جهادها وبفضل تأييدكم العملي .

اعود فاتقدم بالشكر الجزيل الى العراق الحبيب حكومة وشعباً وخاصة الى غرفة بغداد التي تجلت فيها وفي رئيسها المفضال السيد جعفر الشبيبي الخصال العربية الكريمة والخدمة الصادقة في سبيل بعث عربي شامل .

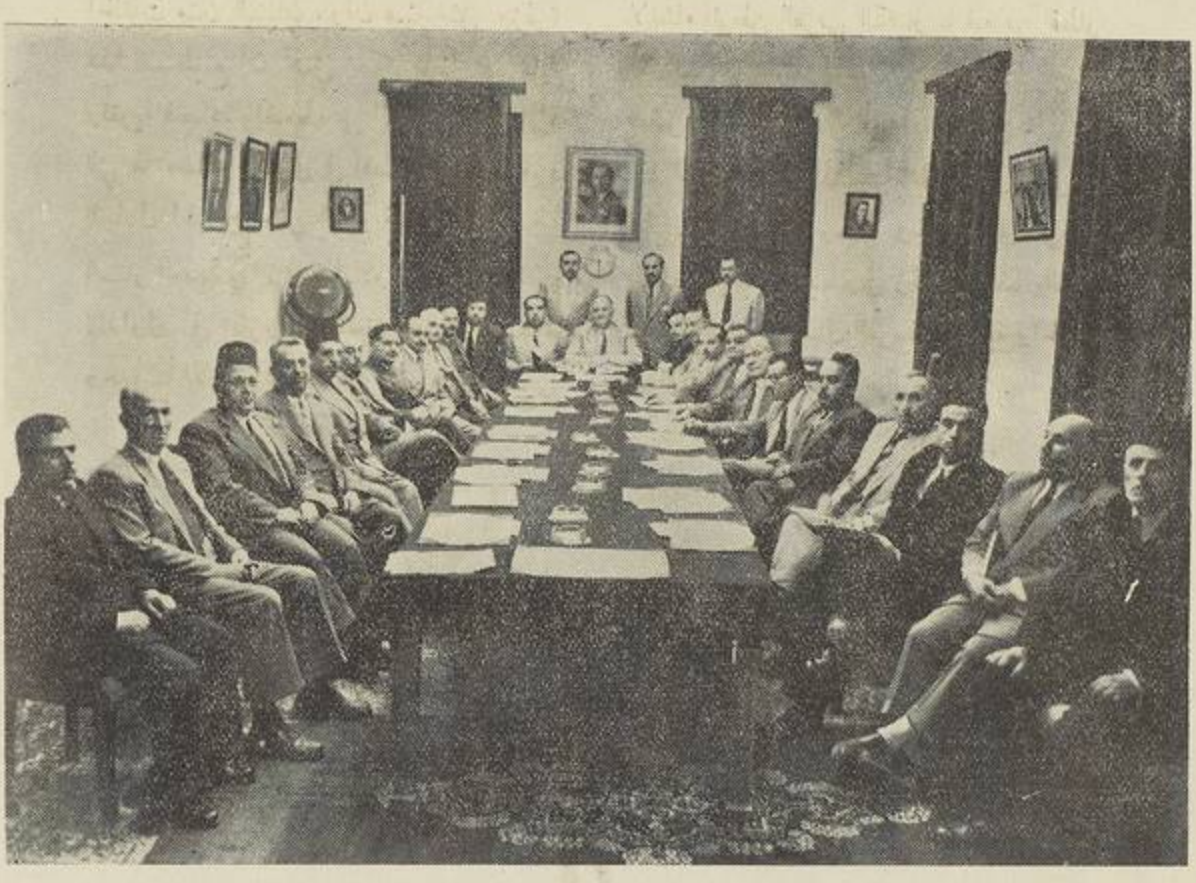

اعضاء مجلس الاتحاد الذي عقد في ٢٢ / ١٠ / ٥٤ في غرفة تجارة بغداد

الصف الامامي لاعضاء الوفود في حفلة الافتتاح بقاعة الملك فيصل الثاني المعظم

استئناف الدورة الرابعة
لمؤتمر غرف التجارة والصناعة
والزراعة للبلاد العربية

استأنف مؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية دورته الرابعة بجلسة علنية في قاعة الملك فيصل ببغـــداد في الثالث والعشرين من شهر تشرين الاول اكتوبر (١٩٥٤) ، حضرها معالي السيد نديم الباججي وزير الاقتصاد العراقي ،ووفود الغرف العربية في الاردن وسوريا ولبنان ومصر والعراق والسعودية والبحرين، والمندوبون المراقبون عن حكومات هذه البلاد وعن الجامعة العربية والمكتب الرئيسي لمقاطعـــة اسرائيل .

اسمـــاء الوفود

السيد عارف ظاهر — مندوب الجامعة العربية

السيد عبدالكريم العائدي — المفوض العام للمكتب الرئيسي لمقاطعة اسرائيل

القائم بأعمال المفوضية الاردنية ببغداد

السيد زياد العسلي — مندوب الحكومة السورية

السيد عزت نجا — مندوب الحكومة اللبنانية

القائم بأعمال المفوضية المصرية ببغداد

السيد جعفر الجرجفجي — السيد صالح كبه

السيد فاضل الجلبي — السيد اكرم المدلل

السيد سامي حمودي الجليل — السيد سليم ثابت

السيد امين الضاحي — السيد حسن الرفيعي

السيد شكري صالح زكي

« المندوبين المراقبين عن الحكومة العراقية »

وفد الغرف الاردنية

غرفة تجارة وصناعة عمان

السيد ابراهيم منكو
السيد شفيق الحايك
السيد حسني سيدو الكردي
السيد جورج ديب
السيد وجيه مراد
السيد محمد التيجاني

غرفة تجارة القدس

السيد حسن قليبو
السيد فائق بركات

غرفة تجارة اربد

السيد مفلح حسن الغرايبة

غرفة تجارة رام الله

السيد محمد موسى بركات
السيد نقولا شاميه
السيد امين حداد

غرفة تجارة الكرك

السيد يوسف العودات

غرفة تجارة نابلس

السيد سبع الصيفي
السيد محمد زكي القمحاوي
السيد توفيق احمد عرفات
السيد عبد الرحمن الحجاوي
السيد شكيب يعيش

غرفة تجارة اريحا

السيد صبري خلف
السيد عادل عمرو
السيد فؤاد الجبشة

وفد الغرف السورية

السيد حسني الحبل
الدكتور احمد السمان
السيد بدر الدين الشلاح
السيد صالح الشامي
السيد صادق الغراوي
السيد الياس صوايا
السيد امين شحادة
السيد صبري الشوربجي
السيد محمد اديب الحولي
السيد عدنان الحولي

وفد الغرف اللبنانية

غرفة تجارة وصناعة بيروت

السيد عبدالرحمن سحمراني
السيد عبدالوهاب الرفاعي
السيد مالك شهاب
الحاج انيس نجا
السيد نعيم مجدلاني
السيد نجيب غنطوس
السيد رفيق غندور

غرفة تجارة زحله

السيد الفرد سكاف

اتحاد المزارعين

السيد فؤاد نجار
الاخ اسطفان ابو جودة

وفد الغرف المصرية

السيد طه مخلوف
السيد علي شكري خميس
السيد محمد عبد الرحيم سماحة
السيد محمد الحناوي

السيد عبد المقصود الزاوي .
السيد امين الشامي
السيد عزت غيضان

وفد الغرف العراقية

غرفة تجارة بغداد

السيد محمد جعفر الشبيبي
الحاج عبد العزيز البغدادي
السيد رجب علي الصفار
السيد ابراهيم الشابندر
السيد حسين علي عبد الهادي
الحاج خزعل مكية
السيد رؤوف السيد آل عيسى
السيد صادق الخليلي
الحاج عبد الامير الازري
السيد عبدالله العامري
السيد عبد الرضا شعبان
السيد علي الوحيد
السيد عبد العزيز شبر
الحاج محمد الجميلي
السيد محمد حسن عبد المجيد
السيد مهدي سلمان الصفار
السيد موسى مجيد علاوي
السيد ناصر حسين الجنابي

غرفة تجارة البصرة

الحاج ابراهيم البجارى
السيد كاظم الصبر
السيد محمد السليمان الذكير
الحاج عبدالرحمن الصالح الذكير

غرفة تجارة الموصل

السيد حمدي جلميران
السيد محمد توفيق الجادر
السيد نجم الدين جلميران
الحاج هاشم الحاج يونس
السيد حسون السمان
السيد بشير مراد
السيد جميل يوزبكي

غرفة تجارة النجف

السيد حسن زيني
الحاج محمد رشاد عجينة
الحاج عبد الزهراء فخر الدين
السيد ازهر عيسى الخلف
السيد محمد جواد جودت
السيد محمد حسين كمونة
السيد علي السكافي

غرفة تجارة العمارة

الحاج سلمان الحاج حسن
الحاج عبد اللطيف الصادق
السيد موسى محمد جعفر
السيد شهاب القرملي
السيد عبد الرزاق الضيف

غرفة تجارة الحلة

السيد انور الجوهر
السيد صادق الشيخ جو د
السيد ابراهيم المطيري
الحاج كاظم الحاج علوان
السيد محمود المحمد
السيد نور الشلاه
السيد محمد سلمان اللوزة
السيد عباس الياسين

غرفة تجارة كربلاء

السيد مهدي السيد صاحب

الشيخ احمد القنبر

السيد ابراهيم محمد الشيخ علي

الحاج سهيل النجم

غرفة زراعة بغداد

السيد خالد الجوربه جي

السيد يحيى رشدي

السيد خالد الخضيري

السيد عزت الفارسي .

غرفة زراعة البصرة

السيد احمد السعدون

غرفة زراعة لواء ديالي

السيد عبد الرزاق رشيدالشيباني

السيد ذياب الخطاب

غرفة زراعة الموصل

السيد فاضل النورى

السيد سالم نامق

السيد عبد العزيز النجفي

السيد عبد المحسن العاني

غرفة زراعة العمارة

السيد جاسم العوادي

السيد سيد مصطفى السامرائي

السيد عبد اللطيف السامرائي

السيد سعيد رستم

غرفة زراعة كربلاء

الحاج مصطفى اسد خان

السيد مصطفى جواد المحامي

الحاج محمد الشيخ علي

غرفة زراعة الكوت

السيد جعفرحاج عباس

السيد عبد الحسين العاملي

غرفة زراعة اربيل

السيد ابراهيم يوسف

السيد زيد عثمان

غرفة زراعة الحلة

السيد عبد الجليل مرجان

السيد عبد الرزاق الامين

السيد ابراهيم الخطيب

السيد مصطفى الخليل

الشيخ حاتم عبد المحسن الجريان

عن الغرف السعودية

السيد عمر الفقاس

عن غرفة تجارة البحرين

السيد راشد الزياني

كلمة معالي وزير الاقتصاد العراقي

حضرات السادة

بسم الله افتتح مؤتمركم وباسم الحكومة العراقية أرحب بكم اجمل ترحيب واحييكم اطيب تحية وارجو ان يتحقق بجهودكم الصادقة ما تصبو اليه الشعوب العربية من تقارب في الاهداف وتوطيد للعلاقات الاقتصادية وتعاون لما فيه خير هذه الشعوب ونقدمها ورفاهها .

ايها السادة

مما لا شك فيه ان رجال الاعمال هم الطليعة العاملة التي يرتكز عليها الكيان الاقتصادي الذي اصبح مقياس تقدم الامة وقوتها اذ عليه يتوقف رفع مستوى الشعوب العربية وضمان مكانتها وتوطيد كيانها في المجالات الدولية . وقد اصبح هذا الامر مدار شعورنا جميعاً بوجوب تضافر الجهود ومواصلة العمل في سبيل تحقيقه لهذه الامة التي ترنو الى مؤتمركم بعين ملؤها الثقة والرجاء والاطمئنان .

والحكومة العراقية وهي شاعرة بضرورة اقامة الانظمة الاقتصادية للشعوب العربية على الاسس السليمة وتنمية وتوسيع العلاقات الاقتصادية بين الدول الشقيقة كوسائل لتحقيق الوحدة الاقتصادية الشاملة بين الدول العربية لتقدر الدور الهام الذي يمكن ان يلعبه رجال الاعمال في هذا المجال كما تقدر كل التقدير اهمية الرسالة ونبل الغاية التي اجتمعتم من اجلها وهي واثقة بحكمتكم ودرايتكم وتطلعكم للحقائق وانكم انما تعالجون وضع الاقتصاد العربي معالجة الخبير العالم بمواطن الداء ووصف الدواء وانها لتشعر بواجبها بمؤازرتكم عن طريق العمل بكل ما في مقدورها وامكانياتها لاخراج مقرراتكم وتوصياتكم الى حيز التنفيذ .

ايها السادة

ان المرحلة الدقيقة التي تمر بها بلادنا العربية اليوم توجب علينا تنظيم اقتصادنا الوطني على اساس من العلم والدراسة بغية استثمار واستغلال الامكانيات الهائلة الموجودة لدى البلاد العربية ولتحقيق الرفاه المعاشي الذي تصبو اليه ونحن احوج ما نكون الان وفي هذه المرحلة بالذات الى العمل الجدي المنظم المتواصل لتنفيذ مناهج مرسومة للاعمار في ضوء حاجات شعوبنا ليكون هناك تجاوبا مستمراً بين هذه الحكومات وشعوبها ومعرفة تامة بوجائب كل منها والى استغلال منابع القوى التي وهبتها الطبيعة لبلادنا وتوجيهها لخدمة شعوبنا ورفع مستويات معاشها ومعنوياتها وبعث الثقة في نفوسها لتشعر شعوراً صحيحاً بوجودها وكيانها بين الامم الاخرى . ولقد خطا العراق في السنوات الاخيرة خطوات واسعة في النواحي الاقتصادية والعمرانية تلمسون اثارها في المصانع العديدة التي بدأ او اكمل انشاءها وفي المصارف والشركات التي تفتتح وتتأسس بعدد يتزايد في استمرار مما يبشر بان العراق مقبل على نهضة اقتصادية عظيمة .

ولقد بدأت الحكومة بما توافر للعراق من وسائل وامكانيات بوضع وتنفيذ منهاج عمراني واسع بانشاء مشاريع للري والخزانات والصناعة والجسور والطرق واننا لنرجو ان

ينظر لهذا المنهاج كجزء متمم من منهاج اعماري عام يشمل الامة العربية باسرها ويراعى فيه ترابط العوامل الاقتصادية وتشابك المصالح وتفاعلها والتي تدعو الضرورة الى توجيهها وتوحيدها بحيث يمكن ان تعطي اكبر الفوائد واحسن النتائج لخير الامة العربية جمعاء .

وفي سبيل تحقيق ما نهدف اليه من توثيق الروابط الاقتصادية وانماء وتوسيع التجارة بين الدول العربية عقد العراق اتفاقيات تجارية ثنائية مع كل من الجمهورية اللبنانية والمملكة الاردنية الهاشمية كما تجري الاتصالات اللازمة لانجاز عقد الاتفاق التجاري مع الجمهورية السورية والذي سبق ان وقعه وفدا الطرفين بالاحرف الاولى ونأمل ان يتم عقد اتفاقات مماثلة بين البلدان العربية الاخرى هذا وان الجامعة العربية قد تقدمت بمشروع اتفاقيتين يعمل بهما مشتركا من قبل كافة دول الجامعة العربية (الاولى اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانسيت والثانية اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الاموال بين دول الجامعة العربية) وقد اصبحت هاتان الاتفاقيتان نافذتي المفعول في كل من مصر . سورية . لبنان . الاردن . اليمن . المملكة العربية السعودية ويعمل العراق على تنفيذها بعد ان يصادق عليها من قبل البرلمان العراقي وفي الوقت نفسه تقوم الجهات المختصة بدراسة جميع الوسائل التي من شأنها تنظيم حياة البلد الاقتصادية وتدعيم نهضته بوضع التشريعات التي من شأنها ان تكفل تحقيق هذه النهضة وتدعيمها . وتحت الدرس الان جملة من هذه التشريعات لتوضع موضع التنفيذ في القريب العاجل .

ايها السادة الافاضل .

لقد اصابت المؤتمرات الثلاث السابقة نجاحاً كبيراً فارجو ان يكون نصيب مؤتمركم هذا من النجاح في تحقيق اغراضه نصيب المؤتمرات التي سبقته وأتمنى وانتم نخبة من رجال المال والاعمال في البلاد العربية ان تحققوا خيراً كثيراً لشعوبكم وللاقتصاد العربي واسأل الله تعالى ان يوفقنا جميعاً لما فيه خير العرب .

كلمة الغرف العراقية القاها السيد
محمد جعفر الشبيبي رئيس غرفة
تجارة بغداد ، رئيس المؤتمر

سادتي واخواني

لقد تفضلتم وحضرتم هذه القاعة في اليوم الثامن والعشرين من شهر آذار المنصرم وكان العراق من اقصاه الى اقصاه في غليان وهلع ، وكانت العاصمة الغالية تنتظر بين لحظة واخرى ان تغمرها المياه الطاغية . غير ان العناية الالهية شاءت ان تصل السفينة الى ساحل السلامة وان يبدل بعد الخوف أمنا . فشكراً لله تعالى والف شكر .

اما انتم ايها الاخوان الاعزاء فقد تمثلت فيكم روح المؤاساة والنخوة فشاركتم اخوانكم في محنتهم . لذا وجب علينا ان نذكر ذلك بالشكر والامتنان .

والان باسم الله العلي القدير تستأنف الدورة

الرابعة لمؤتمر الغرف التجارية والصناعية والزراعية اعمالها ومنه تعالى نستمد العون والتوفيق .

سادتي ان الامة العربية بأسرها ترقب اعمالكم وانها تعلق عليكم آمالها فحققوا لها ما ترقبه وترجوه وان لا تكون مقرراتكم حبراً على ورق . وختاماً ارحب بكم ، فأهلاً وسهلاً . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

كلمة جامعة الدول العربية

– القاها السيد عارف ظاهر – وكيل الادارة الاقتصادية بجامعة الدول العربية

ان من دواعي السرور ان اشارك بأعمال الدورة الرابعة لمؤتمركم العتيد الذي هو بمثابة حجر الزاوية في التعاون الاقتصادي العربي . ولا شك عندي ان الدورات الثلاث الماضية كانت الخطوة الاولى نحو توثيق الروابط الاقتصادية بين الدول العربية . وقد كان التعاون وثيقاً بين المكتب الدائم للغرف العربية وبين الادارة الاقتصادية للجامعة العربية حيث اثمر هذا التعاون الثمار الطيبة . فانبثق عن مؤتمر وزراء المال والاقتصاد اتفاقية تسهيل التبادل التجاري واتفاقية تسديد المدفوعات وانتقال رؤوس الاموال بين الدول العربية التي اصبحتا نافذتي المفعول .

ويسرني ان يستمر هذا التعاون الوثيق بين الامانة العامة للجامعة ومؤتمركم العتيد .

وفي هذا اليوم الذي تجتمعون فيه – يجتمع بالقاهرة خبراء الدول العربية في الشؤون الاقتصادية لوضع الاسس السليمة للتعاون الاقتصادي العربي . وانه ليسرني ان انقل قراراتكم وتوصياتكم الى المجلس الاقتصادي الذي سيجتمع في كانون الاول سنة ١٩٥٤ (ديسمبر) . ولا شك عندي ان هذه القرارات التي ستتخذونها ستكون موضع عناية فائقة من لدن المجلس الاقتصادي العربي وانني ابتهل اليه تعالى ان يوفقكم ويسدد خطاكم لما فيه خير الاقتصاد العربي .

والسلام عليكم

كلمة وفد المملكة الاردنية الهاشمية

القاها السيد وجيه مراد

– عضو الوفد الاردني

باسم وفد المملكة الاردنية الهاشمية يشرفني ان احييكم تحية طيبة مباركة تحية العروبة الخالصة المكافحة في شتى انحاء الوطن العربي في سبيل الحق والحرية والعدل . احييكم تحية العروبة التي جمعت بيننا ووحدت فكرتنا نحو الهدف الاسمى الذي نسعى جميعاً لتحقيقه في هذه الدورة المباركة في عاصمة الرشيد الزاهرة .

سادتي :

انه لمن دواعي الغبطة والسرور ان نعود الى هذا البلد الطيب الاشم النابض بالعروبة والايمان وقد خرج من محنة الفيضانات وتغلب عليها بفضل ما يتحلى به رجاله من صبر وايمان وقدرة على العمل وانه ليسرنا ويسعدنا ان نعود اليوم فنلتقي باخواننا اعضاء الغرف العربية عاملين بكل عزم واخلاص لتحقيق رسالة المؤتمر الا وهي توحيد الاقتصاد العربي الذي

يعتبر قاعدة متينة سليمة لتحقيق الاماني القومية التي يخفق لها قلب كل عربي .

ان الدول العربية حكومات وشعوباً تتلمس سبيل الخلاص مما تجابهه من مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية فهناك اخطار خارجية تتهددها ومشاكل داخلية اجتماعية واقتصادية تعاني منها الصعوبات الكثيرة . غير ان المشكلة الاقتصادية تكمن دائماً وراء جميع المشاكل التي تجابهنا فنحن الآن نجتاز عصرا تكاد تكون القوة فيه كل شيء فلا بد لنا اذن ان نبحث ونتلمس اسباب هذه القوة والأخذ بها ، ونحن نعتقد مخلصين ان الوحدة العربية هي السبيل الى ذلك وهي شيء يفرضه ويحتمه علمنا بالوضع القائم في البلاد العربية جميعا سواء كان سياسيا او اقتصادياً او اجتماعياً . ان الوحدة كما تعلمون لا يمكن ان تتم الا بتحقيق الوحدة الاقتصادية التي من أجلها نجتمع في هذه القاعة . لذلك لا بد لنا من ان نتدارس مشاكلنا الاقتصادية باخلاص وامانة ، وان نعالجها معالجة فعالة ايجابية واقعية لنتمكن من بناء صرح الاقتصاد العربي .

سادتي :

قد لا نبالغ اذا قلنا ان المملكة الاردنية الهاشمية تواجه مشاكل اقتصادية قل ان واجهتها اية امة في العالم من حيث صعوبة حلها فقد حلت كارثة فلسطين فكانت حدثاً اهتز له العرب في جميع اجزاء وطنهم الاكبر ، تلك الكارثة التي نجمت عن تآمر وتكالب الدول المستعمرة الغربية على الشعب العربي الآمن في فلسطين والتي كان من أهم نتائجها ظهور اللاجئين في ربوع الشرق الاوسط الذين يقدر عددهم بمليون نسمة او يزيد . وقد استقبلت الاردن ما يزيد على نصف عدد اللاجئين وقدمت لهم المساعدات الممكنة ، واذا علمنا ان عدد سكان الاردن الآن يبلغ مليون وثلثمائة الف نسمة ، نتحقق من فداحة الكارثة كما وان كثيرين من الفلاحين المزارعين فقدوا اراضيهم على طول خط الهدنة واصبحوا في عداد اللاجئين . ان الدمار الذي اصاب كثيراً من اجزاء الوطن العربي في فلسطين كان بالغا ايضا بحيث اثر على سير البلاد نحو التقدم الاقتصادي .

سادتي :

بالاضافة الى ما تقدم فان الاردن يضطلع باعباء دفاعية ثقيله على جبهة يبلغ طولها ٦٥٠ كيلو متراً يربض خلفها عدو ومغتصب غادر ماكر اغتصب بلادنا بالتآمر مع الدول المستعمرة ولا سبيل لنا لاسترداد بلادنا الا بالتعاون والتضامن والاتحاد ، والاردن بلد فقير وهناك عجز كبير في ميزانه التجاري اذ تبلغ وارداته سنوياً ثمانية اضعاف صادراته ، ومع هذا لم يقف الاردن حكومة وشعبا مكتوف الايدي تجاه هذه المشاكل ، بل كافح ولا يزال يكافح بكل ما اوتي من قوة لتعديل ميزانه التجاري وبناء كيانه الاقتصادي على اسس سليمة تضمن للبلاد الرخاء والاستقرار ولا حاجة بنا للقول بأن الاردن في كفاحه من اجل بناء كيانه الاقتصادي في حاجة

ماسة للعون الاقتصادي والمعاضدة المالية الفعالة من شقيقاته الدول العربية. والاردن مقبل على مشاريع اقتصادية ضخمة ومضمونة تعود بالخير عليه وعلى سائر الدول العربية وهو يرحب مخلصاً لاستغلال رؤوس اموالها في هذه المشاريع .

والوفد الاردني اذ يدعوكم اليوم الى استغلال رؤس اموالكم في هذا البلد المجاهد ، انما نهدف من وراء ذلك تقوية اقتصادياته لنجعل منه خط الدفاع الاول ضد الصهيونية الغاشمة . واننا على استعداد بصورة دائمة بان نبذل دمائنا رخيصة كما بذلناها في سبيل حفظ العروبة والاسلام .

واخيراً لقد اعدت غرفة عمان نشرة خاصة بهذا المؤتمر ضمنتها عرضاً موجزاً لمشاكل الاردن الاقتصادية ولأوجه النشاط التجاري والصناعي والمشاريع التي تم تنفيذها والتي هي في سبيل التنفيذ ، نقدمها لحضراتكم لتقفوا على اوضاع الاردن بصورة عامة ، ولا يسعنا الا ان نتقدم بالشكر الجزيل للحكومة العراقية الرشيدة والى رئيس واعضاء الغرف العراقية لما بذلوه من جهود وما قدموه من مساعدات لانجاح هذا المؤتمر راجين من الله ان يحقق القصد .

كلمة الوفد السوري ، القاها السيد
حسني الحبل – امين سر غرفة
تجارة دمشق

باسم اقتصاد شامكم العربية اتقدم اليكم يا سادة ، بتحية ملؤها المحبة والاخلاص ، تحية صادرة من قلوب عربية ودودة ، الى قلوب عربية كريمة وعزيزة .

أقبلنا لنستأنف دورة اجتماعاتنا ، وقد استيقظت بين الجنبين آمال ورغبات تستشف في أفق المستقبل اطياف تطور زاهر وانطلاق جديد ، نرجو ان يملاء دنيا العرب بوحي المصلحة والاحتذاء بالشعوب المتحررة في الفكرة والناهضة في العمران. وان يدنينا الى تكامل اقتصادي قومي خالص من اوقار المشكلات وماضي الازمات .

اقبلنا لنعد العدة ونضطلع بنصيبنا من المجالاب الاقتصادية ، ونهيء في دنيانا المحدودة لاقتحام الآراء المسؤولة والتيارات الرسمية على أسس واضحة لا لبس فيها ولا ابهام . هدفها حرية التنقل وحرية النقل بين البلاد العربية للمواطنين العرب ، وللانتاج العربي الصريح . فليس بين العرب ما يستعصى على العلاج وتعز منه اليقظة وتدبر الامور .

اقبلنا لنعمل متآزرين على زحزحة الغطاء عن المشاعر فيصفو أفق الواقع ونتفرج من المساترة والحيطة والنوازع القلقة الحطرة .

اقبلنا لننقل توصياتنا وقراراتنا من حال الى حال ، من الجمود الى التحقيق ، ومن الرجاء الى مواجهة المسؤولين بنشطة تدب في كياننا وخفقة واعية تنبض في اراداتنا وحياتنا .

ونريد ان نثوب الى اهلنا واهلكم ؛ وأن يتسنى لنا ان نوافي اخوانكم هناك

بحديث آخر غير ما تعودوا سماعه وملوا ترداده ، نريد ان نوافيهم بحديث يهز الاوصال ويشعرهم بأن البلاد العربية اتخذت من طاقاتها الكامنة ومن عقيدة ابنائها وايمانهم وشعورهم بالواجب القومي رائداً ومنهاجاً وانها ستبلغ ما تريد . وسنشق طريقها الى السعادة الشاملة والى الرخاء المقيم .

سنوافي اخوانكم هناك بأن الوسائل والاساليب تقدمت من الغايات والاماني ، وان الدور انتقل للمسؤلين وان الشأن اصبح في متناول مجالاتهم وان الاقتصاد بما يسوده من اوضاع ونظم اخلقها الزمن لن يصلح للعمل المنتج ولن يغالب الاقدار ولن يساير ركب الزمن .

سنوافي اخوانكم هناك بأن دورتكم هذه اشهدت الله على ما بلغت . وان الكلمة الاخيرة والعلاج الحاسم انتقل حديثها الى المسؤولين في بلاد العرب ولن يترنا الله اعمالنا . والسلام عليكم .

كلمة الوفد اللبناني ، القاها السيد عبدالرحمن سحمراني - رئيس غرفة تجارة وصناعة بيروت ورئيس المكتب الدائم

سادتي :

يسعدني كثيراً ان نستأنف دورتنا هذه في بغداد ، عاصمة العراق العزيز، بعد ان زال عنها خطر الفيضان الجسيم الذي منعنا من عقد الجلسات في موعدها المقرر . وكنت قد ذكرت في الجلسة الافتتاحية التي عقدناها حينذاك مقدار التقدم الذي احرزته حركة التعاون الاقتصادي العربي منذ نشوء مؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية ، ذلك التقدم الذي اخذ يتجسد الان في مؤسسات واتفاقيات مفيدة ، في مقدمتها ، من ناحية المؤسسات ، المجلس الاقتصادي العربي ، واللجنة الاقتصادية الفنية التابعة لجامعة الدول العربية ، واتحاد البريد العربي، والاتحاد السياحي العربي الذي تقرر انشاؤه. ومن ناحية الاتفاقيات ، اتفاقيتا التجارة والمدفوعات، فضلا عن الكثير من الاتفاقيات الثنائية ، التي اخذت الان توضع بروح اليسر والتعاون والتساهل ، اذكر منها على سبيل المثال ، اتفاقية اعادة الخط الحجازي بين سوريا والاردن والمملكة السعودية، واتفاقية السياحة بين مصر ولبنان ، واتفاقية استغلال مياه اليرموك بين سوريا والاردن . يضاف هذا وذاك الى المشاريع التي تدرس للتوسع في هذا التعاون الاقتصادي ، بتوسيع مدى الاتفاقيات ، وانشاء مؤسسات جديدة، كشركة الملاحة والمصرف الانمائي العربي وسواها . وكما اننا ساهمنا ايها السادة في تحقيق الامور التي تم تحقيقها ، فان واجبنا الان ان نمضي في دفع التعاون الاقتصادي قدماً الى الامام ، حتى يكتمل باذن الله عقد هذه الوحدة الاقتصادية الكبرى التي نرجوها لخير الامة العربية كلها . وقد بنت حركتنا هذه لنفسها شأنا ، فاصبح لرأيها وزن، واصبح لها بصدق تمثيلها للاقتصاد العربي كله ، كامل الحق في ان تطالب الحكومات بالاستجابة لمطالبها .

سادتي :

لقد حدث تطور خطير في العالم العربي منذ ان عقد مؤتمرنا اول جلسات هذه الدورة، في شهر آذار الماضي . وذلك ان مصر قد توصلت اخيراً الى اتفاق مع بريطانيا لحل مشكلة القناة ، وكانت هذه المشكلة قد جمدت مجهود مصر في السياسة والاقتصاد ، وجمدت من وراء مصر ، مجهودات البلاد العربية كلها . ومعنى هذه الاتفاقية ان البلاد العربية قد تحررت من واحد من العبئين السياسيين الكبيرين اللذين تحملهما ، وهو عبء علاقاتها المضطربة مع الغرب ، واصبحت بسبب هذا التحرر ، اقدر على مواجهة مشاكلها الاقتصادية والسياسية ، والتفرغ الجدي للاستعداد لمعالجة المشكلة الكبرى ، مشكلة اسرائيل وخطرها . ولئن لم تظهر بعد نتائج الاتفاق وآثاره،فما ذلك الا لان عهده قريب. ولعل اهم هذه النتائج المباشرة ان مصر ستصبح متفرغة للبناء الاقتصادي ولاقامة علاقات اقتصادية وثيقة مع البلاد العربية الاخرى ، وتكون نواة في سياسة التصنيع المصرية الحالية . ولا شك ان البلاد العربية كلها قد قابلت بالابتهاج العظيم مشاريع الصناعة الثقيلة في مصر ، لان هذه الصناعة ، متى نمت وتطورت ، ستكمل الحلقة الفارغة في العلاقات الاقتصادية العربية ، وستوفر للوطن العربي اقتصاداً مترابطاً مستقلاً .

هذا من ناحية مصر . غير ان التطور الخطير الثاني في حياة العرب الحديثة يجري بهدوء ، ولكن بجد وتأكيد في العراق ، وذلك بسبب البرنامج الاعماري الضخم الذي يطبقه العراق اليوم . وسيكون من نتائج هذا المشروع بعد ان تتم مراحله الاساسية ، زيادة الانتاج الزراعي في العراق الى اكثر من سبعة اضعاف حده الحالي وانشاء صناعة قوية فيه ، واتساع العمران والتعليم في ارجائه . وارتفاع مستوى المعيشة بين ابنائه وبكلمة اخرى جعل العراق مركز ثقل اقتصادي في الوطن العربي، وكلما قوي الاقتصاد كلما قويت المسؤوليات في مختلف نواحي الحياة . وقد كان العراق حتى الآن صاحب السبق في الدعوة القومية ، ولم يكن يمنعه عن تحقيق كامل دعوته رغم صدق الجهد ، سوى قيود امكانياته . ولا شك ان العراق ، متى توفرت لديه الامكانيات ، لن يألوا جهداً في العمل القوي المثابر في سبيل تحقيق تلك الدعوة التي يؤمن بها جميع ابنائه .

وان البلاد العربية اذ ترقب بابتهاج تدفق الخيرات على العراق وغيره من البلاد العربية ، واذ ترقب بابتهاج اعظم انفاق العراق لهذه الخيرات في السبل الاعمارية ، تأمل ان يجري العمل الاعماري في كل مكان على اساس الجمع بين البلاد العربية واحكام الاتصال بينها . فليس هنالك ما هو اخطر من التوهم بأن اي بلد عربي يستطيع ان يبني نفسه بقطع النظر عن البلاد العربية الاخرى،او الاعتزال عنها .

والوسيلة الصحيحة لهذا الاتصال هي التساند في المجهود الاعماري بما يؤمن الخير للامة العربية كلها . وفي وسع العراق ان

يعطي برهانا حاسما على تحرره واخلاصه بتأييده لمشروع مصرف الانماء العربي المطروح الان على بساط البحث في المجلس الاقتصادي العربي . واحب هنا ان اوضح ان هذا المشروع لا يتعارض مع مجهود العراق الاعماري ابداً -- مهما بلغ مدى هذا المجهود . فطبيعي ان تأتي حاجات العراق الاعمارية فوق كل ما سواها . وليس عدلا ان يساهم العراق - ولو على اسس اقتصادية سليمة - في اعمار البلاد العربية الاخرى قبل ان يؤمن حاجاته، لكن فكرة المصرف ، لا تتطلب من البلاد العربية اموالا ضخمة ،بل ان اكثر ما تطلبه منهم هو ضمان مقدرة المصرف على تجميع الاموال . وفي هذا الضمان لا يتحمل العراق اكثر مما يتحمله غيره . اما الأموال التي يطلب دفعها فعلا ، فهي لا تتجاوز ابداً الفائض الذي لا بد من وجوده . فالعراق مثلا لن يستطيع انفاق كل دخله البترولي بشكل مثمر لسببين : اولهما الخوف من التضخم المالي ، وثانيهما الحاجة الى الوقت لدراسة المشاريع وتطبيقها فمشروع انماء دجلة والفرات مثلا يكلف بأسره ما يقارب مئتي مليون دينار ، ولكنه يحتاج الى خمسة وعشرين سنة للتطبيق ، وفي هذه السنوات الخمسة والعشرين لا يستبعد ان يكون دخل العراق من البترول وحده اكثر من ثمانية اضعاف هذا المبلغ . فاذا ما اقدم العراق على هذه الخطوة الجبارة ضمن الاطار الذي ذكرت ، فانه يكون قد وضع اسس مستقبل زاهر له وللبلاد العربية كلها .

سادتي :

لقد وصلت بلادنا العربية الآن الى نقطة حاسمة في تاريخها ، تتطلب منها ان تتخذ قرارات فاصلة في الكثير من نواحي حياتها ، وفي مقدمتها نوع الوحدة التي ترجوها . لقد طال كثيراً ذلك التناقض في الحياة العربية ، المبني على الدعوة الى الوحدة ، وممارسة التجزئة باسوأ اشكالها . اما نحن العاملون في هذه الحركة فاننا نؤمن بالوحدة ونعرف وجه المصلحة فيها ونعلم انها الوسيلة الوحيدة لتأمين الازدهار الاقتصادي الحقيقي ولدفع الاخطار المريعة ، وفي مقدمتها خطر الصهيونية . وان صراحتنا وتصميمنا مستمدان من هذا الايمان وهذه المعرفة ولا شك اننا واصلون الى ما نصبو اليه ، بل الى ما تصبو اليه الامة العربية كلها .

ان تجزئة البلاد العربية قد وضعتها الدول الكبرى يوم كانت تصطرع على النفوذ في هذا الوطن العربي . وقد اجتمعت تلك الدول حول موائد المفاوضات فاقرت تلك التجزئة . الا ان عهد النفوذ الاجنبي قد زال او كاد . افليس بامكان الدول العربية وقد حققت استقلالها ان تجتمع حول مائدة واحدة لتتفق في جلسة واحدة على ازالة التجزئة الاقتصادية وارجاع الامور الى نصابها .

كلمة الوفد المصري

القاها السيد طه مخلوف — رئيس الوفد

السلام عليكم ورحمة الله وبعد : أحمل اليكم من اخوانكم المصريين اكرم تحية ، وأبين لحضراتكم أن شقيقتكم مصر تبدأ

الآن عهداً جديداً في علاقاتها التجارية والاقتصادية مع البلاد العربية ، يرمي الى توسيع وتوثيق التعاون مع الاقطار الشقيقة الى أقصى حد ممكن ، حتى يتحقق لها جميعاً اقتصاد اقليمي واسع تنقل من ضمنه السلع والاموال في حرية ويسر ، ليستفيد الجميع من مزايا التخصص الصناعي والانتاج الواسع المدى .

وتندفع مصر مخلصة نحو هذا الهدف بدوافع شتى ، في مقدمتها ايمانها العميق بالعروبة ، وبأنه لن يتحقق لهذه البلاد العربية العزيزة كلها الاستقلال الصحيح ، والرفعة والمنعة والتقدم الا باتحاد السياسة الاقتصادية والهدف والكلمة . وان هذه الوحدة لا تبنى الا على أساس من تبادل المصالح والمنافع بين الشعوب العربية ، بحيث تجد هذه الشعوب ان الوحدة لا تشبع رغباتها العاطفية فحسب ، ولكنها استجابة حقيقية لمصالحها ، ووحدة حياتها .

ولئن كان التعامل التجاري بين مصر وشقيقاتها البلاد العربية الاخرى فيما مضى قليلا ، فقد كان لذلك سببان — أولهما : ان الاستعمار كان قد تمكن من فصل مصر عن البلاد العربية الاخرى ، وفرض عليها حماية بغيضة ما زالت تعاني من آثارها الشيء الكثير وثانيهما : ان الاقتصاد المصري كان قد أخذ القسم الاعظم من هذه الفترة شكل اقتصاد زراعي ، اذ وضعت مختلف العراقيل في وجه النمو الصناعي المصري ، لتبقى مصر خالية من الصناعات ، معتمدة في حياتها ومعيشتها على ما تصدره من قطن ، ومضطرة لاستيراد معظم حاجاتها الصناعية من الخارج ، غير أن الامرين قد تغيرا الان ، اذ ان الاحتلال الاجنبي البغيض قد دخل الان في دور التصفية النهائية ، وأصبحت مصر من جديد قادرة على ان تتفرغ بحرية تامة الى انماء علاقاتها الاقتصادية مع البلاد العربية الشقيقة كما أن صناعة قوية قد نشأت في مصر ، وأخذت الان في النمو والاتساع ، ولئن كانت الصناعة المصرية قد اتخذت صفة الصناعة الاستهلاكية في أول عهدها الا انها بلغت الان من القدرة في كثير من الصناعات ما يمكنها من التصدير لشقيقاتها العربية ، فهي الان تتجه بشكل واضح الى ان تصبح صناعة ثقيلة ، فالحديد متوافر في مصر بكثرة ، وسيصبح في استطاعة مصر في غضون سنتين أن تصنع الحديد من خاماته المصرية ، والقوة الكهربائية — وهي العنصر الثاني للصناعة — ستصبح متوافرة متى انتهى العمل في مشروع كهربة خزان اسوان ، وهو الذي يجري به العمل الان بأقصى سرعة ونشاط ، وقد اختارت مصر أن تبدأ عهدها في الصناعات الثقيلة بانشاء صناعة للاسلحة لا لمصر وحدها ولكن للبلاد العربية كلها ، حتى لا يتكرر ما وقع يوم كارثة فلسطين . عندما وجدت البلاد العربية جميع موارد الاسلحة مغلقة في وجهها ، مفتوحة في وجه أعدائها . وهذه الصناعة — صناعة الاسلحة — يمكن الاستفادة منها في الاغراض السلمية .

وتدرس المشاريع في مصر الان لانشاء الصناعات الآلية المختلفة ، وسيصبح لدى

مصر في غضون السنوات العشر القادمة الكثير من هذه الصناعات باذن الله .

وأحب ان أؤكد هنا ان الصناعات المصرية كلها هي للعرب جميعاً ، لا لمصر وحدها ، ولذلك فان مصر تشجع رؤوس المال العربية على الاشتراك فيها ، وقد ضمنت لها في اتفاقية المدفوعات ورؤوس المال العربية حرية مطلقة في الدخول ، وتحويل الارباح ، والعودة الى البلاد العربية التي تأتي منها اذا شاءت ، كما ان موافقة مصر في هذه الاتفاقية نفسها على اشتراك رؤوس الاموال المصرية في كافة المشاريع العربية يدل دلالة واضحة وظاهرة على ان مصر تنظر الى البلاد العربية كلها أنها اقليم اقتصادي واحد بما فيه مصر .

ومتى تقدمت مصر في صناعتها الثقيلة ، فانها تكون قد أنشأت الدعامة الحقيقية لاقتصادها ، ولوحدة المصالح فيما بينها وبين شقيقاتها في العروبة ، اذ سيكون في وسعها ان تؤمن الاستقلال الاقتصادي وان توفر لنفسها ولبلاد العربية ما هم في حاجة اليه من الآلات والمواد الصناعية الرئيسية .

هذا وان مصر ترى ان هناك مجالا حيويا واسعاً في تبادل المنتجات الزراعية ، وهي قد فتحت ابوابها للمنتجات الزراعية العربية لتدخل اليها بحرية تامة ، كما انها تفضل دائماً ان يكون استيرادها لما تحتاج اليه من منتجات زراعية من فائض البلاد العربية .

ايها السادة ، أيها الاخوان :

ان مصر تنظر الى مستقبل أخوي بينها وبين البلاد العربية ، وهي تدعو من الان الى استكمال التعاون الاقتصادي العربي ، فمصر وقد اشتركت في الاتفاقيتين الاقتصاديتين العربيتين (اتفاقية التجارة واتفاقية رأس المال) أخذت من الان في درس الوسائل لتوسيعها وتقويتها ، وقدمت فعلا اقتراحاً الى الجامعة العربية يقضي بتعديل اتفاقية التجارة ، بحيث يكون التخفيض الجمركي خمسين في المائة ، بدلا من خمسة وعشرين في المائة ، وبحيث يشمل اصنافاً أخرى زيادة على التي وردت في الجدول الصناعي ، كما أنها تعتبر أن انشاء مصرف عربي للانماء الاقتصادي ، أمر في غاية الاهمية ، ومكمل لاتفاقية رؤوس الاموال ، ومصر تؤيد هذا المشروع ، وتعتبره من الامور الفعالة للوصول الى الاهداف العليا للشعوب العربية كلها .

وان غرف مصر التجارية التي كان لها الاسبقية في الدعوة في مصر الى التعاون الاقتصادي العربي لتقف اليوم مستعدة لمؤازرة هذا التعاون ، واخراجه الى حيز الواقع المفيد .

أيها السادة . أيها الاخوان :

بهذه الروح الطيبة تشترك مصر مع شقيقاتها في هذا المؤتمر الشعبي الموقر ، وتؤيد كل ما يقرب بين العرب ، ويوحد بينهم .

عاشت الشعوب العربية متعاونة متماسكة متحدة مؤتلفة عزيزة الجانب ، قوية البنيان .

والسلام عليكم ورحمة الله .

كلمة المكتب الدائم ، القاها السيد علي شكري خميس – مقرر وفد مصر

سادتي :

لقد مر على مؤتمرنا هذا ما يقارب اربع سنوات ، منذ ان ابتدأنا العمل التحضيري له وعقدنا دورته الأولى في الاسكندرية . وقد تطور الوضع بالنسبة لاعماله تطوراً كبيراً في هذه الفترة .

فقد كنا في الدورتين الاولى والثانية نشكو من ان الحكومات لا تكترث لما نطالب به من توثيق التعاون الاقتصادي بين البلاد العربية ، ونتقدم لهذه الحكومات بالمطاليب والتوصيات ، لعقد الاتفاقيات وايجاد الاجهزة اللازمة لهذا التعاون .

غير ان الدورة الثالثة للمؤتمر التي عقدت في العام الماضي بدمشق ، كانت نقطة التحول . فقد لمسنا فيها ان الحكومات العربية اخذت تقدر اعمال المؤتمر وجهوده . ولمسنا تعاونا من الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، ولمسنا تجاوبا مع رغباتنا وامانينا .

ومنذ ذلك الحين وضعت الاسس لتحقيق الكثير من الامور التي نطالب بها . فيمكننا تقسيم هذه المطالب بشكل خاص الى مواضيع اربعة : تسهيل التجارة والترانزيت ، وتوثيق التعاون المالي ، وتسهيل انتقال المواطنين العرب وعملهم ، وتنسيق التعاون الاقتصادي وانشاء كل ما ينميه ويزيد في شأنه ، يقيناً منا بأن هذه الامور كلها تخدم المصلحة المادية للشعوب العربية كلها ، كما تشكل اساساً صالحاً لاستقلالها ووحدتها .

ويمكننا ان نعتبر اتفاقية التجارة والترانزيت بداية في تحقيق المطلب الاول ، واتفاقية المدفوعات والرساميل بداية في تحقيق المطلب الثاني ، والغاء السمات بين العراق والبلاد العربية على اساس المعاملة بالمثل ، وبين لبنان والبلاد العربية اطلاقا بداية في تحقيق المطلب الثالث ، واتفاقية السياحة والاصطياف المصرية اللبنانية ، ومؤتمر السياحة العربي ، والاتحاد البريدي العربي ، بداية في تحقيق المطلب الرابع .

قلت بداية لان الشوط ما زال طويلا وبعيداً . فتسهيل التجارة لا يمكن ان يتم الا اذا توسع الاعفاء والتخفيض الجمركي اللذان بنيت عليهما الاتفاقية العربية . والتعاون المالي لا يتم الا اذا وجد جهاز لتجميع الاموال ، من الداخل والخارج ، لخدمة الانماء الاقتصادي المنسق في البلاد العربية كلها . وما زال المواطنون العرب في حاجة الى حرية واسعة للانتقال والاقامة والعمل والتملك والمعاملة على اساس «حقوق المواطن» الاقتصادية . والتنسيق لا يتم الا اذا انشئت وسائل المواصلات الملائمة كشركة الملاحة العربية ، كالطريق الدولي العربي . والا اذا اتفق على تنسيق التقدم الاقتصادي بكافة نواحيه ليجيء الاقتصاد العربي متكاملا لا متنافساً ، لكي يمكننا انشاء جميع الصناعات التي لها مثيل في اسرائيل فتصبح مقاطعتنا لها لا امراً سلبيا فحسب ، بل امراً ايجابياً يرمي الى انماء البلاد العربية وتقوية اقتصادياتها .

ويمكننا ايضاً اعتبار الاجتماعات المتكررة من جانب اللجنة الاقتصادية الدائمة للجامعة العربية ، ولجنة الخبراء ، والمجلس الاقتصادي العربي ، بداية في ايجـــاد الاجهزة للتنظيم الاقتصادي الجماعي ، غير انها ما زالت تحتاج الى زيادة في التنظيم والاحكام بحيث تعطي لها صلاحية الاشراف العملي على سير الاتفاقيات وعلى تطبيق المناهج .

غير ان الذي يشجعنا ان الحكومات العربية قد شعرت الان بأهمية العمل الذي نقوم به . فها هي الاتفاقية التجارية ما تـكاد توقع حتى تطالب مصر ولبنان بتعديلها وزيادة شمولها وتوسعها . وها هي المشاريع الكبرى تدرس وتحضر .

وعلينـا ان نستمر في السعي مؤمنين بأن سرعة التحقيق ستكون في المستقبل اعظم مما كانت في السابق بفضـل تفهم الحكومات وزيادة تلبيتها .

واننا لمؤمنون بأننا نؤدي بذلك كله اجل خدمة للامة العربية التي نبغي لها العزة والمجد والسؤدد .

توصيات اللجان

(اللجنة الاولى) توصيات اللجنة التوجيهية

اجتمعت اللجنة التوجيهية بحضور السادة:

عن العراق

محمد جعفر الشبيبي
الحاج عبدالعزيز البغدادي
حسين علي عبد الهادي
الحاج ابراهيم البجاري
حمدي جلميران
انور الجوهر
حسن زيني
الحاج سلمان الحاج حسن
عزت الفارسي
عبد الجليل مرجان

عن الاردن

ابراهيم منكو
وجيه مراد
شفيق الحايك
حسني سيدو الكردي

عن سوريا

الدكتور احمد السمان
السيد حسني الهبل

عن لبنان

عبد الرحمن سحمراني

عن مصر

علي شكري خميس
عبد المقصود الزاوي

عن السعودية

عمر الفقاس

عن البحرين

راشد الزياني

انتخب السيد عبدالرحمن السحمراني رئيساً والدكتور احمد السمان مقرراً .

ثم بحثت اللجنة جدول الاعمال واتخذت المقررات التالية :

اولا – فيما يتعلق باقامة معرض عربي في نيويورك :

اطلعت اللجنة على المخابرات الجارية بشأن هذا المعرض ولا سيما التقريرين المقدمين من السيد فرنك سكران صاحب فكرة المعرض ومن احد رجال السلك السياسي العربي في واشنطون ، وبعد ان تداولت في الموضوع رأت ما يلي .

ان اقامة معرض عربي في نيويورك وسيلة مجدية لاظهار النهضة العربية على حقيقتها في ميادين الاجتماع والاقتصاد والعلم ، تستحق ان يسترخص في سبيلها كل جهد ونفقة ، لا سيما وان الجامعة العربية قررت انشاء مكتب عربي في نيويورك للدعاية للقضية العربية ، فوجود معرض عربي الى جانب مكتب للدعاية العربية ييسر لمكتب الدعاية بلوغ غاياته .

بيد ان مشروعاً جليلاً مثل هذا المشروع لا يكون مجديا الا اذا توفرت له عناصر النجاح ، من ميزانية كافية وجهاز اداري عالم مخلص نزيه ، ولذلك تقرر اللجنة .

١ – يوصي المؤتمر جامعة الدول العربية بالعمل لاقامة معرض دائم في نيويورك يظهر وجوه النشاط العربي الاقتصادية والاجتماعية والفكرية ليكون وسيلة لتعريف العالم بالعرب ، وان تولي هذا العمل وافر اهتمامها .

٢ – ترصد الجامعة العربية في ميزانيتها اعتماداً خاصاً يبلغ نصف مليون دولار ينفق على اقامة هذا المعرض .

٣ – تعنى الجامعة في ان يباشر باقامة المعرض في اقرب وقت ممكن وان يتولاه مخلصون اكفاء .

٤ – ان تتخذ التدابير لجعل هذا المعرض متنقلا بين العواصم والمدن الرئيسية في العالم الامريكي ان اقتضى الامر ذلك .

٥ – تقدم الغرف التجارية العربية كل معونة يطلب اليها القيام بها في هذا السبيل وتنتدب وتعين غرف كل قطر عربي ممثلا عنها يكون وسيلة اتصال بينها وبين الهيئة القائمة على انشاء المعرض وادارته .

ثانياً – العمل على توحيد انظمة الغرف التجارية والصناعية والزراعية في البلاد العربية :

ثم بحثت اللجنة قضية توحيد انظمة الغرف الاقتصادية التي كان المؤتمر قد اصدر بشأنها توصية في دورته الثالثة المنعقدة في دمشق ، فتبين لها ان المكتب الدائم قد استجمع الوثائق والمواد اللازمة لاقتراح نموذج موحد لانظمة الغرف الاقتصادية يتيح تنسيق احكامها وقواعدها ويسهل اعمالها ولذلك قررت ما يلي .

١ – تكليف المكتب الدائم وضع مشروع لقانون موحد لكل من الغرف التجارية والصناعية والزراعية يبلغه الى غرف كل قطر لتبدي كل منها ملاحظاتها بشأنه .

٢ – متى اجتمعت هذه الملاحظات لدى المكتب الدائم يضع مشروعا نهائياً يدعى مجلس اتحاد الغرف لدراسته واقراره .

ثالثاً – انشاء غرفة اسبانية عربية موحدة :

درست اللجنة الاقتراح المقدم اليها من قبل غرفة تجارة (بلنسيه) والمتعلق بانشاء غرفة اسبانية عربية موحدة وحيث ان انشاء مثل هذه الغرفة من شأنه تسهيل اتصال رجال الاعمال العرب والاسبانيين بعضهم ببعض وتوسيع نطاق المبادلة على شواطيء المتوسط ، تقرر ما يلي .

« يكلف المكتب الدائم الاتصال بالغرف التجارية الاسبانية للعمل على انشاء غرفة تجارية اسبانية عربية في احدى الاقطار العربية » .

رابعاً – اصدار نشرة اقتصادية من مجلس الاتحاد :

لما كان اصدار مثل هذه النشرة ذا صلة وثقى بالميزانية وكان وضع الميزانية في هذا العام لا يتيح المباشرة باصدارها فقد تقرر تكليف المكتب الدائم عرض القضية في الدورة القادمة للمؤتمر مع تقديم دراسته عن النفقات الحقيقية لمثل هذه النشرة وعن الطريق التي يمكن بها تلافي هذه النفقات .

خامساً ـ دراسة بعض التعديلات في دستور اتحاد الغرف العربية :

بحثت اللجنة في الاقتراح المقدم من قبل المكتب الدائم بشأن تعديل بعض مواد دستور اتحاد الغرف العربية التي اظهرت التجربة ضرورة تعديلها . فقررت ما يلي :

١ ـ تعدل الفقرة (أ) من المادة الرابعة على الشكل التالي :

« يتكون مجلس الاتحاد من مندوبين عن كل قطر لا يتجاوز عددهم ستة مندوبين يمثلون غرف التجارة والصناعة والزراعة وينتخبون من قبل الاتحادات المحلية لهذه الغرف ان وجدت او من قبل الغرف عندما لا توجد مثل هذه الاتحادات » .

٢ ـ تعدل الفقرة (ب) من المادة الرابعة على الشكل التالي :

« يتكون النصاب القانوني في اجتماعات مجلس الاتحاد بحضور ممثلي اربعة اقطار من الاقطار العربية المنضمة اليه ويكون لكل قطر صوت واحد يعبر عنه الشخص الذي ينتدب لذلك وتؤخذ القرارات باكثرية اصوات الاقطار الممثلة بالاجتماع » .

٣ ـ تعدل الفقرة (ط) من المادة الثالثة على الشكل التالي :

« يعد جدول الاعمال التمهيدي للمؤتمر من قبل المكتب الدائم بعد الاستئناس برأي الغرف المركزية ويرسل الى جميع الغرف المشتركة في المؤتمر قبل شهر من موعد انعقاده على الاقل ولا ينظر في اي تعديل على هذا الجدول الا اذا كان قد ابلغ الى المكتب الدائم خلال مدة لا تقل عن اسبوعين من تاريخ انعقاد المؤتمر . ويقرر جدول الاعمال نهائياً من قبل مجلس الاتحاد في اجتماعه المنعقد في اليوم السابق لانعقاد المؤتمر » .

٤ ـ (أ) يصبح عنوان المادة السابعة ، (الميزانية والامور الادارية)

(ب) تضاف فقرة « ب » على هذه المادة تنص على ما يلي .

« يتصل المكتب الدائم بالاتحادات المحلية في جميع الامور الادارية المتعلقة بالمؤتمر ومجلس الاتحاد وفي حالة عدم وجود اتحادات محلية يتصل بالغرف المركزية التي تقوم بدورها بالتشاور مع الغرف المحلية بالتعاون مع المكتب الدائم في كافة هذه الامور » .

(ج) تصبح الفقرة (ب) الفقرة (ج) .

٥ ـ يكلف المكتب الدائم تقديم اقتراح بتعديل دستور الاتحاد من حيث خصائص رئيس اتحاد الغرف العربية .

سادساً ـ دراسة الامور الادارية بما فيها الميزانية وتعيين زمان ومكان الدورة القادمة للمؤتمر .

١ ـ لاحظت اللجنة عدم تمكن بعض الاقطار العربية من انتداب من يمثلها في الدورة الحالية للمؤتمر فقررت .

(أ) تكليف المكتب الدائم الاتصال بغرف هذه الاقطار ليبلغها حرص المؤتمر على ان تمثل فيه الاقطار الشقيقة جميعاً ليستطيع ان يبلغ غاياته في خدمة الوطن العربي الاكبر .

(ب) تكليف الغرف الاقتصادية في كل قطر الاتصال بممثلي القطر العربي التي تخلفت غرفه عن الحضور لبيان حرصها على حضوره .

٢ – درست اللجنة مشروع الميزانية المقدم من قبل المكتب الدائم مع الحسابات النهائية للعام السابق المصدقة من قبل محاسب قانوني فاقرت الموارد التي اقترحها المكتب الدائم واذنت له بانفاق النفقات التي اوردها في جدول النفقات كما انها قررت اعتبار المبالغ المتبقية بذمة بعض الغرف العربية ديونا للميزانية .

٣ – تعقد الدورة الخامسة لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية في مدينة عمان في النصف الاول من شهر اكتوبر (تشرين أول) سنة ١٩٥٥ .

اللجنة الثانية

توصيات لجنة التجارة

اجتمعت لجنة التجارة بحضور السادة :

عن العراق

رجب علي الصفار
صادق الخليلي
محمد حسن عبد المجيد
موسى مجيد علاوي
الحاج خزعل مكية
توفيق الجادر
الحاج هاشم الحاج
محمد سليمان الذكير
محمد رشاد عجينة
محمد حسين كمونة
شهاب القرملي
ابراهيم المطيري
صادق الشيخ جواد
احمد القنبر
خالد الجوربجي
سالم نامق
جاسم العوادي
الحاج مصطفى خان
عبد الرزاق الامين
احمد السعدون

عن الاردن

محمد بركات
محمد زكي القمحاوي
محمد التيجاني
حسن قليبو

عن سوريا

صادق الغراوي
صبري الشوربجي

عن لبنان

الحاج انيس نجا
رفيق غندور
فؤاد نجار

عن مصر

محمد المهدي الحناوي

فانتخبت الحاج انيس نجا رئيساً والسيد محمد المهدي الحناوي مقرراً ثم اتخذت التوصيات التالية :

اولاً – الموافقة على مبدأ تعديل الاتفاقات التجارية والجمركية وعلى ادخال بعض الاصناف ضمن الجداول التي يشملها الاعفاء او الرعاية والموافقة على زيادة نسبة حد الاعفاء ويترك للبلاد العربية المتعاقدة ان تتبادل الرأي فيما بينها في نوع واسم المنتجات او المصنوعات التي ترى ادخالها ، او حذفها من الجداول المذكورة بالاتفاقات التجارية د

ثانياً – ضرورة اعطاء اجازة الاستيرا. في جميع الاحوال لجميع الاصناف المذكورة بالجداول لتسهيل تبادل هذه الاصناف بين البلاد الموقعة عليها .

ثالثاً – ضرورة توحيد الرسوم الجمركية في البلاد العربية على البضائع الاجنبية مع وضع حماية مشتركة للمنتوجات الوطنية .

رابعاً – اعطاء المواطنين العرب حق حرية التنقل والعمل والاقامة في جميع البلاد العربية .

خامساً – على كل بلد عربي يقوم بانتاج او صنع اي صنف ويقوم بتصديره الى البلاد العربية ان يمنع استيراد الاصناف المماثلة من الخارج حتى لا يعاد تصديرها الى البلاد العربية على انها منتوج او صناعة عربية .

سادساً – التوصية للحكومات العربية ان تتولى بنفسها اقامة صوامع الغلال مسترشدة بما سوف تقدمه الاردن ولبنان من دراسات فنية في هذا الموضوع .

سابعاً – الموافقة باجماع الاراء على طلب مندوب مصر الى البلاد العربية ان تستزيد من وارداتها من مصر من المنتوجات والمصنوعات المصرية .

ثامناً – توصية الحكومات العربية والغرف التجارية العربية التشدد في مراقبة شهادات المنشأ حتى لا تعطى شهادات منشأ عن بضاعة اجنبية على انها عربية .

تاسعاً – مناشدة الحكومات الثلاث – العراق وسوريا ولبنان – الاسراع بالموافقة على نقل انابيب ومصفاة خط بترول حيفا عبر الاراضي السورية واللبنانية مهما كانت التضحية حتى لا يكون هناك مجال لاسرائيل لاستغلال هذا التأخير لصالحها .

عاشراً – واخيراً تدعو اللجنة حكومات الدول العربية الى دراسة الوسائل لازالة جميع الحواجز الجمركية فيما بين البلاد العربية وتوحيد الاجراءات والحصيلة الجمركية بينها وتوزيع ما قد يحصل من رسوم جمركية بنسب يتفق عليها حتى تحقق اهداف المؤتمر والشعوب العربية .

اللجنة الثالثة

توصيات لجنة المواصلات والتنسيق العام

اجتمعت لجنة المواصلات والتنسيق العام بحضور السادة .

عن العراق

علي الوحيد
عبد الامير الازري
نجم الدين جلميران
علي السكافي
محمد جواد جودت
الحاج كاظم الحاج علوان
محمود المحمد
يحيى رشدي
عبد العزيز النجفي
مصطفى السيد محمود
ابراهيم الخطيب
فاضل النوري

عن الاردن

جورج ديب
فائق بركات
عبد الرحمن الحجاوي
شكيب يعيش

عن سوريا

بدر الدين الشلاح
امين شحادة

عن لبنان

الفريد سكاف
نعيم مجدلاني

عن مصر

محمد عبد الرحيم سماحة

وبعد ان افتتحت الجلسة انتخب السيد الفريد سكاف رئيساً والسيد نجم الدين جلميران مقرراً والسيد فائق بركات سكرتيراً . فاستعرضت جدول ابحاثها واقرت التوصيات التالية .

اولا - الطريق الدولي

كانت ولم تزل من امماني الشعب العربي ان يشيد طريقاً تجمع بين اجزائه وتربط بين عواصمه ومدنه . فتعمل على ازدهار تجارته وتنمية اقتصادياته وتكون من اهم وسائل التقدم والرقي والعمران . وترى اللجنة ان انشاء طريق دولي يربط بين موانيء البحر الابيض المتوسط وبين الخليج الفارسي يحقق هذه الرغبة . ومما لا ريب فيه ان الفائدة تكون اعم واشمل اذا ربطت كافة العواصم العربية بهذه الطريق . ولذا توصي اللجنة ان يصار الى انشاء هذه الطريق في اقرب وقت ممكن وترجو ان تتبنى الجامعة العربية هذا المشروع وتعمل على تنفيذه بالطرق والوسائل التي تضمن تحقيقه .

ثانياً – تيسير المواصلات البرية وتخفيض نفقات الشحن

لما كان النقل وسيلة حيوية فعالة لتسهيل التبادل التجاري وتنشيط السياحة والاصطياف . ولما كان توفير وسائله وتخفيض نفقاته وتيسير معاملاته يؤدي الى تحقيق الهدف المقصود المشار اليه آنفاً . وحيث ان الدول الراقية قد اولت هذه الناحية بالغ اهتمامها ووفرت لها جميع العوامل التي تكفل نجاحها . وبما ان التجارة العربية تشكو هذا النقص الذي يحد من امكانيات نقل البضائع والمنتجات الصناعية والزراعية . توصي اللجنة ان تعمل الحكومات العربية على تنشيط النقل البري بتخفيض الرسوم المستوفاة عن سيارات النقل والركاب والمحروقات وازالة العراقيل والعقبات التي تحد من حرية التنقل والنقل بين البلاد العربية .

ثالثاً – دراسة مشاكل الترانزيت

مما لا شك فيه ان تسهيل تجارة الترانزيت بين البلاد العربية وعلى الأخص بين شاطيء المتوسط من ناحية والاردن والعراق وايران والجزيرة العربية من ناحية اخرى هو امر حيوي لازدهار التجارة والصناعة والزراعة واستكمالا للنمو الاقتصادي بين مختلف الاقطار العربية بحيث يساعدها على نقل منتجاتها واستيراد حاجاتها فيما بينها ، لذلك ترى اللجنة ما يأتي :

١ – تيسير وتسهيل وتشجيع سبل النقل (الترانزيت) بين البلاد العربية ضمن نطاق النصوص الدولية المعمول بها في العالم واتفاقية الترانزيت المبرمة فيما بين الحكومات العربية مما يسهل ويحقق ويقوي ذلك بين الدول العربية .

٢ – ان يكون لكل بلد حرية نقل بضاعته عبر اراضي البلد الاخر بوسائله الخاصة على ان يستعين بوسائل نقل البلاد الاخرى عند الضرورة .

٣ – ان لا تمانع الحكومات العربية بكيفية وسائل النقل (بالسكك الحديدية او بالسيارات) .

٤ – توحيد معاملات الترانزيت وانظمتها اذا امكن – بحيث تكون المعاملات واحدة بين مختلف البلاد العربية ضماناً للسهولة وتبادل المنفعة .

٥ – ان يعتبر المانيفيست الذي يصدر عن البلد المصدر نافذاً ومعمولا به عبر البلدان الاخرى المقصودة لتفريغ البضائع .

٦ – تخفيض كافة الرسوم العائدة لعمليات التخزين والتفريغ وما شاكلها في الموانيء وما تتقاضاه الحكومات من رسوم وعوائد .

رابعاً – انشاء شركة الملاحة العربية

علمت اللجنة بما وصلت اليه ابحاث اللجان المختصة في الجامعة العربية وكذا علمت بنتيجة البحث الذي دار في اجتماع وزراء المال للحكومات العربية المنعقد في بيروت ، ولجنة المواصلات اذ تستبشر خيراً بنجاح الفكرة وسيرها في طريق التنفيذ ، تعود فتكرر رجاءها بالتوصية للجامعة العربية وللحكومات العربية بسرعة العمل على اخراج هذا المشروع العظيم الى حيز الوجود – يرى المؤتمر انه تيسيراً للحصول على سرعة التنفيذ ان تشترك وتساهم الحكومات بنصف الرأسمال ويساهم

الشعب العربي في النصف الآخر على ان تساعد الغرف العربية الاعضاء في هـذا المؤتمر على ترويج الدعوة للمساهمة بهذا المشروع كما ترجو اللجنة من القائمين على درس هذا المشروع ان يعطوا الافضلية لايجاد البواخر الصغيرة المجهزة بوسائل التبريد وبالوسائل الخاصة لنقل الفواكه والخضار واللحوم وما شاكل ذلك من المحاصيل ومنتوجات البلاد العربية التي تتطلب السرعة والتجهيز الخاص بالنقل .

خامساً – تخفيض رسوم البريد بين البلدان العربية

لما كانت البلدان العربية لا تزال متخلفة عن غيرها من بلدان العالم في استعمال الوسائل التي تضمن انتظام معاملات البريد وتوزيعها بالسرعة الفائقة لذلك توصي اللجنة بما يأتي :

١ – تجهيز وتنظيم دوائر البرق والبريد والهاتف وتزويدها بالمعدات والوسائل الحديثة والفنية التي تكفل انتظام العمل ووصول الرسائل والبرقيات بأقصى سرعة .

٢ – ان يخفض كل بلد اجوره البريدية والهاتفية والبرقية الداخلية الى ادنى حد مستطاع .

٣ – مساواة الاجور البريدية بين الاقطار العربية بالاجور الداخلية المستوفاة في كل قطر .

٤ – تخفيض رسوم الهاتف والبرق بين البلدان العربية الى اقل حد ممكن .

سادساً – توحيد اصطلاحات المكاييل والموازين والمقاييس

اقرت اللجنة بالاجماع ان تتبع البلاد العربية النظام المتري في الاوزان والمقاييس .

سابعاً – توحيد المصطلحات الجمركية في البلاد العربية

لا شك ان اختلاف المصطلحات الجمركية بين البلاد العربية يؤدي الى البلبلة والارتباك – لذلك ترى اللجنة انه من الفائدة بمكان كبير توحيد هذه المصطلحات والتسميات بين البلاد العربية وتوكل ذلك الى المكتب الدائم لكي يعمل على وضع المصطلحات والتسميات وتزويد الغرف التجارية بها والجهات الرسمية المختصة التي تتصل اعمالها بهذا الامر .

ثامناً – تشجيع التعاونيات ودراستها

لما كانت التعاونيات وعلى الاخص التعاونيات الزراعية عنصر فعال لرفع مستوى الحياة الاقتصادية والاجتماعية ونشر الارشاد وخلق روح التعاضد وبالتالي عاملا فعالا لزيادة الانتاج وتحسين نوعه وتسهيل تصريفه . توصي اللجنة الحكومات العربية بتشجيع تكوين وانشاء هذه التعاونيات ووضع الانظمة الحديثة الشاملة لها وتخصيص الاعتمادات الكافية بين مختلف المدن والقرى الزراعية اللازمة لتأسيسها وبقائها للقيام بمهامها .

تاسعاً – توصية الحكومة العراقية بانشاء منطقة حرة في ميناء البصرة

نظراً لما للمناطق الحرة من فوائد عامة معروفة لا تحتاج الى وصف وتبيان . لذلك توصي اللجنة ان يصار الى احداث منطقة حرة في ميناء البصرة ، وكذلك في ميناء العقبة في الاردن ، وترجو الحكومات المختصة تحقيق هذه الامنية .

اللجنة الرابعة

توصيات لجنة الامور المالية والادارية

اجتمعت لجنة الامور المالية والادارية بحضور السادة :

عن العراق

ناصر حسين الجنابي
مهدي سلمان الصفار
عبد العزيز شبر
حسون السهان
بشير مبارك
عبد الزهراء فخر الدين
الحاج عبد اللطيف الصادق
نور الشلاه
الحاج سهيل النجم
خالد الخضيري
عبد الرزاق الشيباني
عبد المحسن العاني
عبد اللطيف السامرائي
الحاج محمد الشيخ علي
جعفر الحاج عباس
ابراهيم يوسف
سيد مصطفى الخليل

وعن الاردن

يوسف العودات
امين حداد

وعن سوريا

الياس صوايا
صالح الشامي

وعن لبنان

عبد الوهاب الرفاعي
نجيب غنطوس

وعن مصر

طه مخلوف
محمد عزت غيضان

فانتخبت السيد طه مخلوف رئيساً والسيد عبد الوهاب الرفاعي مقرراً ثم اتخذت التوصيات التالية :

بعد درس ومناقشة الامور المدرجة في جدول الاعمال اتخذت اللجنه المقررات التالية آملة ان يقرها المؤتمر وان يعمل على تبنيها وتنفيذها وهي :

١ – المطالبة باعطاء الرعايا العرب « حق المواطن » في كافة شؤون التملك بالاراضي والعقارات والمشاريع وكافة الاموال المنقولة وغير المنقولة واعطاء مشاريعهم جميع التسهيلات والامتيازات التي تطبق على مشاريع المواطنين .

٢ – بما ان اتفاقية انتقال المدفوعات والرساميل بين البلاد العربية لم توضح طريقة انتقال هذه المدفوعات بين البلاد العربية جميعها لذا نوصي هذه اللجنة بالمطالبة لوضع ملحق لهذه الاتفاقية يوضح طرق ووسائل المدفوعات

بين دول الجامعة التي لا يوجد بينها اتفاقات ثنائية تبين ذلك بالتفصيل .

٣ – المطالبة باقرار اقتراح عقد اتفاقية بين دول الجامعة العربية لتوحيد النقد في البلاد العربية على اساس المشروع المقدم من الادارة الاقتصادية لجامعة الدول العربية . وتجدر الاشارة ان تحقيق هذا المشروع يساعد على تنفيذ الاقتراح السابق المبين اعلاه .

٤ – المطالبة باصرار في التأكيد على وجوب تأسيس مصرف عربي للانماء الاقتصادي باسرع مايمكن بالنظر لما يرجى عن طريقه من تحقيق المشاريع العمرانية المفيدة للبلاد العربية .

٥ – المطالبة بانشاء مكتب اداري اقتصادي في جامعة الدول العربية مهمته متابعة العمل لتحقيق توصيات اتحاد الغرف العربية .

٦ – عدم تحميل ارباح رأس المال العربي اكثر من الضريبة المقررة في الدولة العربية المستثمر بها رأس المال من قبل دولة عربية اخرى ، وان يعتبر دخول الارباح عن رأس المال الى الدولة المصدرة له تعويضاً كافياً للدولة المصدرة .

اللجنة الخامسة

توصيات لجنة المساعدة الاقتصادية للاردن وتضييق الحصار على اسرائيل

عقدت اللجنة الخامسة اجتماعاتها بحضور السادة :

عن العراق

رؤوف السيد صادق آل سيد عيسى
عبدالله العامري
كاظم الصبر
جميل يوزبكي
محمد سلمان اللوزة
عباس الياسين
الشيخ حاتم عبد المحسن الجربان

عن الاردن

توفيق عرفات
نقولا شامية
صبري خلف
عادل عمرو

عن سوريا

محمد اديب الحولي

عن لبنان

مالك شهاب
اسطفان ابو جودة

عن مصر

امين الشامي

وبعد انتخاب السادة نقولا شامية رئيساً ومالك شهاب مقرراً، عكفت اللجنة على درس جدول الاعمال والمواضيع المتفرعة عنه فقررت ما يلي .

الموضوع الاول :

وسائل المساعدة الاقتصادية للاردن واستغلال املاح البحر الميت :

ترى اللجنة بعد ان استعرضت مختلف نواحي الحالة الاقتصادية في الاردن، ان اجدى الوسائل لاسداء مساعدة اقتصادية فعالة للاردن تكون عن طريق انشاء المصرف العربي للانماء الذي سيقوم بدور هام في انماء اقتصاديات البلدان العربية واستثمار مواردها الطبيعية وتمويل المشاريع الزراعية والصناعية فيها بنوع عام . فاللجنة ، اذ تؤكد على الحكومات العربية ضرورة الاسراع في اتمام الدراسات المتعلقة بهذا المصرف والخروج به الى حيز الوجود ، تحث الغرف والحكومات معاً على تشجيع الافراد والمؤسسات المالية والبيوت التجارية بغية توظيف اموالهم في المشاريع الاقتصادية الكبرى التي يرجى تأسيسها في الاردن ؛ لا سيما وان هنالك شركات اجنبية سبق ان قدمت للحكومة الاردنية عروضاً للحصول على امتيازات لاستثمار موارد هذا البلد او انشاء صناعات جديدة فيه .

فتوظيف الاموال العربية في الاردن سيحول دون استغلال موارده عن يد الرساميل

الاجنبية ويساعد البلد الشقيق على التغلب على مشاكله الاقتصادية والاجتماعية ويزيد مناعته بصورة عامة ، ويعود اخيراً بالفوائد المادية على اصحاب هذه الرساميل ، فيحفظ ثروة البلاد فيها ويحفظ منتجاتها لابنائها .

ومن ثم ترى اللجنة ان من واجب الغرف القيام بالدعاية اللازمة لتعريف الرأي العام العربي على الامكانيات الموجودة في الاردن ، لذلك فهي توصي المكتب الدائم باصدار كتيب يشرح هذه الامكانيات وينور اصحاب رؤوس الاموال عنها وذلك بالاتفاق مع الدوائر المسؤولة في الحكومة الاردنية والادارة الاقتصادية في الجامعة العربية .

الموضوع الثاني :

بشأن العلاقات التجارية بين ايطاليا واسرائيل وقضية الغرفة التجارية الايطالية الاسرائيلية في ميلانو :

بعد ان درست اللجنة وضع هذه العلاقات واستمعت الى المعلومات التي ادلى بها المفوض العام لمكاتب مقاطعة اسرائيل واستعرضت مطولا الفوائد والاضرار التي يمكن ان تنتج من جراء تأسيس غرفة تجارية ايطالية عربية في ايطاليا ، قررت :

اولا تأييد السياسة التي اتبعها مكتب المقاطعة تجاه الشركات والافراد الايطاليين الاعضاء في الغرفة الاسرائيلية او الذين يتعاملون مع اسرائيل بصورة عامة والمبينة في الكتاب الموجه الى المكتب الدائم للغرف الاقتصادية والتي تنطوي على الانذار فتطبيق اجراءات المقاطعة على المتقاعسين .

ثانياً — توصي اللجنة بتعزيز الانذارات الموجهة من قبل مكتب المقاطعة بانذار عام ترسله الغرف بواسطة مكتبها الدائم الى زميلاتها الغرف الايطالية وترسل منه نسخة الى وزارتي الاقتصاد والتجارة الخارجية في ايطاليا .

ثالثاً — بالاضافة الى ذلك توصي اللجنة بزيادة عدد الملحقين التجاريين في السفارات والقنصليات العربية في البلدان الواقعة على شواطيء البحر الابيض المتوسط وذلك لجمع المعلومات عن نشاط الافراد والمؤسسات الذين يتعاملون مع اسرائيل او يروجون منتجاتها وتزويد مكاتب المقاطعة بهذه المعلومات بغية احكام هذه المقاطعة على اسرائيل .

رابعاً — ترى اللجنة انه من الضروري الحد من نشاط الافراد والشركات اليهودية في البلاد العربية ، وبالاضافة الى الاجراءات الادارية التي اتخذتها او ستتخذها الحكومات المحلية ، فان اللجنة توصي الغرف بعدم تصنيف التجار والمؤسسات اليهودية والسعي مع الحكومات المعنية بالامر الى اصدار تشاريع تجعل الانتساب الى الغرف اجباريا مما يسهل تحقيق هذه التوصية .

خامساً — اما بشأن الاقتراح الوارد بانشاء غرفة تجارية عربية ايطالية في ايطاليا فقد اجمعت اللجنة على انه نظراً لعدم توفر وسائل المراقبة الكافية ليس فقط على اعمال هذه الغرفة بل على كيفية تشكيلها ، وعلى الاشخاص الذين ستتألف منهم ، وخوفاً من ان تسيطر بعض المصالح الشخصية او الاتجاهات المعينة عليها ، ترى اللجنة انه لا مبرر لانشاء مثل

هذه الغرفة .

سادساً – الاسراع في تصديق قانون العقوبات الموحد الذي وضعته الجامعة العربية والذي يشكل بنظر اللجنة السلاح القاطع لمن تخوله مطامعه وضع مصالحه المادية فوق مصلحة الوطن العليا .

سابعاً – تشديد المراقبة على الحدود العربية الاسرائيلية بالوسائل التي تراها الحكومات المعنية كفيلة للحد من تسرب البضائع عبر هذه الحدود .

الموضوع الثالث :

دراسة العلاقات التجارية بين الدول العربية وتركيا وتشجيع التبادل التجاري بينها كوسيلة لعرقلة العلاقات التجارية بين اسرائيل وتركيا .

بعد ان استعرضت اللجنة باسهاب هذه العلاقات والوضع الخاص الذي يسيطر على التبادل التجاري بين تركيا واسرائيل والموقف الذي تقفه تركيا والبلاد العربية رأت ان الحكمة تقضي بعدم التوسع في العلاقات التجارية بين تركيا والبلدان العربية وابقاء الحال على ما هي عليه الآن .

٤ – العلاقات بين اليونان والبلدان العربية :

درست اللجنة المذكرة الموجهة من الوفد اللبناني بهذا الشأن وهي ترى انه نظراً للموقف الودي الذي تقفه اليونان من القضايا العربية ورغبة في انماء العلاقات الاقتصادية والتبادل بين هذا البلد والبلدان العربية ، فهي توصي الحكومات العربية بالسعي لانماء وتعزيز هذه العلاقات وعقد اتفاقات تجارية ومالية وغيرها .

واخيراً وبصورة عامة فان اللجنة تثني على الجهود التي قام ويقوم بها مكتب مقاطعة اسرائيل وعلى سهره على المصلحة العربية العليا وهي توصي الغرف بالتأييد التام لهذا المكتب وترى ان المضي في تعزيز واحكام هذه المقاطعة الى اقصى حد وبشتى الوسائل المتوفرة هو السلاح الفعال الوحيد في ايدي العرب للقضاء على اسرائيل .

التوصيات الختامية

قرارات وتوصيات الدورة الرابعة

لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية

استؤنفت الدورة الرابعة لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية في بغداد في المدة الواقعة ما بين ٢٣ – ٢٦ تشرين اول (اكتوبر) ١٩٥٤ بحضور مندوبي هذه الغرف في الاردن وسوريا ولبنان والعراق ومصر والبحرين والسعودية والمندوبين المراقبين عن حكومات الاردن وسوريا ولبنان والعراق ومصر وعن الامانة العامة لجامعة الدول العربية والمكتب الرئيسي لمقاطعة اسرائيل .

وكان قد اشترك في الجلسة الافتتاحية لهذه الدورة التي عقدت في بغداد بتاريخ ١٩٥٤/٤/١ بالاضافة الى المندوبين الاصليين والمراقبين الذين سبق ذكرهم مندوبون عن الغرف العربية في ليبيا وتونس ومندوبون مراقبون عن حكومات ليبيا واليمن والسودان والكويت .

وبعد ان تداول المؤتمر في النقاط المعروضة عليه للبحث قرر ما يلي :

اولا – الامور الادارية

أ – تعقد الدورة التالية للمؤتمر في مدينة عمان في النصف الاول من شهر تشرين اول (اكتوبر) سنة ١٩٥٥ .

ب – تصدق الميزانية المقدمة من المكتب الدائم ويؤذن له باستلام الدخل والانفاق بموجبها .

ج – يعرب المؤتمر عن اسفه لحرمانه من اشتراك غرف بعض البلاد العربية في دورته هذه – ويكلف المكتب الدائم والغرف العربية بالمثابرة على السعي لدى هذه الغرف لتأمين اشتراكها في الدورات القادمة .

د – تعدل بعض مواد دستور اتحاد الغرف العربية على الشكل المدرج في تقرير اللجنة الاولى، ويكلف المكتب الدائم بتنظيم مشروع كيفية انتخاب رئيس الاتحاد يحدد فيه صلاحياته على ان يدرس في اول اجتماع قادم لمجلس الاتحاد لتحويله لدورة المؤتمر القادمة .

هـ – يكلف المكتب الدائم باعداد مشروع قانون موحد للغرف التجارية في البلاد العربية . ويدعى مجلس الاتحاد للنظر في هذا المشروع حال الفراغ من اعداده .

و – يكلف المكتب الدائم بالاتصال بالغرف الاسبانية لانشاء غرفة تجارية اسبانية يكون مركزها في احد الاقطار العربية .

ثانياً – معرض نيويورك

ا – يوصي المؤتمر جامعة الدول العربية

بالعمل لاقامة معرض دائم في نيويورك يظهر وجوه النشاط العربي الاقتصادية والاجتماعية والفكرية . على ان ترصد له ميزانية لا تقل عن نصف مليون دولار ليمكن ابرازه بالشكل الملائم . ويعلن المؤتمر استعداد الغرف العربية لتقديم كل معونة في هذا السبيل .

ب – تؤلف لجنة من غرف الاقطار العربية للمساهمة في ترتيب هذا المعرض .

ثالثاً – التجارة

أ – يوافق على مبدأ تعديل الاتفاقات التجارية والجمركية وعلى توسيع جداول الاعفاء والتخفيض وعلى زيادة نسبة التخفيض في الرسوم الجمركية . ويدعو الحكومات العربية للعمل على تعديل هذه الجداول على الشكل المتقدم .

ب – يعلن المؤتمر بأن الاتفاقية العربية لتسهيل التجارة لا يمكن ان تحقق الغرض المقصود منها الا اذا تأمنت الامور التالية :

١ – اعطاء اجازات الاستيراد فيما يتعلق بجميع الاصناف الواردة في جداول الاتفاقية .

٢ – اتباع سياسة جمركية موحدة تجاه البضائع التي تنتجها اقطار غير عربية .

٣ – امتناع كل بلد عربي عن استيراد اصناف تزيد عن حاجته واستهلاكه من الاصناف التي يصدر امثالها الى البلاد العربية الاخرى خشية التباس تصديرها ضمن اصناف محلية تضر بمصلحة البلد المستورد .

ج – ان تقوية العلاقات التجارية بين البلاد العربية تستدعي ان تزيد هذه البلاد من استيرادها من مصر بشكل خاص – ولذا فان المؤتمر يدعو جميع التجار في البلاد العربية الى التوسع في الاستيراد من مصر ما امكن .

د – يعلن المؤتمر ان الهدف النهائي للتعاون الاقتصادي العربي هو ازالة جميع الحواجز الجمركية فيما بين البلاد العربية وتوحيد الاجراءات والحصيلة الجمركية بحيث تنشأ وحدة اقتصادية تامة بين البلاد العربية .

رابعاً – الامور المالية

أ – يوصي المؤتمر الحكومات العربية بوضع ملحق لاتفاقية المدفوعات يوضح طريق انتقال هذه المدفوعات بالنسبة الى الدول التي ليس بينها اتفاقيات ثنائية بشأنها .

ب – يطلب المؤتمر باصرار على وجوب تأسيس مصرف عربي للانماء الاقتصادي بأسرع ما يمكن ويؤكد الاهمية البالغة لهذا الامر .

ج – يعلن المؤتمر ان الهدف النهائي لتعاون الدول العربية في الشؤون النقدية هو انشاء نقد موحد لها جميعاً .

خامساً – تنسيق الاقتصاد العربي

أ – يوصي المؤتمر الحكومات العربية بما يلي – اعطاء كافة المواطنين العرب في كل قطر عربي حقوق التنقل والعمل والاقامة وحقوق المواطن في كافة شؤون التملك واعطاء مشاريعهم جميع ما لمشاريع المواطنين من حقوق .

ب – يوصي المؤتمر الحكومات والجامعة العربية بانشاء مكتب اداري لتأمين الارتباط الدائم مع اتحاد الغرف العربية .

ج – يوصي المؤتمر ان تراعى في فرض الضرائب على الافراد والمؤسسات العاملة في اكثر من قطر عربي واحد عدم تحميل ارباحهم اكثر من الضريبة المقررة في الدولة العربية المستثمر بها رأس المال .

د – يوصي المؤتمر ان تتولى الحكومات العربية اقامة صوامع الغلال لصيانتها وتشجيعها لتبادلها بين البلاد العربية .

هـ – يناشد المؤتمر حكومات سوريا ولبنان الاسراع بالموافقة على نقل انابيب ومصفاة خط بترول حيفا عبر الاراضي السورية واللبنانية .

و – يوصي المؤتمر الغرف والحكومات العربية التشدد في مراقبة شهادات المنشأ .

ز – يوصي المؤتمر بتوحيد المكاييل والمقاييس والاوزان في البلاد العربية على اساس النظام المتري .

ح – يوصي المؤتمر بتوحيد المصطلحات الجمركية بين البلاد العربية .

سادساً – التعاونيات

يعلن المؤتمر عن رأيه باعتبار التعاونيات وعلى الاخص الزراعية عنصراً فعالا لرفع المستوى الاقتصادي ويوصي بتشجيعها ووضع الانظمة الحديثة لها ورصد الاعتمادات الكافية لانمائها وتوسيعها وابقائها .

سابعاً – المواصلات

أ – يرى المؤتمر ان الطريق الدولي المقترح لربط الموانىء العربية الواقعة على البحر المتوسط بالموانىء العربية الواقعة على الخليج الفارسي سيفيد في انماء الاقتصاد العربي وزيادة التجارة العربية واستفادة البلاد العربية من حركة التجارة العالمية . ولذا فهو يوصي الحكومات العربية بقبول هذه الفكرة . ويعتقد في الوقت نفسه ان فائدة الطريق تكون اعم واشمل اذا ربطت بها العواصم العربية .

ب – يوصي المؤتمر الحكومات العربية ان تعمل على تنشيط النقل البري بتخفيض الرسوم المستوفاة عن سيارات النقل والركاب والمحروقات وازالة العراقيل والعقبات التي تحد من حرية النقل والتنقل بين البلاد العربية .

ج – يوصي المؤتمر سرعة العمل على تحقيق فكرة شركة الملاحة العربية على ان تساهم الحكومات بنصف رأسمالها وتساهم المصادر الخاصة بالنصف الآخر. ويوصي بأن يؤخذ بعين الاعتبار ان تكون بواخر الشركة مجهزة لنقل المحاصيل العربية ومكيفة على هذا الاساس . ويعلن المؤتمر عن استعداده لدعم هذا المشروع لدى رجال المال والاعمال العرب عند طرح اسهمه .

د – يوصي المؤتمر حكومة العراق ان تحدث منطقة حرة في ميناء البصرة .

هـ – يوصي المؤتمر حكومتي العراق والمملكة العربية السعودية باعادة فتح طريق الحج البري بين النجف والمدينة المنورة .

و – يوصي المؤتمر بتحسين الاستعداد الفني لدى دوائر البرق والبريد والهاتف في البلاد العربية وبتخفيض اجورها في الداخل وفيما بين البلاد العربية .

ثامناً – الترانزيت

يوصي المؤتمر بما يلي :

أ – تيسير سبل الترانزيت بين البلاد العربية وتطبيق اتفاقية الترانزيت المبرمة بين الدول العربية والمبادىء الدولية المتعارف عليها بشأنه .

ب – اقرار حق كل بلد عربي بنقل بضاعته عبر اراضي البلد الآخر بوسائله الخاصة على ان يستعين بوسائل نقل البلاد العربية عند الضرورة ، وان يترك لاصحاب العلاقة حق اختيار واسطة النقل (السيارة او السكة الحديدية) .

ج – توحيد انظمة الترانزيت وباعتبار المانيفست الصادر عن البلاد المصدرة نافذاً عبر البلدان الأخرى .

د – بتخفيض كافة الرسوم والنفقات العائدة لعمليات التخزين والتفريغ وما شاكلها في الموانىء العربية وتخفيض الرسوم والعوائد الحكومية على ذلك تشجيعاً وتنشيطاً .

تاسعاً – المساعدة الاقتصادية للاردن

يرى المؤتمر بأن البلاد العربية مسؤولة عن تأمين العون المالي للاردن لما يتعرض له هذا القطر العربي من خطر مباشر ولما يقع عليه من واجبات دفاعية عن كيان الامة العربية كلها .

ويرى المؤتمر ان هذه الحقيقة سبب آخر يؤكد اهمية وجود مصرف للانماء العربي الذي يمكنه القيام بأعباء هذه المسؤولية نيابة عن الاقطار العربية كلها .

ويطلب المؤتمر الى رجال المال والاعمال العرب توظيف اموالهم في المشاريع الاقتصادية الكبرى التي يرجى تأسيسها في الاردن . ويوصي المكتب الدائم باصدار كتيب يشرح الامكانيات والمشاريع الاقتصادية التي يمكن تأسيسها واقامتها ويثق بنجاحها في الاردن .

عاشرا – مقاطعة اسرائيل

أ – يؤيد المؤتمر سياسة المكتب الرئيسي لمقاطعة اسرائيل تجاه الشركات الايطالية والافراد الايطاليين الاعضاء في الغرفة الاسرائيلية او الذين يتعاملون مع اسرائيل بصورة عامة والتي تنطوي في مبدأها على الانذار ثم تطبيق اجراءات المقاطعة على من يستمر بعد ذلك على التعامل . ويكلف المكتب الدائم بارسال تنبيه عام الى الغرف الايطالية ترسل نسخ منه الى وزارتي الخارجية والاقتصاد في ايطاليا .

ب – يوصي المؤتمر بزيادة عدد الملحقين التجاريين العرب في السفارات والقنصليات العربية في البلدان الواقعة على شواطيء البحر الابيض المتوسط لتزويد المكتب الرئيسي للمقاطعة بجميع المعلومات المتعلقة بالنشاط التجاري الاسرائيلي وبأعمال المقاطعة . ويوصي الجامعة العربية بزيادة مخصصات وتوسيع جهاز المكتب الرئيسي للمقاطعة ليتمكن من القيام بواجبه بشكل اعم واكمل .

ج – يوصي المؤتمر الغرف التجارية بعدم تسجيل التجار والمؤسسات اليهودية . ويوصي الحكومات بجعل الانتساب الى الغرف التجارية اجبارياً حتى يمكن بهذه الواسطة التعاون على الحد من نشاط مثل هؤلاء الافراد والمؤسسات

وذلك كله فضلاً عن الاجراءات الادارية التي اتبعت او ستتبع لهذا الغرض .

د – يوصي المؤتمر الحكومات العربية ان تسرع في ابرام وتطبيق قانون العقوبات الموحد على الذين يتعاملون مع العدو .

هـ – يوصي المؤتمر الحكومات العربية بتشديد المراقبة على الحدود العربية الاسرائيلية .

و – يوصي المؤتمر ببقاء الوضع التجاري الحالي بين الدول العربية وتركيا على حاله على ان يعمل المسؤولون والتجار في البلاد العربية على السعي للحد من نشاط اسرائيل في البلاد المجاورة بصورة عامة وبالوسائل التي تتفق مع الغاية من بقاء العلاقات ودية مع تركيا وتفي بالمقصود من احكام المقاطعة .

ز – نظراً للموقف الودي الذي تقفه اليونان من القضايا العربية يوصي المؤتمر المؤسسات التجارية العربية السعي لانماء وتعزيز هذه العلاقات – ويوصي المسؤولين بالعمل على عقد اتفاقات اقتصادية تمكن من زيادة التبادل التجاري مع اليونان .

ح – يثني المؤتمر على جهود مكتب المقاطعة ويوصي الغرف بالتعاون مع هذا المكتب على نطاق واسع في حدود امكانياتها .

واخيراً يعرب المؤتمر عن عميق تقديره لما لاقاه اثناء انعقاده في العراق من عناية فائقة ويتقدم من جلالة الملك فيصل الثاني بوافر التعظيم والشكر لشمل المؤتمر برعايته الكريمة .

كما يتقدم بوافر الشكر ايضاً الى الحكومة العراقية الموقرة لما لاقاه منها من تشجيع ومؤازرة وحفاوة . ويسجل بارتياح عظيم ما اعلنه معالي وزير الاقتصاد للمؤتمر بأن الحكومة العراقية « ستوءازركم عن طريق العمل بكل ما في مقدورها وامكانياتها لاخراج المقررات والتوصيات الى حيز التنفيذ » . كما يشكر المؤتمر الشعب العراقي الكريم على ما ابداه نحوه من معاضدة . والصحف العراقية على ما لقيه منها من تأييد وتشجيع .

ويعرب المؤتمر عن امتنانه وتقديره وعظيم شكره لغرفة تجارة بغداد على ما بذلته من مجهود كبير في تنظيم المؤتمر وما قدمته خلال انعقاده من حفاوة فائقة لكافة اعضائه . ويشكر ايضاً سائر الغرف العراقية وجميع المؤسسات والوجهاء الذين احتفوا به .

وهو يعتبر هذه الحفاوة البالغة مظهراً من مظاهر التضامن العربي وعملاً يمهد الى تحقيق وحدة عربية صميمة يسودها الشعور بالاخاء وتحقيق المصالح المشتركة بين العرب .

الجلسة الختامية

« الثلاثاء في ٦ / ١٠ / ١٩٥٤ »

افتتحت الجلسة الختامية بحضور كافة اعضاء المؤتمر والمندوبين المراقبين .

الرئيس : يدعو الدكتور احمد السمان ، مقرر اللجنة الاولى لتلاوة تقرير لجنته .

« يتلى التقرير »

السيد الفرد سكاف : لي ملاحظتان على تقرير اللجنة الاولى ، اولا احتجاج على المكتب الدائم لايراده في لجنتين موضوعاً واحداً ، وهو موضوع اعداد نظام الغرف التجارية . ثانياً شعرت ان المكتب الدائم قدم مواضيع دون ان يرفقها بدراسات او رأي بشأنها . فأرجو ان ترفق المواضيع بالدراسات في المستقبل .

فيما يختص بالميزانية اعتقد ان هذا المؤتمر قد اصبح نقطة الدائرة بالامور الاقتصادية للغرف ، بل حتى للحكومات والاهالي ، فالواجبات على المكتب الدائم عظيمة جداً ، ويجب ان يزود المكتب الدائم باختصاصي آخر يعاون حضرة مديره ليتسنى لهما الاتصال عند الضرورة بالجامعة .

ثالثاً ، بموضوع معرض نيويورك ، ارجو ان يسير المؤتمر على منهج ، ان ندرس ونقرر الامور التي نتأكد من امكاننا القيام بها، وان تكون دروسنا مستكملة تماما . وارجو ايضاً عند البحث بقضايا تغيير القوانين ان يجري البحث على اساس الدراسة المستكملة .

السيد محمد الحناوي : أثني على ما قاله السيد سكاف . لاحظت شخصياً ان الموضوعات المعدة للدراسة موضوعات تتعلق بمختلف نواحي النشاط الاقتصادي . فالوقت المحدد ثلاثة ايام، وانا لا ادعي معرفتي بهذه الامور، ولا يمكني ان اتناقش بها عن علم وتجربة . ولذلك تنتهي مناقشاتنا الى ابداء رغبات . ولذلك ارجو من المكتب الدائم عندما تقدم اليه طلبات او رغبات ان تدرس الدراسة الكافية وتقدم الى المؤتمر مدروسة جاهزة ، والمؤتمر يقرر الرأي الذي يصل اليه من المكتب الدائم . فاذا اصدرنا قرارات فماذا يكون مصيرها ؟ اننا لا نعرف ما اصابها من نجاح . يعرض علينا رغبات بالغاء حواجز جمركية ، ولكن ما هو استعداد الحكومات العربية لقبول هذا المبدأ . هناك مجلس اقتصادي في الجامعة العربية . لم نستفد نحن منه بشيء . نحن لم نطلع على دراساته ، فيجب عليه ان يقدم ملاحظاته على ما نبديه من رأي .

الحاج انيس نجا : أرى ان بعض الاخوان يتمتعون بعقلية القرن التاسع عشر . نحن في عصر التقارب ، علينا ان نحدد موقف الشعب من الحكومة وموقف الحكومة من الشعب. قد يتقدم هذا المؤتمر بمسائل ربما يقال عنها بأنها اوهام . ولكن ما كان احلاماً قبل ثلاث سنوات تحقق قسم كبير منه الان .

هذا المؤتمر وجه الحكومات توجيهاً صحيحاً . سمعت من الاستاذ الحناوي انه يقترح ان نتقدم بمطالب سهلة التحقيق . انا اعترض على ذلك . نحن رجال توجيه وعمل . نريد التوجيه الى عمل مثمر ونهضة قوية . نحن نهدف الى هدم الحواجز الجمركية ، وهذا اساس الازدهار الاقتصادي . وعلى العرب ان يختاروا بين موت او حياة . والحياة هي الوحدة الاقتصادية والعسكرية الممهدة للوحدة السياسية . التجزئة لا تفيد الا اسرائيل .

السيد الحناوي : خفت قبل ان القي كلمتي ان أقابل بمثل هذا ، اردت ان أبين ان لا نخلط شعورنا بأعمالنا . انا معاصر لهذا المؤتمر وانجاهي واقعي لا خيالي . وما قلته لم اقصد به اي تعجيز بالمستقبل ولكني اريد دراسات لا اوهام . المطلوب دراسة الوسائل والسبل التي تؤدي الى هذا التعاون المثمر . الدراسات الاقتصادية لا يمكن ان تتم في يوم . ويجب مراعاة الظروف .

ثم ما دخل اسرائيل . نحن نريد ان نقوي اقتصادياتنا — فما دخل اسرائيل بالامر ؟

السيد علي شكري خميس : ارى ان لا خلاف بين وجهتي النظر . السيد سكاف يريد أسساً قومية مدروسة ، والاخ الحاج نجا يريد نفس الشيء ولكن بسرعة . اذا درسنا وامعنا ودققنا وتقدمنا الى الحكومات فانها تصغي الى اقتراحاتنا . الوسائل هي البحث والتدقيق كما قال اخواننا . ولا نستطيع القاء كل شيء على المكتب الدائم . المكتب امكانياته محدودة . نطالبه بدرس المسائل التي تعرض. فكل من يتقدم بمشروع يدعمه بدراسة . ثم يدرسه مع مراعاة الوسائل وتذليلها . نحن لا نوافق على تردد الحكومات ، وعلينا ان نتقدم بمشروع مدروس دراسة وافية ، ولكن ينقصنا المال. هل نحن على استعداد لتدعيم هذا المكتب .

السيد يوسف العودات : لقد اغفلت اللجنة التوجيهية ايجاد لجنة زراعية وأخرى صناعية. لم يرد ذكر لابحاث هاتين اللجنتين .

الدكتور احمد السمان : فيما يتعلق بقضية المعرض العربي بنيويورك ، هذا المعرض تاريخة اربع سنوات وهو يدرس منذ ذاك الحين . وصاحبه قابل جميع المسؤولين . وفي رأينا ان من الضروري اقامة معرض عربي دائم في نيويورك يقابل المعرض الاسرائيلي . واضع المشروع اعد ميزانية بالمشروع وتكاليفه ، وقد عرض المشروع على المؤتمر في دورتيه ، والدول العربية احالته على ممثليها بالولايات المتحدة . وقد وضع هؤلاء تقريراً عنه . واللجنة التوجيهية وافقت على معرض نيويورك ليكون جزءاً من سياسة عربية في نيويورك.

السيد ابراهيم الشابندر : لي اقتراح بسيط وهو موضوع دراسة المشاريع دراسة وافية . يجب ان تكون هناك دراسة وافية . ولكن كيف نجعل الدراسة وافية . اقترح تأليف لجنة دائمة من عضو يمثل كل قطر عربي ،تجتمع مرات بالسنة وتعرض عليها الدراسات وتساهم بها .

اذا كانت هنالك لجنة ، فعند مناقشة المشروع يعرض كل بلد رأيه ، ودراساته ، فتعدل الدراسة بما يناسب . يجب ان لا نقلل من شأن الحكومات العربية ، والحكومات العربية حريصة مثلنا ، فيجب ان نتعاون مع الحكومات .

السيد محمد سماحة : ارجو ان اتحدث عن المكتب الدائم . انا لست من القائلين بأن هذا المكتب توانى في تقديم ما يجب . وكان على الغرف واجب الدراسة لان الدعوة المرسلة شملت برنامج الاجتماع ومواد البحث فكان واجباً على كل غرفة ان تبحث قبل ان تأتي الى هذا المؤتمر . ولكن اذا اردنا زيادة الاستعداد يجب ان يرسل المكتب نشرة شهرية بما يأتيه من اقتراحات او ما يعرض في البلاد العربية ، فيتلقى ردود الغرف عليها .

اريد ان تكون الدعوة للمؤتمر المقبل سابقة له بثلاثة اشهر وان يتصل المكتب بالغرف لارسال ما تريده للبحث .

وارى ان المجهودات التي قدمها المكتب اذا ذكرت شكرت . ونحن في بدء حياة المؤتمر والامل ان نستزيد من التكاتف .

السيد فؤاد النجار : ارى ان البحث قد تشعب ،فاما ان تفتح المناقشة العامة او اننا امام تقرير اللجنة نبحثه . اقترح ايقاف البحث العام والاقتصار على ابحاث كل لجنة على حدة ثم يطرح البحث العام .

طرح الاقتراح للتصويت فقبل

السيد محمد الحناوي يتلو تقرير اللجنة الثانية .

السيد نجم الدين جلميران يتلو تقرير اللجنة الثالثة .

السيد عبد الوهاب الرفاعي يتلو تقرير اللجنة الرابعة .

السيد مالك شهاب يتلو تقرير اللجنة الخامسة .

السيد برهان الدجاني : احب اولا ان اتقدم بالشكر لجميع حضرات الاعضاء الذين ابدوا الملاحظات على عمل المكتب الدائم ، معتبراً ذلك دليلاً على اهتمامهم به وتجاوبهم المستمر معه . فالمكتب الدائم هو مكتبهم انتم – مكتب هذا المؤتمر ، وهو يستمد عمله واهميته منكم . وهو يطلب منكم التوجيه ويشكركم عليه .

غير انهنالك ملاحظات لا بد من ايرادها لايضاح الامور ووضعها في نصابها .

مثلاً احتج السيد الفريد سكاف على ايراد موضوع واحد في ابحاث لجنتين ، مع ان جدول الاعمال الذي بين يديكم والذي صدقه مجلس الاتحاد في اليوم السابق لانعقاد المؤتمر واضح في ان الموضوع المذكور هو ضمن اختصاص اللجنة الاولى وليس له ذكر بين مواضيع اللجنة الثالثة .

والآن نأتي للدراسات ، بين ايديكم ثمان وعشرون موضوعاً للدرس ، اقترح المكتب الدائم ستة منها فقط . اما النقاط الاخرى فقد اقترحت كلها من الغرف المختلفه ، ويصعب على المكتب الدائم ان يعرف ما تريده تلك الغرف من وراء اقتراحها . ولذلك فانه كان ينتظر ان تتقدم الغرف المقترحة برأيها في تلك الامور ودراساتها حوله . اما المواضيع التي اقترحها المكتب الدائم فقد قدم ملاحظاته ودراساته بشأنها .

ثم عندما نقول المكتب الدائم – يجب ان نذكر ان هذا المكتب مكون من رئيسه الذي يشرف عليه رغم كثرة مشاغله ، ومن مديره وهو الشخص المتفرغ لاعمال المكتب وهناك اذن حدود انسانية لما يستطيع شخص واحد ان يقدمه من دراسة . لقد اعد المكتب الدائم فيما مضى دراسة حول اسرائيل كانت الوحيدة في هذا الموضوع الخطير ، باللغة العربية . ومنذ اكثر من سنة ومدير المكتب يعد دراسة حول مصرف الانماء العربي . هذا الى جانب العديد من المقالات التي ينشرها المكتب في جميع نشرات الغرف العربية . فيجب ان يترك الى المكتب الدائم نفسه حرية اختيار مواضيع الدرس وتوزيع الجهد بأمرها حتى تتم الفائدة المرجوة .

ثم احب ان اشير الى ان هذا المؤتمر دائم ومستمر . ولا نستطيع ان نبدأ في كل دورة من ابجدية المؤتمر . فمواضيعه تدور في حقل واضح وقد نهج المؤتمر على ان يعد في كل دورة سلسلة من المحاضرات يلقيها قادة الفكر الاقتصادي العربي لتوضيح الامور المعروضة على البحث . في مؤتمر بيروت تحدث اليكم السيد محمد سعيد الزعيم بمحاضرة قيمة عن المشاكل الجمركية ، وتحدثت اليكم انا عن مشاكل النقد . وفي دمشق تحدث اليكم الاستاذ سعيد حمادة عن مشروع مصرف الانماء . وفي بغداد تحدث اليكم الدكتور السمان عن مشاكل التنظيم الاداري كما انني شخصياً اعددت ابحاثاً في عدد من الامور وقد ارسلتها الى الغرف ونشرتها في نشراتها فالمنتظر ، على الاقل متابعة هذه الابحاث التي تتناول المواضيع التي يهتم بها المؤتمر ويدرسها في دوراته المتعددة .

واخيراً يجب علينا ان نحدد ما هو المقصود بالبحث ، لكل حكومة او مؤسسة مهمة شعبة للابحاث ، ولكنها شعبة تتكون من عدد كبير من الاشخاص . فالادارة الاقتصادية للجامعة العربية مثلاً تضم اثني عشر موظفاً . وفي مصر نجد ان البنك الاهلي له شعبة واسعة للابحاث والمجلس تنمية الانتاج القومي شعبة اخرى – وكل واحدة منها لها الموظفون المختصون باعداد كبيرة . هذا من ناحية التنظيم الاداري للبحث . اما من ناحية جوهره فماذا تريدون . طرح عليكم على سبيل المثال موضوع شركة الملاحة العربية . ان هذا موضوع اختصاصي اذا شئتم بحثاً وافياً به ربما لزمكم انتداب اختصاصيين في موضوع الملاحة ودفع الاجور العالية لهم . وها نحن نرى الحكومات المختلفة رغم اتساع اجهزتها ، كلما ارادت بحث مشروع معين اوكلته الى المستشارين المختصين به .

ثم يا سادتي ، تعلمون ان جدول الاعمال وزع عليكم منذ اشهر عديدة . افلا ينتظر من كل غرفة ان تدرسه وتكون الآراء بشأنه قبل انعقاد المؤتمر ؟ فكثير من الامور يعرض عليكم بالضبط لمعرفة رأيكم فيه ، لا لوضع رأي نظري بشأنه . فانتم اصحاب المصلحة وانتم الذين تعرفون ما تريدون .

هذه ملاحظات احببت ايرادها، كما قدمت، لوضع الامور في نصابها .

السيد سكاف: اعود فاؤكد اهمية توسيع ميزانية المكتب الدائم وان لا يقبل اضافة اي بند الى جدول الاعمال اذا لم يكن مشفوعاً بدراسة .

السيد محمد جعفر الشبيبي : اقترح السيد سحمراني زيادة الميزانية بمقدار الضعف . وهذا كثير . ولكن اقترح زيادة المبلغ الى خمسين بالمئة عما هو عليه الآن .

السيد علي شكري خميس : هذا مهم وهو الاساس . ولكننا نبين الضرورة الملحة لهذه الزيادة . ونرسلها كاقتراح الى جميع الغرف لدرسها كاقتراح وندعمها بالاسباب . فاذا رأينا استعداداً نفوض هيئة المكتب بذلك .

السيد الحناوي : عرض اقتراح بزيادة مخصصات المكتب ، وكلنا نوافق عليه من حيث المبدأ . هذه ميزانية تحتاج الى دراسة لا عاطفة . وضحوا لنا الغاية من هذه الزيادة مع جميع التفاصيل .

السيد حسني الهبل : سوريا تقدر ما يقوم به المكتب الدائم ، وهي تعتقد انه لا يستطيع ان يقوم باكثر مما يقوم به الان . نحن لم نتعرض للميزانية لانها اقرت من قبل مجلس الاتحاد وقد فقد الشكل اللازم لبحثها، ولذا اقترح اعداد اقتراح جديد قبل انعقاد مجلس الاتحاد .

السيد سماحة : اقترحت نشرة شهرية. اعتقد انها تفيد وتأتي بموارد . واقترح وضع دليل مع طبعه وتوزيعه ، ربما تصل ايراداته مبلغاً كبيراً .

السيد عبد الرحمن سحمراني : هناك قرار بطبع موسوعة اقتصادية عربية ، ولكننا نحتاج الى ميزانية .

السيد سماحة : كنت اقترحت بلجنة المواصلات تنظيم رحلات للتجار في البلاد العربية فانا اكرر اقتراحي هذا .

السيد بدر الدين الشلاح : هناك طلب بزيادة الميزانية ، ولكن المكتب الدائم يتصل بكل الغرف ، فهل هذه الغرف هي التي ستقر الزيادة ام هي غرفة كل عاصمة ؟ارجو المكتب الدائم الاتصال بغرف العواصم .

السيد نجم الدين جلميران : اريد ان اقول كلمة موجزة حول اسرائيل . ليس لاحد ان يقول ليس لاسرائيل دخل . نحن معها في معركة حياة او موت، وهذه البلاد لا يمكن ان تتسع لنا ولها . ارى ان الطرق المتبعة الى الآن في محاربة اسرائيل طرق ضعيفة جداً لا تؤدي الى نتيجة مثمرة .

فنحن اليوم ندخل شركة في القائمة السوداء لانها تعاونت مع اسرائيل، ثم نخرجها

من القائمة لانها تابت . نحن لا نعادي كل شركات العالم . ولكن الاجدى ان نقاطع الدول التي تتعامل مع اسرائيل . فاسرائيل قد اتخذت من ميلانو وموانىء فرنسا وازمير مراكز لتهريب البضائع للبلاد العربية . يجب ان نضع هذه البلاد امام الامر الواقع ، فاما ان تتعامل مع اسرائيل او تتعامل معنا .

ثم عندي اقتراح فيما يختص بمقاطعة اسرائيل. اسرائيل تستطيع ان تصدر الى البلاد العربية اشياء كثيرة ، اقترح ان يصار الى تأسيس شركات تساهم فيها البلدان العربية باجمعها تدعمها الحكومات ، بان تكفل ربحاً معيناً لها وتنتج مثل المواد التي تنتجها اسرائيل وتبيعها في الاسواق العربية بشكل مخفض فنضيق الخناق على اسرائيل .

السيد علي شكري خميس : الطريقة العملية ان نتتبع صناعات اسرائيل في بلادها ونبحث هل هي موجودة ، فاذا كانت موجودة ندعمها ونسد الطريق على اسرائيل ، واذا كانت غير موجودة نقيمها في البلاد العربية في النقطة الملائمة لها .

السيد سماحة : المناعة الوحيدة ضد اسرائيل هي الاكتفاء بذاتيتنا وتعضيد مصنوعات البلاد العربية .

السيد ابراهيم الشابندر : بمناسبة تعديل دستور الاتحاد ، اقترح ان تؤلف لجنة تمثل غرف الاقطار العربية المشتركة في الاتحاد تجتمع في مركز الاتحاد في فترات معينة تعاون مكتب الاتحاد في دراسات المشاريع المعروضة عليه لتقديمها للمؤتمر العام ، وان لا يتقاضى الممثلون في هذه اللجنة اية مخصصات ، وانما تدفع اجور سفرهم واقامتهم من قبل الغرف التي يمثلونها .

طرحت تقارير اللجان الخمسة على التصويت فصدقت .

التقرير السنوي الثاني للمكتب الدائم

لاتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية

المقدم الى المؤتمر في دورته الرابعة المنعقدة في بغداد
بتاريخ ٢٨ اذار سنة ١٩٥٤

يتقدم المكتب الدائم لاتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية بالتقرير السنوي الثاني عن اعماله واعمال مجلس الاتحاد للفترة الواقعة بين ١٩٥٣/٥/١١ و ١٩٥٤/٣/٢٧ ، وهي الفترة الواقعة ما بين انعقاد الدورة الثالثة والدورة الرابعة للمؤتمر وذلك تنفيذاً للمادة الخامسة (فقرة د) من دستور الاتحاد التي نصت على ان يعد المكتب الدائم تقريراً سنويا يقدمه الى المؤتمر ويكون شاملا لاعمال المجلس والمكتب الدائم لتلك السنة، ومتضمناً اقتراحات المكتب الدائم .

ان صلاحيات المكتب الدائم محددة بالمادة الخامسة من الدستور العام التي كلفته ، عدا الاعمال الادارية ، ان يقوم بما يكلفه به المؤتمر السنوي او مجلس الاتحاد ويشرف بشكل عام على تنفيذ مقررات كل منهما .

فاستعراض اعمال المكتب الدائم يقتضي اذن مراجعة قرارات المؤتمر ومجلس الاتحاد ، وتتبع التطورات المتعلقة بملاحقة وتنفيذ هذه القرارات لدى كافة المراجع المختصة .

قرارات المؤتمر وما نفذ منها :

ان القرارات التي اتخذها مؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية في دورة دمشق كانت تتالف من خمسة بنود :

اولا ـ غرف التجارة والصناعة والزراعة :

وقد طلب منها المؤتمر (أ) الدأب على نشر اهداف المؤتمر وغاياته بجميع الوسائل المتيسرة لها . وقد قامت الغرف جميعاً ومن غير استثناء بتلبية هذا الطلب ،فنشرت مقرراته واخباره في نشراتها ، وقد نشرت قرارات الدورة الماضية بأجمعها بالمجلات والنشرات التي تصدرها غرف تجارة القاهرة والاسكندرية ودمشق وحلب وبغداد وبيروت وطرابلس الغرب كما نشرتها غرفة زراعة الحسكة بمجلتها الخاصة . وقد اعتنت نشرات الغرف العربية ايضاً بنشر كل ما كان يجد من تطورات في اعمال المؤتمر ومجلس الاتحاد . كما انها كانت تزود الصحافة المحلية باستمرار بما يصلها من اخباره . وكانت اتصالات الغرف مع حكوماتها بشأن المؤتمر مستمرة ، وقد وزع المكتب الدائم على كافة الغرف العربية انباء تلك الاتصالات ونتائجها في حينها .

(ب) التأكيد على الغرف بانشاء اتحادات محلية . ان الوضع في ناحية الاتحادات المحلية ما زال على حاله ولم يصل الى علم المكتب الدائم نبأ تأسيس اي اتحاد محلي للغرف في

اي قطر عربي .

(ج) الاستمرار في الاشتراك بميزانية المكتب الدائم على اساس النسب السابقة . لقد اعد المكتب الدائم تقريراً خاصاً بالميزانية يوضح الوضع من هذه الناحية .

ثانياً – كلف المؤتمر المكتب الدائم بأن يقوم بالاعمال التالية :

١ – مواصلة الاتصال بالغرف المركزية للحصول على تقارير دورية عن النتائج التي تحققها في تنفيذ قرارات المؤتمر ، وتعميم نتائج اتصالاته مع الحكومات العربية ، ومجلس الجامعة العربية وسائر الهيئات التي لها علاقة بالمؤتمر ، وتنسيق تقارير الغرف وعرض النتيجة على المؤتمر في مستهل دورته الرابعة .

كان المكتب الدائم على اتصال ثابت ومستمر مع الجامعة العربية والحكومات العربية في جميع الشؤون المتعلقة بالمؤتمر . وكما ساهم المؤتمر بحث الحكومات العربية على درس موضوع التعاون الاقتصادي بين البلاد العربية ، كذلك فان مدير المكتب الدائم ساهم في اعمال مؤتمر وزراء المال والاقتصاد العرب الذي عقد في نهاية شهر ايار (مايو) سنة ١٩٥٣ ، معاوناً وفد الجامعة العربية الى ذلك المؤتمر . وقام المكتب الدائم بترتيب المقابلة بين وفد مؤتمر الغرف ومؤتمر وزراء المال والاقتصاد العرب ، وقد لاقى تعاون المكتب الدائم في هذا الحقل تقديراً طيباً من الامانة العامة للجامعة العربية اعربت عنه بكتاب رسمي . وكان المكتب الدائم يبلغ ذلك كله اولا باول الى الغرف المركزية العربية .

٢ – الاهتمام بتعميم اهداف المؤتمر عن طريق الصحف ودور الاذاعات واصدار النشرات والبيانات الصحفية .

لقد رتب المكتب الدائم عدداً من المؤتمرات الصحفية دعي اليها ممثلو الصحف ووكالات الانباء وابلغت الغرف العربية نصوص البيانات التي كانت تلقى بها نيابة عن المؤتمر او مجلس الاتحاد . وكان المكتب الدائم يزود الصحف والوكالات بانباء المؤتمر ومساعيه . وقد القى مدير المكتب الدائم عدداً من المحاضرات في محطتي بيروت والشرق الادنى معرفا بالمؤتمر وغاياته ، وصدر عنه عدد كبير من المقالات في هذا الحقل نشرت في كثير من المجلات والجرائد العربية والاجنبية ، كما اشرف مدير المكتب الدائم على تحرير عدد اقتصادي خاص اصدرته باللغة الانكليزية مجلة « الكلية » التي تنطق باسم متخرجي الجامعة الاميركية في بيروت . ويمكن القول ان فكرة المؤتمر قد اسست الآن تأسيساً جيداً واخذت تلقى ترحيباً لدى كافة وسائل النشر العربية .

٣ – الحصول من الغرف على التشاريع الاقتصادية والمالية ووضع خلاصات عنها حيثما امكن ذلك .

ان الغرف العربية تنشر في نشراتها الخاصة هذه التشاريع ، ونشراتها اصبحت متداولة ومتبادلة بين جميع الغرف العربية فاصبحت تؤدي القصد من هذا البند .

٤ – دراسة امكانية الاشراف على اصدار دليل تجاري للبلاد العربية متضمناً معلومات

عن شؤونها الاقتصادية .

لقد اتفق المكتب الدائم فعلاً مع ادارة الدليل العربي على اصدار هذا الدليل باشرافه وابلغ ذلك الى كافة الغرف العربية . وقد تعاون معظم هذه الغرف بارسال القوائم والمعلومات التي طلبت منها ،وستظهر كلها في الدليل

٥ ـ الاتصال بالغرف المركزية في جميع الشؤون الادارية والمالية العامة المتعلقة بالمكتب الدائم والمؤتمر وتعميم النشرات العامة على جميع الغرف .

لقد تقيد المكتب الدائم بتنفيذ هذا القرار.

٦ ـ عقد الدورة الرابعة للمؤتمر في بغداد في منتصف شهر آذار (مارس) سنة ١٩٥٤ ، والتعاون مع مندوبي الغرف التجارية والزراعية العراقية في تنظيم الدورة ووضع جدول اعمالها وتوصية مدير المكتب بالتوجه الى بغداد قبل تاريخ انعقاد الدورة بمدة مناسبة .

لقد وضع المكتب الدائم خدماته بتصرف غرفة تجارة بغداد بهذا السبيل ونفذ كل ما طلب منه وتوجه مدير المكتب مرتين الى بغداد لتنسيق العمل اولاهما في نهاية شهر ديسمبر (كانون ١) سنة ١٩٥٣ والثانيه في منتصف شهر شباط (فبراير) سنة ١٩٥٤ .

٧ ـ دعوة الاتحاد لتأليف وفد يقوم بالاتصال بوزراء المال والاقتصاد العرب لتبني قرارات المؤتمر ورجاء تنفيذها ، ويطوف بين عواصم البلاد العربية مبيناً اهداف المؤتمر وموضحاً الرغبة التي تخالج الشعوب العربية لتحقيق الوحدة الاقتصادية .

ان الشق الاول من هذا القرار نفذ ولقد وجه مؤتمر وزراء المال والاقتصاد العرب دعوة رسمية الى وفد مؤتمر الغرف العربية للادلاء برأيه في وسائل التعاون الاقتصادي العربي وتمت المقابلة في ١٩٥٣/٥/٢٦ ، وكان مؤتمر وزراء المال والاقتصاد العرب مجتمعاً بكامل هيأته . وقد قدم وفد مؤتمر الغرف العربية مذكرة مكتوبة يلخص مطالب المؤتمر واهدافه (وزعت في حينه على سائر الغرف العربية) .

وبعد انتهاء ذلك المؤتمر وجه المكتب الدائم الى الحكومات العربية مذكرة بملاحظاته حول تلك القرارات وقد اجابت معظم الحكومات بان المذكرة كانت موضع دراستها واهتمامها. وقد ابلغت هذه المذكرة ايضاً الى الغرف العربية ، وابلغت الغرف العربية بعد ذلك ما تلقاه المكتب الدائم من ردود الحكومات العربية عليها .

اما بشأن الشق الثاني من القرار، وهو الذي يقضي بدعوة الغرف العربية لارسال وفد الى العواصم العربية ، فقد قام المكتب الدائم ، بناء على هذا القرار بتوجيه الدعوة الى الغرف العربية لعقد اجتماع لمجلس الاتحاد في بيروت في شهر اكتوبر في سنة ١٩٥٣، ومن ثم للتوجه بشكل وفد الى العواصم العربية . غير ان جميع الغرف العربية رأت ان الوقت غير ملائم لارسال الوفد واكتفت باجتماع مجلس الاتحاد .

ثالثاً ـ الدعاية للاقتصاد العربي .

١ ـ دعوة الحكومات العربية والغرف العربية للاشتراك في معرض دمشق الدولي

لعام ١٩٥٤ ومناشدتها تسهيل اشتراك المنتجين فيه .

يؤمل اشتراك جميع الحكومات العربية بمعرض دمشق الدولي .

٢ – دعوة الحكومات والغرف العربية للمساهمة في تنظيم معارض دائمة للمنتجات العربية في نيويورك والعواصم الكبرى الاخرى .

ان مشروع معرض نيويورك العربي لم يتحقق حتى الآن .

٣ – دعوة الحكومات العربية والغرف العربية للمساهمة في تنظيم معارض دورية ودائمة في بلادها .

لقد اقامت الغرف الاردنية المعرض الزراعي الصناعي الثالث للاردن في عمان في صيف ١٩٥٣ كما أقيم معرض عراقي في مدينة البصرة بالعراق مؤخراً . والاستعدادات لمعرض دمشق الدولي قائمة على قدم وساق . وهذا كله يعكس اهتماماً بالمعارض وشعوراً بفائدتها واهميتها في خدمة الاقتصاد .

٤ – مناشدة الحكومات العربية تنسيق مجهوداتها في حقل السياحة ورجاءها انشاء مكتب اقليمي يضم ادارات السياحة في كافة البلاد العربية ويقوم ببث الدعاية للسياحة في جميع البلاد العربية وتسهيل وصول السياح .

ما زالت هنالك فكرة بدعوة الحكومات العربية الى مؤتمر لشؤون السياحة يضع قواعد لتنظيم هذه الامور جميعاً الا ان الفكرة لم تتحقق الى الان .

رابعاً – الشؤون الاقتصادية العامة .

١ – الغاء سمة السفر للمواطنين العرب احكاماً للعلاقات بين البلاد العربية واستجابة لرغبات شعوبها .

كانت الحكومة العراقية اول من الغى سمات السفر مع البلاد العربية على اساس المقابلة بالمثل . وقد قابلها بالمثل كل من الاردن ولبنان . ثم اعلن لبنان في شهر تموز (يوليه) سنة ١٩٥٣ الغاء السمات ، بدون شرط ، مع كافة البلاد العربية ، فاصبحت حرية السفر في الوقت الحاضر مطبقة بين لبنان والبلاد العربية جمعاء – في الدخول الى لبنان، وبين العراق من جهة ولبنان والاردن من جهة أخرى . ونأمل ان تشهد هذه السنة ازالة حواجز اخرى من حواجز السفر بين البلاد العربية .

٢ – منح المواطنين العرب في كل دولة عربية معاملة مماثلة لمعاملة رعاياها فيما يتعلق بالاقامة والعمل والتملك وحرية نقل رؤوس الاموال بين البلاد العربية في المشاريع الانتاجية .

كان موضوع تسهيل انتقال المدفوعات والرساميل احدى المواضيع التي بحثها مؤتمر وزراء المال والاقتصاد العرب، ووضع اتفاقية بشأنها وقعت بالقاهرة في ٧ سبتمبر (ايلول) ١٩٥٣ . وهذه الاتفاقية تسمح بتنقل رؤوس الاموال للغايات الاستثمارية بين البلاد العربية، دون ان تتعرض لضرائب او عرقلة من اي نوع كان . وقد وضع مؤتمر وزراء المال والاقتصاد العرب توصية ، بأن تعمل الدول العربية على ازالة كل ما يعوق انتقال الاشخاص بين قطر عربي وآخر وتيسر اقامتهم وحرية

العمل لهم » . غير ان هذا القرار لم يكن موضوع اتفاقية بين البلاد العربية ولم يدرس مؤتمر وزراء المال والاقتصاد العرب ولا المجلس الاقتصادي العربي موضوع حرية التملك للمواطنين العرب ، وان كانت قد بدأت في بعض البلاد العربية حركة تدعو الى جعل مثل هذه الحرية حقيقة واقعة . وكذلك فان موضوع اعطاء المواطنين العرب معاملة المواطن ، واعطاء الرساميل العربية معاملة الرساميل المحلية لم تدرس ولم يصدر بشأنها اي توصية . وقد اشار المكتب الدائم الى هذه الامور جميعاً في المذكرة التي وجهها الى الحكومات العربية تعليقاً على قرارات مؤتمر وزراء المال والاقتصاد العرب .

٣ — منح الانتاج الزراعي والحيواني ذي المنشأ العربي اعفاء جمركياً مطلقاً ، ومعاملة انواع الانتاج الاخرى على اساس الاعفاء او التخفيض في الرسوم او الافضلية حسبما تقتضيه المصالح العربية ، بحيث تكون الرسوم المستوفاة عن الانتاج العربي بصورة دائمة اقل من الرسوم المماثلة المستوفاة على المنتجات الاجنبية ، وكذلك مناشدة الحكومات العربية تعديل الاتفاقيات التجارية التي تبودلت بينها بقصد جعلها منسجمة مع نص هذا الرجاء.

هذا البند يعتبر من اهم قرارات المؤتمر وغاياته وهو تأكيد لما سبق للمؤتمر ان قرره في دورتي الاسكندرية وبيروت . وقد لاقى تحقيق هذا البند تقدماً واضحاً مذكوراً ، فعقدت اتفاقية التجارة والترانزيت العربية الموقعة بالقاهرة بتاريخ ٧ سبتمبر (ايلول) سنة ١٩٥٣ على اساس « منح الانتاج الزراعي والحيواني ذي المنشأ العربي اعفاء جمركياً مطلقاً » . اما انواع الانتاج الاخرى فانها نالت تخفيضاً في الرسوم الجمركية في بعض الحالات وليس في كلها، كما ان التخفيض الذي نالته قليل ، ولا يميز بين ما فيها من درجة التصنيع . ويعتبر جدول التخفيض الصناعي بشكل عام غير واف بحاجات الاقتصاد العربي وعلى ذلك فان المؤتمر سيدرس هذا الموضوع من كافة نواحيه .

٤ — مناشدة الحكومتين السورية واللبنانية الاسراع لتحقيق الوحدة الاقتصادية الشاملة بينهما واعتبار ذلك بادرة طيبة تمهد السبيل للوحدة المرتجاة بين البلاد العربية .

لقد اقرت الحكومتان السورية واللبنانية، لاول مرة منذ الانفصال الاقتصادي ، مبدأ المفاوضة على اساس الوحدة الاقتصادية الشاملة. وقد تقدمت المفاوضات بينهما شوطاً بعيداً ، وكانت بادرة الحكومة السورية بالغاء أذون السفر بين سوريا ولبنان موضع الامل الجدي بان يتم قريباً تحقيق الوحدة الاقتصادية بين البلدين .

٥ — انشاء مصرف عربي للانماء الاقتصادي لتمويل المشاريع الاعمارية والتسليف الصناعي والزراعي .

كان هذا الموضوع ايضا احدى المواضيع التي درسها مؤتمر وزراء المال والاقتصاد العرب . وقد اقر هذا المؤتمر « حاجة البلاد العربية الماسة الى تأسيس مؤسسة مالية للانماء الاقتصادي العربي ، ويرى ان خير وسيلة

لتحقيق قيام هذه المؤسسة هي ان تتولى الامانة العامة للجامعة العربية دراسة هـذا المشروع وامكانيات تنفيذه مستنيرة بخبرة المؤسسات المصرفية المختصة من فنية وتنظيمية على ان تعرض نتـائج تلك الدراسة على المجلس الاقتصادي لجامعة الدول العربية لتحقيق الغاية المتوخاة في اقرب فرصة ممكنة .

وقد اعدت الامانة العامة للجامعة العربية مشروعاً لهذه المؤسسة عرضتـه على المجلس الاقتصادي العربي في اول اجتماع له في مطلع شهر ديسمبر (كانون اول) ١٩٥٣ فأقر المبدأ واوصى بضرورة التوسع في الدراسـات التمهيدية .

وموضوع المصرف من المواضيع الهامة جدا لانه سيمكن عن طريقه ، اذا ما تأسس تأمين مبـالغ وافرة جـداً من الاموال لسد حاجات الانماء في البلاد العربيـة ، وسيكون مجالا لتجميع الاموال لهذه الغايـة لا من الحكومات والبلاد العربية وحدها بل وايضاً من مصادر التمويل الدولية مثـل المصرف الدولي للانشاء والتعمير ، ومن غـيره من المصارف .

وذلك فان المكتب الدائم يوصي بأن يظل هذا المشروع في مقدمـة المشاريع التي يتناولها المؤتمر بالعناية الخاصة .

٦ – مناشدة الحكومات العربية الاسراع بانشاء المجلس الاقتصادي المنصوص عليـه في ميثاق الضمان الجماعي .

لقد تم انشاء هذا المجلس فعلاً وعقد اول اجتماع له في القاهرة في مطلع شهر ديسمبر من العام الماضي . والحاجة الآن تدعو الى تزويد المجلس بجهاز اداري دائم لكي يكون لعمله صفة الاستمرار المدروس . ولذلـك كان موضوع التنظيم الاداري للتعاون الاقتصادي العربي احدى المواضيع التي اقترحها المكتب الدائم لجدول اعمال المؤتمر الحالي .

٧ – مناشدة الحكومات العربية انشاء منظمة مشتركة لمكافحة الجراد .

لم يجد شيء بهذا الموضوع .

خامساً – شئون المواصلات :

١ – مناشدة الحكومـات السعودية والاردنية والسورية العمل على اعـادة تسيير الخط الحديدي الحجازي .

لقد ابدت الحكومات الثلاثة استعدادها لاعادة الخط المذكور وعقـد مؤتمر مشترك بينها لهذه الغـاية في شهر شباط سنة ١٩٥٤ في الرياض وجرى الاتفاق على اعادة تسيير الخط المذكور . ولا شك ان المؤتمر يود ان يثـابر على الاتصال مع الحكومات المذكورة لتأمين تنفيذ هذا الاتفاق لما للخط من فائـدة عظمى على الاقتصاد العربي من جهة ولما له من اهمية في تسهيل الحج من جهة اخرى .

٢ – مناشدة الحكومات العربيـة تحسين شبكات المواصلات وتخفيض اجور البريـد والبرق وتنفيذ مقررات لجنة المواصلات لجامعة الدول العربية .

لقد اصبح لدى دول الجامعة الآن اتحـاد بريدي وهذا ممـا يسهل امر دراسة الرسوم البريدية والبرقية وتخفيضها . وان بعض مشاريع المواصـلات تستحق عناية المؤتمر السريعـة

لامكان تنفيذها حالا . اما مشاريع المواصلات الاخرى التي اقرتها لجنة المواصلات التابعة للجامعة العربية فيجب المطالبة بالبدء في ايجاد الوسائل العملية لتنفيذها وربط هذا التنفيذ بمدة معينة ، لكي لا تبقى مجرد اماني .

سادساً – الشؤون المالية :

أ – مطالبة المصارف المالية التي تملك القدرة على توسيع نشاطها التوسع في انشاء فروع لها في البلاد العربية التي لم تنشىء فيها مثل هذه الفروع حتى الآن .

لقد بدأ بعض هذه المصارف فعلاً بالاهتمام بتوسيع نشاطها فافتتح البنك العربي فرعاً في السودان وآخر في طرابلس الغرب ، وافتتح بنك القاهرة فرعاً في بيروت ، وافتتحت بعض المصارف الوطنية اللبنانية فروعاً في بغداد ، كما اهتم بنك مصر بتوسيع نشاطه المصرفي . وتستعد مصارف الرافدين والزراعة والصناعة العراقية لفتح فروع في الاردن . وهذا يدل على ان حركة توسع النشاط المالي العربي قد بدأت تاخذ شكلاً جدياً وواسعاً .

ب – مناشدة الحكومات العربية وضع تشريع يشجع استثمار رؤوس الاموال الاجنبية حيث لا يمس ذلك بمصلحة البلاد وكذلك وضع تشريع يجعل الوكالات الاجنبية قاصرة على المواطنين العرب .

لقد خطت بعض الحكومات العربية اول الخطوات لوضع مثل هذه التشاريع واهم ما حصل في هذا الحقل التشاريع المصرية الجديدة لهذا الغرض . الا ان كثيراً من البلاد العربية ما زالت تنظر بريبة الى الرساميل الاجنبية ولا تشجعها . ولا شك ان الحاجة واضحة لتأكيد اهمية هذا الموضوع من جديد ولاقتراح قواعد تفصيلية لوسائل هذا التشجيع .

اما التشاريع المتعلقة بالوكالات الاجنبية فان سوريا هي الدولة الوحيدة التي سنت تشريعاً لهذا الغرض .

سابعا : تشديد الحصار على اسرائيل :

١ – يدعو المؤتمر جميع الشعوب العربية للتمسك بمقاطعة الانتاج اليهودي وجميع المؤسسات التي تعاضده ويناشد الحكومات العربية فرض العقوبات القاسية على الاشخاص الذين يدانون بجريمة التعامل مع اسرائيل وتنفيذ القرارات الخاصة بالمقاطعة باخلاص ودقة ، وان تكون قرارات الحكومات العربية بصدد المقاطعة وما يتفرع عنها منسجمة وعامة التنفيذ في كل بلد عربي بالنسبة للشركات والدور التجارية والمالية والصناعة والنقل التي تتصل باسرائيل اصلاً او فرعا .

لقد تمت امور هامة في موضوع المقاطعة في العام المنصرم . فاقرت جميع الحكومات العربية تقريبا تشريعات متقاربة بمعاقبة المتعاملين مع اسرائيل . واقر لبنان مقاطعة الشركات التي لها فروع في اسرائيل . ونفذ بدقة الامر القاضي بمنع الطائرات التي تهبط في اسرائيل من التحليق فوق الاراضي العربية ، وكذلك في تطبيق المنع نفسه على السفن التي تمر بالموانيء الاسرائيلية . وصمدت مصر امام الضغط العالمي الذي تعرضت له بشأن تفتيشها للسفن التي تمر بقناة السويس ومنعها مرور البضائع ذات القيمة العسكرية من الوصول

الى اسرائيل عن طريق القناة .

وامام المؤتمر موضوعان يتعلقان بالمقاطعة احدهما اقتراح مكتب المقاطعة بدراسة التعاون الاقتصادي مع تركيا بقصد افساد علاقاتها التجارية باسرائيل ، والثاني موضوع انشاء غرفة تجارية ايطالية اسرائيلية .

٢ – مناشدة الحكومات العربية مراقبة نشاط الاشخاص اليهود الذين لا يزالون يقيمون في البلاد العربية مراقبة شديدة .

لم يجد شيء حول هذا القرار .

٣ – مناشدة الحكومات العربية الضغط على البنوك التي جمدت اموال الفلسطينيين اللاجئين ولا تزال تمتنع عن الافراج عنها اذعانا منها لنفوذ اليهود للافراج عن الاموال المذكورة.

جرى نوع من الضغط ، بشكل خاص من الاردن ، عن طريق القضايا التي رفعت امام المحاكم المدنية مطالبة بدفع المبالغ المحجوزة وقد صدرت احكام تمهيدية بذلك وما تزال هذه الاحكام بحاجة الى تصديق نهائي من محكمة التمييز .

وهنالك حاجة لتأكيد اهمية الضغط على هذه البنوك ، لانه بدون هذا الضغط سيبقى دفع الاموال المجمدة بالشكل الذي وافقت عليه اسرائيل ، وهو يقضي بتجزئة المبالغ المجمدة ودفعها اقساطاً متعددة بحيث تزول الفائدة منها .

٤ – مناشدة الحكومات العربية الا تقبل في بلادها اي شخص يهودي تلفظه احدى البلاد العربية او تحرمه من جنسيتها .

لم يجد شيء بهذا الموضوع .

٥ – مناشدة الحكومات العربية عدم منح اية جنسية لاي يهودي يقيم الى الآن في اي بلد عربي ولم يسبق له الحصول على جنسية البلد الذي يقيم فيه .

لم يجد شيء بهذا الموضوع .

قرارات مجلس اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية :

هذا وقد قرر مجلس اتحاد الغرف العربية في اجتماعه المنعقد في بيروت في ١٩٥٣/١٠/٢٣ ان يناشد الحكومات التي تخلفت عن توقيع الاتفاقيتين العربيتين للتجارة والرساميل ان تبادر الى التوقيع عليها ، كما يناشد الحكومات العربية بالاسراع في ابرامها ووضعها موضع التنفيذ .

وقد قام المكتب الدائم بابلاغ ذلك الى الحكومات ولا شك ان مهمة التصديق ستنتهي من قبل الجميع في وقت قريب .

واوضح مجلس الاتحاد رأيه المبدئي في الاتفاقيتين مطالباً باعادة النظر ببعض نصوصهما ولوائحها ، وتاركاً لهذا المؤتمر تفصيل ذلك .

واكد مجلس الاتحاد ايضاً اهمية مصرف الانماء العربي وطالب بالاسراع في انشائه .

وقد اعاد المجلس المطالبة بانشاء المجلس الاقتصادي العربي (وقد انشىء فعلا) وطالب بتنظيم اداري ملائم، على اساس اعادة تأليف اللجنة الاقتصادية للجامعة العربية وتوسيع صلاحيات مجلس الادارة .

وطالب الغرف العربية والمكتب الدائم ببذل المزيد من الجهود لتحقيق اهداف المؤتمر.

وقد قام المكتب الدائم بالعمل لتنفيذ

قرارات مجلس الاتحاد كما عمل لتنفيذ قرارات المؤتمر .

اثر الجهود التي بذلها المؤتمر ومجلس الاتحاد والمكتب الدائم :

ان السنوات الثلاث الماضية للجهد المتواصل المنظم الذي بذله المؤتمر ومجلس الاتحاد والمكتب الدائم قد اسفرت عما يأتي :

١ – انشاء حركة اقتصادية عربية شعبية منظمة ذات قوة فعالة واثر ملموس في توجيه التفكير الاقتصادي العربي العام. ولم يقتصر اثر هذه الحركة على الحقل الداخلي ، بل تعدى صداها هذا الحقل فوصل الى الخارج ، واصبحت كثير من المراجع الاقتصادية الاجنبية تنظر الى الاقتصاد العربي كمجموعة واحدة وتسعى لان تعامله وتتعامل معه على هذا الاساس . وكما ان أثر الحركة في الداخل ملموس في تقريب الاقتصاد العربي فان اثرها في الخارج يمكن استغلاله بزيادة قوة المساومة لدى الاقتصاد العربي وجعله اقدر على الحصول على شروط افضل . ولا شك انه لو نفذت بعض المشاريع الكبرى الاقتصادية التي يجري درسها الان ، مثل مصرف الانماء العربي ، او شركة الملاحة العربية ، او الطريق الدولي العربي ، لأسس الاقتصاد العربي لنفسه مركزاً قوياً تجاه العالم الخارجي ، واظهر تماسكه ووحدته القوية ، وتمكن بذلك بالفعل من الحصول على افضل الشروط الممكنة .

٢ – بنتيجة عمل هذه الحركة انتبهت الجامعة العربية والحكومات العربية الى اهمية التعاون الاقتصادي العربي ، لمنفعته الذاتية ، ولأثره في التقارب العربي العام فأعيدت اللجنة الاقتصادية العربية الى الوجود ثم دعي الى مؤتمر وزراء المال والاقتصاد العرب استباقاً للمجلس الاقتصادي العربي الذي نص عليه ميثاق الضمان الجماعي ، ثم دعي هذا المجلس الى الاجتماع . ووقعت في اثناء ذلك الاتفاقيات التي سبقت الاشارة اليها ، وهي تقرب المؤتمر بشكل واضح من اهدافه ، كما بدأت الحواجز المختلفة بالانخفاض ، ولو بشكل تدريجي . قبل ثلاث سنوات كانت كل الدول العربية تتعامل على اساس الاكثر رعاية والان انشأت فيما بينها حرية لانتقال المنتوجات الزراعية ، وافضلية ولو محدودة لانتقال المنتوجات الصناعية . قبل ثلاث سنوات لم تكن هنالك حرية في انتقال الرساميل بين البلاد العربية ، فاسست هذه الحرية ، واصبحت مدفوعات المعاملات الجارية تنال افضلية في التعامل. قبل ثلاث سنوات لم يكن ممكناً الانتقال بدون تأشيرات ، الان الغيت التأشيرات بين كثير من البلاد العربية . قبل ثلاث سنوات لم يكن مصرف غير البنك العربي يعمل على اساس عربي شامل، اما الآن فان المصارف العربية كلها اصبحت تدرك ان البلاد العربية مجال خصب لها ، تلقى فيه الترحيب والتأييد . قبل ثلاث سنوات لم يكن احد يفكر في مشاريع عربية مشتركة ، اما الان فان مشاريع ضخمة قيد الدرس الجدي، اذا ما تحققت كان لها في الاقتصاد العربي اثر كبير . قبل ثلاث سنوات لم يكن هناك عناية بالمواصلات بين البلاد العربية ، اما الان

فان المشاريع المهمة ومن بينها اعادة الخط الحجازي وشق الطريق الدولي، تدرس جديا. قبل ثلاث سنوات نشأت قطيعة اقتصادية بين سوريا ولبنان، بعد وحدة اقتصادية استمرت على مدى العصور والقرون. واليوم يتلمس البلدان من جديد طريقهما للوحدة الاقتصادية.

الواقع انه كان للمؤتمر فضل الاثارة، والحث، والمطالبة، وتعيين مواضيع البحث، واقتراح وسائل التعاون. فما حقق اذن له فيه كثير من الفضل. وهذا يجب ان يشجعه الى النظر بأمل الى ما لم يحققه بعد. فاستمرار الجهد، والمثابرة عليه، خليقان بتذليل كل عقبة.

ان المؤتمر يسير بدون ضوضاء كثيرة. ولكن الذي يدرس الشؤون العربية بجد، ربما يلاحظ ان ما حقق بواسطة المؤتمر، او بسببه، في الحقل العربي العام في السنوات الثلاثة الماضية، له اهمية كبرى، وربما كان عاملاً حاسماً في توجيه التفكير العربي نحو العمل الايجابي، والوحدة الصحيحة، التي اساسها المنفعة.

تقرير المكتب الدائم

ملحق بالتقرير السنوي المقدم من المكتب الدائم لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية

الى الدورة الرابعة للمؤتمر المنعقدة ببغداد في ٢٣/ ١٠ / ٥٤

---

١ – كان المؤتمر قد قرر في دورته الثالثة المنعقدة بدمشق في ٧ ايار (مايو) ١٩٥٣ « مناشدة الحكومات العربية تنسيق مجهوداتها في حقل السياحة ورجاءها انشاء مكتب اقليمي يضم ادارات السياحة في كافة البلاد العربية ، ويقوم ببث الدعاية للسياحة في جميع البلاد العربية وتسهيل وصول السواح اليها » .

وقد عقد اول مؤتمر رسمي سياحي عربي في الاسكندرية في ١٨/٧/١٩٥٤، واشتركت فيه الاردن والعراق والكويت والمملكة العربية السعودية واليمن ولبنان ومصر والامانة العامة للجامعة العربية . وقد اصدر المؤتمر سلسلة من التوصيات المتعلقة بتشجيع السياحة وتسهيلها في مقدمتها « التوصية بانشاء اتحاد عربي دولي للسياحة » ، ومن التوصيات ما يتعلق بتسهيل التأشيرات والمعاملات ، و «ضرورة عمل دعاية سياحية مشتركة للدول الاعضاء فضلا عن الدعاية الفردية التي تقوم بها كل دولة على ان يبدأ بطبع دليل عن سنة ١٩٥٥ للبلاد العربية » . وعلى ذلك فان تنظيم هذا المورد المهم قد دخل الان في اولى مراحله وينتظر ان يسفر انشاء الاتحاد السياحي الذي اوصى بانشائه عن التشاور المستمر في الامر ووضع كافة الخطط العملية الكفيلة بتنمية موارد السياحة .

٢ – كان مجلس اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية قد قرر في دورته الرابعة في بيروت في ٢٣/١٠/١٩٥٣ ، انه « اذ يقر مبدأ الاعفاء للمنتوجات الزراعية الذي انطوت عليه اتفاقية تسهيل التجارة، واذ يقر ايضاً مبدأ المعاملة المفضلة الذي اقرته بالنسبة للمنتجات الصناعية فانه يعلن رأيه بان لائحة الجداول الصناعية التي اتفقت عليها لجنة الخبراء والتي اصبحت قسما من اتفاقية تسهيل التجارة والترانزيت (الجدول ب) ،لاتنسجم مع قرارات مؤتمر الوزراء العرب ، فبينما قرر مؤتمر الوزراء ان يتراوح التخفيض الجمركي بين ٢٠ و ٥٠ بالمئة وان يصل في بعض الاحيان الى حد الاعفاء ، نجد ان لجنة الخبراء اكتفت بتخفيض اجمالي على بعض الاصناف قدره ٢٥ بالمئة. كذلك بينما كانت تسود قرارات مؤتمر الوزراء روح اليسر والتوسع والتساهل ، جاءت جداول الخبراء محدودة وضيقة ، اذ وضعت في لائحة المواد الصناعية مواد زراعية

وميزت في المعاملة بين مواد صناعية متشابهة، افادت بعضها من الاعفاء وحرمت البعض الاخر » .

وكانت هذه اول ملاحظة سجلت على الاتفاقية الاقتصادية العربية ، وقد شعرت بها الان بعض الحكومات العربية فاقترحت مصر جعل التخفيض الجمركي ٥٠ بالمئة بدلا من ٢٥ واقترح لبنان تقسيم الاصناف التي تنال التخفيض الى فئتين ، بنسبة ما فيها من تصنيع ومواد اولية محلية ،فالقسم الاول ينال تخفيضاً بمقدار ثلث التعرفة والثاني ينال تخفيضاً بمقدار ثلثي التعرفة . وقد دعيت اللجنة الاقتصادية العربية الى الاجتماع في ١٦ تشرين الاول (اكتوبر) الجاري لبحث هذا الموضوع الذي لفت النظر اليه مجلس اتحاد الغرف العربية .

٣ – اتصلت الامانة العامة لجامعة الدول العربية بالمكتب الدائم مستطلعة رأي الغرف العربية بمعرض نيويورك ، فاحيل الموضوع ، بناء على طلب غرفة تجارة دمشق الى المؤتمر لدرسه .

٤ – كتب المكتب الدائم مذكرة الى المجلس الاقتصادي العربي المنعقد في شهر تموز (يوليو) ١٩٥٤ بتأكيد اهمية انشاء المصرف العربي للانماء ، وهو المصرف الذي اقر فكرته المؤتمر في دورته المنعقدة بدمشق .

اتصل المكتب الدائم بالمراجع المختصة بالحكومة اللبنانية للبحث فيما يجب ان تكون عليه العلاقات العربية واوضح الحاجة الى تعديل الاتفاقيات الاقتصادية العربية واكمالها واعطاء المواطنين العرب والرساميل العربية حقوق المواطن الاقتصادية . وقد تبنت الحكومة اللبنانية هذه الآراء كلها وارسلت بمذكرة ضافية حولها الى المجلس الاقتصادي العربي لتبحث فيه في دورته المقبلة .

٦ – اتصلت غرفة تجارة عمان بالمكتب الدائم طالبة مراجعة الحكومتين السورية واللبنانية لادخال منطقة غزة العربية ضمن نطاق الاتفاقية الاقتصادية العربية . وقد وافقت الحكومة السورية على هذا الامر وابلغت ذلك الى المكتب الدائم ، وما زالت الاتصالات جارية مع الحكومة اللبنانية بشأنه .

٧ – استمر المكتب الدائم في عمله بتجميع المعلومات ونشرها وتوجيه الرأي حول اهمية التعاون الاقتصادي العربي .

٨ – كان مجلس اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية قد قرر في دورته الخامسة المنعقدة في بغداد في ١٩٥٤/٣/٣١ انه « لما كان موضوع احكام المقاطعة العربية لاسرائيل من الامور التي تعتبر في مقدمة المسائل التي تهم مؤتمر الغرف العربية ، ولما كانت مساهمة المؤتمر والغرف العربية في امور المقاطعة ضرورية لحسن سيرها يقرر مجلس الاتحاد مطالبة الجامعة والحكومات العربية باشتراك مندوبي المكتب الدائم ومندوبي الغرف المحلية بابحاث ومؤتمرات ضباط المقاطعة » .

وقد وافقت الامانة العامة والمكتب الرئيسي لمقاطعة اسرائيل على طلب اشتراك المؤتمر في ابحاث مؤتمرات ضباط المقاطعة في الامور المتعلقة بعمله واهتمامه ، وبناء على ذلك

دعى المؤتمر الى ارسال مندوبين عنه الى احدى جلسات مؤتمر ضباط المقاطعة بعد ان احيط علماً بالمواضيع التي يطلب مؤتمر الغرف بحثها وقد اشترك مندوبان عن المؤتمر في تلك الجلسة هما : السيد حسني الهبل امين سر غرفة تجارة دمشق والسيد برهان الدجاني مدير المكتب الدائم لاتحاد الغرف العربية ، وشرحا لضباط المقاطعة قرارات المؤتمر المتعلقة باليهود واقامتهم وتجنسهم في البلاد العربية ، وقد احيطا علماً بان توصيات ملائمة بهذا الشأن قد صدرت وابلغت الى الحكومات العربية .

وقد طرح مكتب المقاطعة من جانبه نقطتين للبحث واستشارة مؤتمر الغرف العربية بشأنهما ، وهما مسألة الغرفة التجارية الايطالية الاسرائيلية بميلانو ، ودراسة امكانية انشاء معامل في البلاد العربية للشركات الاجنبية (غير الاسرائيلية او الصهيونية في الاصل) التي لها معامل في اسرائيل ، فاحيل الموضوعان الى المؤتمر لدراستهما وابداء الرأي فيهما .

المحاضرات

التنظيم الاداري للتعاون الاقتصادي العربي

بقلم الدكتور احمد السمان
عميد كلية الحقوق السورية - عضو الوفد السوري

قال لي صديقي وهو يحاورني . ما خطب هؤلاء الناس من رجال المال يقطعون الفيافي ويتنادون من كل حدب وصوب ، ليجتمعوا في بغداد بعد ان اجتمعوا بدمشق والاسكندرية وبيروت ؟ قلت : ان رجال المال العرب لا يعدون ان يكونوا جزءاً من الشعب العربي، وعلمهم برهان قاطع على ضرورة الوحدة العربية ، لانها بنظرهم ليست وسيلة للربح وليست وسيلة لجر مغنم ، ولكنها معركة حياة او موت ، هي وحدها وسيلة لبقاء الكيان العربي والعنصر العربي .

ولذلك عندما يتحدثون عن الوحدة العربية يتحدثون عن وحدة يضعون اسسها الواقعية العملية التي تقضي بها الوقائع وتستوحيها الظروف ، وتنادي بها الاجيال الخالدة في دنيا العرب .

لسنا الان في سبيل ان نبين فائدة الوحدة، اذ لا جدوى من بيان فوائد الحياة . هذه الفوائد يدرسها التلاميذ في المدارس، واصبحت من الامور المعادة التي ملنا تكرارها، وحسبي الان ان اذكر منها نقاطاً . نحن بمس الحاجة الى تذكارها .

النقطة الاولى : يستحيل القيام بأي مشروع عربي كبير لا يتفق عليه العرب. بين سوريا ولبنان نهر اسمه العاصي لا يستفاد منه كل الفائدة ، ثلاثة ارباع مياهه تموت في البحر ، ولا سبيل للانتفاع بمياهه الا اذا جلس السوري واللبناني يتدارسان المشروع من الناحية الفنية والمادية .

بين سوريا والعراق نهر عظيم هو الفرات، يحمل الخراب لسوريا، ويحمل الخراب لجنوبي العراق ، لا سبيل للانتفاع منه والتخلص من بلاياه الا اذا اجتمع السوري والعراقي . ولا حياة لهما ولا طاقة لهما للاستفادة منه الا اذا ساهما ماديا ومعنويا في توازع خيراته .

بين العراق وساحل سوريا انابيب البترول، لا يمكن لاي بلد من هذه البلاد ان يستفيد من عائدات هذا البترول الا اذا آمنوا بالسياسة الموحدة للبترول. اذن مشاريع ري، انابيب بترول ، خطوط مواصلات ، كل ذلك لا يمكن القيام به الا تحت راية موحدة عربية تبنى على الواقع وعلى حسن النية .

النقطة الثانية: ذهب عصر الدول الصغرى، واصبح الموت مصير الاوطان الصغيرة . لا حياة بعد اليوم الا للوحدات الكبرى ، الوحدات الاقليمية ، فكيف بوحدات يربط

بينها المعتقد ويربط بينها حافز المستقبل . الاوطان الصغيرة مقضي عليها بالموت ، فاذا ارادت الدول الصغيرة العربية ان تعيش وهي مجزأة فهي جثث غير قابلة للحياة ، ستواجهها اخطار لا قبل لها بها الا اذا كانت واحدة موحدة .

النقطة الثالثة : يؤلمني ان استعيدها . هي معركة حياة او موت . هي جولة آنية لا ريب فيها . هي كتلة موحدة يرفدها العالم بعلمه وسلاحه وماله . يحيط بها ذرات مبعثرة متناقضة مجزأة متعادية ، متباعدة متشاكسة ، لا تقوى على كبير انتاج ، لان كبير الانتاج لا يمكن ان يتم في وطن صغير . ولا تقوى على كبير صناعة ، ولا تقوى على مزاحمة تجارية عالمية ، لا تقوى على ذلك الا اذا اتحدت .

فاذا اتحدت انتجت وربحت وكان اقتصادها الصناعي والزراعي المتكامل رفداً للجيش يمده بالسلاح — والسلاح وحده يستند الى الطاقة الاقتصادية والصناعية .

حرب الامم الزراعية مع الامم الصناعية كصراع القدر الفخاري مع القدر النحاسي . سيتحطم القدر الفخاري حتما ودوماً . الكلمة للحديد ولصانع الحديد . ليست لمستجدي الحديد ولا لمشتري الحديد .

كل ذلك يحفزنا الى الكلام عن التعاون العربي . هذا التعاون العربي لا ينحصر باتفاق تبادل تجاري يمكن ان لا ينفذ لانه مبني على القوانين الداخلية لكل بلد . ان شاء اباح الاستيراد ، وان شاء منعه ، وان شاء اباح التصدير وان شاء منعه .

يجب ان لا نتلهى وان نحتفي بهذه الأهلة . التعاون الاقتصادي العربي اوسع من ذلك . هو اتفاقات تجارية ، وهو دراسة مشاريع انشائية ، هو بناء مستقبل ووضع مناهج ، وهو تنفيذ ذلك كله . هو اعداد السلاح لمعركة فاصلة . هو اعطاء العنصر العربي — الكيان العربي — الوطن العربي مقومات الحياة الضرورية ، ليستطيع ان يساهم مع الانسانية في انشاء صرح مدنيتها .

فما هي الوسائل الادارية التي توصلنا الى هذه الغاية ؟

أحب ان ابدأ اولا بذكر الوسائل التي استعملت حتى الان في هذا السبيل .

امامنا نوعان من النصوص — النص الاول ميثاق الجامعة العربية ، والنص الثاني ميثاق الضمان الجماعي . اما ميثاق جامعة الدول العربية فقد وضع على غرار ميثاق الامم المتحدة ومن قبلها جمعية الامم وهذا الميثاق ينص على الشؤون التي يبنى عليها التعاون العربي من صحية واجتماعية ومالية وعسكرية واقتصادية .

ثم يذكر انه تؤلف لكل موضوع من هذه المواضيع لجنة خاصة تعنى به . وعلى هذا انشئت في الجامعة العربية لجنة أسميت اللجنة الاقتصادية ، عقدت اجتماعها الاول عام ١٩٤٥ . وقد كتب لي ان اكون بين ممثلي سوريا في هذه اللجنة .

اجتمع الممثلون عن الدول العربية ، وعقدوا اجتماعات يومية . فرأينا انه لا يعرف

بعضنا بعضاً . لا يعرف احد اقتصاد البلد الآخر – لا يعرف شيئاً عن النقد ولا عن السياسة الجمركية ولا عن السياسة المالية ولا عن الزراعة ولا عن الصناعة . كان كل بلد عربي يجهل شقيقه العربي جهلاً فاضحاً معيباً .

في مثل هذه الظروف لا يستطيع الخبراء ان يضعوا نصوصاً لانهم لا يستطيعون ان يستندوا لا الى ارقام ولا الى وثائق ، وهذه الارقام والوثائق كانت تنقصنا ، فافترقنا بعد ان وضعنا قائمة بالاسئلة ارسلناها الى الدول العربية وطلبنا ان تعود الاجوبة في العام القادم .

وفي « العام القادم » لم يعد شيء . ومضت ثماني سنوات ولم نعد الى الاسكندرية ، وجاءت صفعة فلسطين فدعت الناس الى التفكير ، والى الرجوع الى الضمير ، والى ان يتساءلوا ما هي عوامل الهزيمة ، ما هي عوامل النكبة ؟

وعرفوا عواملها ، العامل الاول : عدم الايمان بجدوى الوحدة ومن حسن الحظ ان الموضوع درس على اساس غير سياسي . وانه وضع على الاساس الحقيقي الذي يجب ان يوضع عليه الان ، على الاساس العسكري . اذ ان المال كان ولا يزال عصب الحياة ، وان تنسيق الاقتصاد وتوحيده هو السبيل الوحيد لتقوية الانتاج العام . وان الانتاج هو سلاح الحرب ، فوضع نص ثان اسمي بميثاق الضمان الجماعي بني على قاعدة مزدوجة :

ضمان اقتصادي وضمان عسكري ، وذلك اعتراف صحيح بأنه لم يعد يمكن ان يفصل الامران احدهما عن الآخر .

في هذا الميثاق جاءت نصوص تبحث في التضامن الاقتصادي ، وضعت أسسه ووضع جهاز جديد يشرف على التعاون الاقتصادي بين البلاد العربية ، اسمي بالمجلس الاقتصادي . ولكن يؤسفني ويؤلمني ايضاً ان اقول ان الفكرة فيما بعد اضاعت صفاءها ، واضاعت قوتها واضاعت الايمان بأساسها وبمصدرها ، اذ انقلب هذا المؤتمر الى اجتماعات يعقدها وزراء المال والاقتصاد ، او من ينوب عنهم بأوقات معينة . ولكن لم يبن اجتماعهم على هيئة رسمية لها ملاكها وخبراؤها الذين يتفرغون للدرس والبحث ، والذين يقومون باعداد الوثائق والدراسات التي تنسق العلاقات بين البلاد العربية وتزيل الصعوبات الاتية الناشئة عن التوحيد وتنسيق الاقتصاد العربي .

والواقع ان مؤتمر الوزراء العرب وصل لبعض النتائج في اجتماعه الاول بفضل الشعوب العربية الممثلة بشخص هيئاتها الاقتصادية .

كان النداء للاجتماع في الاسكندرية ، وللمرة الاولى رأى العالم خصوم الوحدة العربية ينادون بالوحدة العربية .

كان المشهور ان خصوم الوحدة العربية هم رجال المصالح المادية ، هم رجال الاقتصاد ، وكان صاحب المعمل في دمشق اذا تسامح بوحدة عربية فذاك يعني بنظره ان النسيج سيأتي بلده من بلد عربي آخر ، اجرة العامل فيه نصف اجرة العامل السوري مثلاً ، ثمن المادة الاولية فيه نصف ثمن المادة الاولية في سوريا ، فكانت الوحدة الاقتصادية بالنسبة

للمنتج السوري كلمة تعني خرابه .

ولذلك كان المشهور ان رجال الاقتصاد وان المنتجين في كل بلد عربي يخشون المزاحمة التي تعقب الوحدة الاقتصادية ، فهم اعداؤها الالداء .

وللمرة الاولى قام هؤلاء الاعداء الالداء يعلنون على الملأ انهم يدينون بالوحدة العربية الاقتصادية . ولا ازال اذكر انه عندما كانت تعقد اجتماعات اللجنة الاقتصادية في الاسكندرية كان ديدن الرسميين كلما بدا اقتراح ان يقولوا : « يجب ان نسأل هذا المعمل وذاك المنتج ، وان الصناعة الفلانية سترفض ، وتلك ستفلس ، وذاك سيخسر ».

ولكنهم وقد لمسوا الخطر ، لم تعد القضية في نظرهم اعفاء بعض السلع من الرسم الجمركي او تنزيله عن سلع اخرى ، بل اصبح الامر لا يعدو الدفاع عن الحياة ، ولذلك نسوا مصالحهم الآنية ، واعلنوا رغبتهم بالوحدة الاقتصادية ، وهيأوا مقترحات قدموها لهيئات الجامعة العربية فخرج عن مشاريعهم مشروع اتفاق التجارة والترانزيت بين البلاد العربية .

ولم يكن من الممكن ان يخرج من اجتماعات الوزراء غير هذا الاتفاق . لان المنهل الاقتصادي العربي انما يجب ان يضعه جهاز يستطيع وضعه ، والاجهزة التي ستضع خطوط الاقتصاد العربي لم تخلق حتى الآن . لم يخلق حتى الآن الجهاز الاداري القمين بوضع الاسس للوحدة الاقتصادية بين البلاد العربية .

ما هو هذا الجهاز ؟ لست الان بسبيل ان اذكر تفاصيله الادارية ، اذ ان الامر في صرف يضعه فنيون ويتدارسه فنيون . ولكن حسبي الان ان اعود بالذاكرة الى امم متنافرة عقدت اتحادات جمركية واتحادات اقتصادية . ووضعت الاجهزة التي تكفل بقاء هذه الوحدة ونموها ، مثل دول البنلوكس ومثل الاتحاد الجمركي الايطالي الفرنسي . وما يعجزنا ان نؤلف مثل هذه الاجهزة ، فنحن بحاجة الى ان تضيف الجامعة العربية الى اللجنة الاقتصادية جهاز درس وتنسيق ، يكون بمثابة هيئة فنية تبدأ بدراسة الاقتصاد العربي لانه لما يدرس حتى الان ، ثم تنسق الانتاج العام .

وهذا ضروري عاجل لان كل بلد عربي الان في سبيل ثورة اقتصادية . فسوريا بدأت تنشيء صناعتها ، وكل من لبنان والعراق والاردن بدأ ينشيء صناعته ، ومصر ما زالت تؤكد نهضتها الصناعية . فكل بلد من البلاد العربية بدأ يسير في طريق التصنيع . ولكن طريقة التصنيع اصبحت خطرة ستهدد الوحدة العربية ، لان كل منتج ينشيء مشروعه لقطر بالذات ، وهذا يضعف الصناعة ويزيد في تفاوت تكاليفها ، ويعدد انواع الانتاج في كل بلد حتى اذا اعلنت الوحدة الاقتصادية وجدنا انفسنا حيال مصالح متضاربة متعاكسة تزداد يوماً بعد يوم . فالامر لا يحتمل التطويل وما نزال في اول الطريق .

يجب ان يعنى الجهاز بتنسيق الاقتصاد العربي منذ الآن ، وفي وضع منهاج او تصميم للاقتصاد العربي ، منسق مع المنهاج الخاص بكل بلد عربي .

ولقد سبقتنا دول آسيا الغربية الجنوبية الى ذلك على ما بينها من تباعد. فقداجتمعت في كولومبو ووضعت ميثاقاً انشأت فيه تعاونا اقتصاديا مثمراً . ووضعت منهاجاً عاماً لاقتصادها المشترك ووضعت كل دولة من دولها منهاجاً في صلب المنهاج العام لدول آسيا .

فما بالنا نسير في طرق متباعدة متضاربة تزيد في تناقض المصالح ، وتزيد في الصعوبات التي ستأتي عندما نعلن وحدتنا ، وسنعلنها او نموت. اذن يجب انشاء جهاز خاص للدراسة ولوضع الخطط ولدراسة المشاريع ، مشاريع مواصلات مشتركة ، مشاريع ري مشتركة — تمويل للمشاريع مشترك عام — تنسيق كامل تام للاقتصاد العربي في سبيل زيادة الانتاج وزيادة امكاناته ، للدفاع من جهة ولرفع مستوى المواطن العربي الى مستوى اي مواطن في البلاد النامية لكيما يفاخر المواطن العربي بأنه مواطن عربي حر سعيد .

البترول في مصر والعالم العربي

بقلم السيد عبد المقصود الزاوي
عضو الوفد المصري ورئيس الاتحاد العام
لوكلاء شركات البترول بالقطر المصري

لقد ظل البترول لا يعنى به الكثير من الناس الا بالقدر اليسير الذي يتصل بحياتهم اليومية . ولكن التطورات التي مرت بحياة البترول واطراد التقدم والعمران جعل لصناعته اثراً هاماً وفتح آفاقاً جديدة في شتى مناحي الحياة الصناعية والزراعية والاجتماعية وتسابقت الدول التي تملك بعض موارده الى تنمية انتاجها منه .

وللبترول تاريخ يعود بنا عبر الاجيال السحيقة منذ خمسة آلاف عام اذ كان اهل بابل يغمسون مشاعلهم في قدور الاسفلت المغلي فتنبعث منها اضواء يخرون لها سجداً ويرونها رمزاً مقدساً .

ومنذ اربعة آلاف عام قبل الميلاد كان البتومين (وهو من مشتقات البترول) يستخدم في بناء المنازل بمدينة (اور) وغيرها من البلدان كما كان قدماء المصريين في عهد تحتمس قبل الميلاد بالف وخمسمائة عام يستخدمونه في تحنيط موتاهم وطلاء سفنهم ويستخرجونه من جبل الزيت المعروف بالصحراء الشرقية .

ولبئر ابي دربه الصغير الذي اكتشف في عام ١٩٢١ بمنطقة سينا بالقطر المصري دلالة على ان المواد البترولية كامنة في باطن الاراضي المصرية من عهد سحيق اذ تقع تلك البئر في المكان الذي رأى فيه نبينا موسى عليه السلام بالوادى المقدس ناراً ورد ذكرها في القرآن والانجيل وان تلك النار كانت غازات بترولية اشتعلت بملامستها سطح الارض على سفح سينا — ومصداق هذا ما ورد في الآية الكريمة (وهل اتاك حديث موسى اذ رأى ناراً فقال لأهله امكثوا اني آنست ناراً لعلي آتيكم منها بقبس او اجد على النار هدى) صدق الله العظيم .

والبترول يتكون في مسام واقبية بباطن الارض من تفاعل قوى وعوامل عديدة وتجمع فتات الحيوانات البحرية الميتة والنباتات وفتات لمواد مختلفة تترسب وتتكدس على مر العصور طبقة فوق اخرى فتتحول بفعل الضغط والحرارة الى بترول . وقد يكون ذلك بفعل البكتريا وعوامل اخرى ولهذا شرح علمي يطول .

والبترول كان ينضح قديماً بنشع على سطح الارض او تنشق بعض فوالق من الصخور عنه وظل الناس حيناً يكتفون بهذا النضح في الاضاءة والتزييت . حتى ألف شخص يدعى « جورج بيسل » شركة للبحث عن البترول

واستخدام الكولونيل دريك وبدأ بالتنقيب عن غدير للبترول بتيتو سفيل في بنسلفانيا عام ١٨٥٩ وحالفه الحظ فعثر في عمق ٦٩ قدما على البترول . وشجع هذا الكثيرين على البحث فتألفت ٥٤٣ شركة في الولايات المتحدة خلال خمس سنوات .

ثم اخذ البحث يتطور ووسائله العلمية تتقدم للكشف عن مواطنه بالتصوير الجوي والجيوفيزقيا ودراسة الحفريات والوسائل الجيولوجية واقامة ابراج كبيرة واستخدام دقاقات وحفارات دائرة كالبريمة تدار بالمحركات بعد ان كانت بطريق الدق البدائي . واقيمت مدن كبيرة عامرة بالمنشئات وسط الصحراء وعلى الشواطىء الصخرية في المناطق البترولية .

وتعلق الدول التي كانت متخلفة عن ركب التقدم اهمية كبرى على البترول في كل مرافقها فتحتاج منه الى كميات تزيد وتتضاعف لتلاحق سواها من الدول التي ركزت كل قواها على الطاقة البترولية . ولهذا فلا بد من تدبر امر زيادة الانتاج البترولي .

وكانت البلاد الغربية اسبق الى تعرف قدر البترول في حياتها الاقتصادية ابان السلم والحرب فوجهت سياستها الدولية وفق مصالحها البترولية اذ اصبح بحق ان البترول والسياسة لا يفترقان .

وخليق بالشرق وهو غني بمنابعه البترولية وحقوله التي تعتبر اغنى حقول العالم والتي يصدر منها قدراً كبيراً الى الغرب ان يعرف لنفسه حقها وان يتدبر مشاكل البترول وان يضع لنفسه سياسة تتفق نتائجها ومصالح البلاد العربية .

وفي الحقبة الاخيرة التي اعتمد فيها العالم على الطاقة البترولية بلغ انتاجه في عام ١٩٣٨ نحو ٢٧١ مليون طن واخذ ينمو الى ان بلغ ٦٥٦ مليون في عام ١٩٥٣ . كما بلغ استهلاكه في العام الاخير ٦١٨ مليون طن وقد يزيد هذا القدر الى الضعف خلال سنوات مقبلة والعالم يتسابق بشتى الوسائل الى زيادة الانتاج العالمي سداً للحاجة الملحة في الاستهلاك الصناعي والزراعي والعمراني .

والكميات الاحتياطية العالمية من البترول في حقوله حتى اول يناير سنة ١٩٥٣ مقدرة بنحو ١٤٫٢٠٠ مليون طن فزيادة الاستهلاك ان لم تقابلها زيادة في الانتاج اختل التوازن ولهذا حرصت الدول المنتجة على توسيع رقعة التنقيب واخذت في تشجيع الشركات لتضاعف جهودها .

البترول في مصر :

ولقد أخذت الحكومة المصرية بعد نهضتها الجديدة ووثبتها الموفقة تعنى بالبترول عناية كبيرة لأن انتاجها ينقص عن استهلاكها نحو مليون طن سنويا وقد يزيد اذا لم يتزايد انتاجها . فعدلت قانون المناجم رقم ١٣٦ الصادر في أغسطس ١٩٤٨ بقانون جديد رقم ٦٦ في فبراير سنة ١٩٥٣ كفلت فيه للشركات المنتجة حقوقاً دفعتها الى التسابق على ابرام اتفاقيات جديدة كما تقدمت شركات عالمية كبرى طالبة البحث عن البترول وقد تعاقدت الحكومة أخيراً مع شركة كونراد الامريكية

على البحث في الصحراء الغربية كما سبق أن اتفقت مع الجمعية التعاونية للبترول وهي شركة مصرية على البحث بمنطقة سينا وقد ظفرت في ٨ فبراير سنة ١٩٥٤ بوجود بشائر بترولية يقدر العارفون وفرة البترول بها في منطقة وادي فيران وقد شرح سيادة وزير التجارة والصناعة المصرية في مؤتمرات صحفية سياسة الحكومة البترولية التي تهدف الى سد حاجة مصر من البترول بتنمية انتاجه لتشغيل الفنيين والعمال المصريين وتوفير الدولارات وتحسين الميزان التجاري لأن الحكومة تتقاضى اتاوة وضرائب قدرها ٣٧ ٪ على الانتاج المحلي وتحصل على ٢٠ ٪ منه بخفض ١٠ ٪ من ثمنه .

وقد بلغ انتاج مصر في سنة ١٩٥٢ ٢،١٠٠،٠٠٠ طن وبلغ استهلاكها ٣،٦٠٠،٠٠٠ فكان لزاماً عليها أن تستورد قيمة العجز وهو نحو مليون طن من الخارج .

ولقد توخت الحكومة المصرية أن تستورد حاجتها من بترول البلاد العربية لولا العملة الصعبة من الدولارات والاسترليني التي تتمسك بها الشركات المستغلة . فاضطرت أخيراً الى التعاقد على استيراد بترول من روسيا ورومانيا مقايضة بقطنها لتصيب مصلحتين الأولى فتح سوق جديدة لتصريف أقطانها والثانية التحرر من قيود العملة الصعبة .

وقصة البترول في مصر في العصر الحديث تثبت أنها من أقدم بلدان العالم اذ ترجع الى سنة ١٨٦٨ حيث كان بعض العمال يستخرجون الكبريت من منجم ضحل بمنطقة جمسه على شاطىء خليج السويس الغربي فرأوا سائلاً داكناً على جدران المنجم كان هو كشفاً للزيت الخام بكميات مفيدة رغم قلتها . وفي سنة ١٩١٠ ظهرت بئر مصرية للبترول بكمية أخذت تزداد انتاجاً حتى عام ١٩١٣ اذ اكتشفت آبار جديدة في منطقة الغردقه تدفق منها ذلك الذهب الاسود يسيل الخير من أرض مصر فساعد على تموينها في تلك الحقبة التي أعقبتها الحرب العالمية الأولى . وقد بلغ هذا الحقل ذروة انتاجه في سنة ١٩٣١ (٢٩١ ألف طن سنويا) وفي سنة ١٩٣٨ وثب الانتاج البترولي وثبة مباركة باكتشاف حقول رأس غارب وهي أغنى الحقول البترولية المصرية حتى الآن وأغزرها انتاجاً اذ بلغ انتاجها اليومي ٣٢٠٠ طن وبلغ في سنة ١٩٤٨ ١،٣٣٢،٠٠٠ طن فاعتمدت البلاد عليها في تموين مرافقها خلال الحرب العالمية الثانية وتموين الجيوش المحاربة وقد استنزفت منها الحرب الضروس ما جعل المعنيين بشئون البترول يخشون أن يتضاءل انتاجها رغم زيادة الاستهلاك زيادة كبيرة . ولكن شركات البترول واصلت جهودها حتى باركها الله وتمخض بحثها عن كشف غني جديد في منطقة سيناء . ففي عام ١٩٤٦ اكتشفت آبار سدر بالقرب من السويس وقد انتجت من سنة ١٩٤٨ الى سنة ١٩٥٢ ١،٤٧٩،٠٠٠ طن ثم اكتشفت آبار عسل في سنة ١٩٤٨ بمنطقة سيناء . وأنتجت في سنتي ١٩٥١ و ١٩٥٢ ، ١،٤٩٨،٦٠٠ طن . وفي ١٩٤٨ أيضاً بدأت شركة استاندارد أويل بالبحث بمنطقة وادي

فبران بسيناء ولكنها توقفت أعمالها بعد أن جانبها الحظ . على أن الحكومة المصرية قد اعطت حق امتياز تلك المنطقة الى الجمعية التعاونية المصرية التي ظفرت بالبترول في فبراير الماضي كما اسلفنا . وبين حقول سدر وعسل تقع رأس مطارمه التي أخذت شركة آبار الزيوت الانجليزية في البحث فيها . وهي بسبيل استنباط البترول منها بما يبرر استغلالها تجاريا بالاشتراك مناصفة مع شركة سوكوني فاكوم .

وفي مصر معملان للتكرير بالسويس . أولهما لشركة آبار الزيوت الانجليزية المصرية أنشأته في سنتي ١٩١٢ و ١٩١٣ لتكرير البترول الناتج من حقل الغردقة ثم أخذت في توسيعه لمعالجة البترول المستورد ومواجهة طلبات السوق المصرية وهو يعالج في العام ٢ مليون طن أو يزيد ويتصل بأنابيب من السويس الى عجرود وبأنابيب أخرى بالقاهرة ويعمل التكرير الحكومي وبمستودعات شركات شل وفاكوم وكالتكس . والمعمل الثاني للتكرير هو المعمل الحكومي الذي كانت طاقته عند انشائه سنة ١٩٢١ معالجة ١٠،٠٠٠ طن من بترول الاتاوة التي تتقاضاها الحكومة من الشركات المنتجة ثم ازداد الى ٤٠٠،٠٠٠ طن وقد أخذت الحكومة في عهدها الجديد تعمل على توسيعه حتى بلغت طاقته هذا العام الى معالجة ١،٥٠٠،٠٠٠ طن من الخام وبذا تصبح جملة ما يعالجه المعملان ٣،٥٠٠،٠٠٠ طن تفي بحاجة مصر الآن وتغنيها عن استيراد بترولا مكرراً .

ولقد أخذت الحكومة مع مجلس الانتاج في تحقيق الرغبات التي تقدم بها اتحاد وكلاء شركات البترول بالقطر المصري نحو مد أنابيب جديدة من السويس الى القاهرة قطرها ١٤ بوصة ينقل بواسطتها مليون طن من المازوت في العام لأن الأنابيب الأخرى التي تربط السويس بالقاهرة لنقل بعض المواد البترولية الاخرى لا تكفل حل مشكلة النقل التي تكلف الجمهورية نحو أربعة ملايين من الجنيهات سنويا وهي تدرس انشاء معامل تكرير اخرى بالاسكندرية والقاهرة على نظم فنية حديثة تتيح لمصر ان تنتج بنزين الطائرات والكوروسين وتكريره في مصر فان الانتاج من بنزين الطائرات معدوم ومن الكروسين لا يزيد عن ربع حاجة البلاد ، ثم هي تعمل على توسيع مستودعات التخزين داخل البلاد وعلى توسيع حوض البترول بالسويس حتى يتسع لاستقبال الناقلات الكبيرة .

وتعتبر مصر أكثر البلاد استهلاكا للبترول وقد بلغ المستهلك من الكروسين وحده في سنة ١٩٥٣ ما يزيد على ٧٢٠،٠٠٠ طن استوردت منها ٧٠ ٪ وبلغ المستهلك من بنزين السيارات ٢٥٥،٠٠٠ طن استوردت منها ٣٠ ٪ ومن الديزل والسولار ٣٤٠،٠٠٠ طن انتج منها محلياً ٣٠ ٪ وزاد استهلاك المازوت زيادة كبيرة اذ بلغ ١،٨٠٠،٠٠٠ طن لحلوله محل الفحم استورد منها ١٠ ٪ فقط .

هذا علاوة على ما تقوم به في الموانيء المصرية الرئيسية الاسكندرية وبور سعيد والسويس من تموين السفن العابرة بالوقود من

الديزل والسولار والمازوت بما بلغ في سنة ١٩٥٣ مليون طن كلها مستوردة من الخارج لهذا الغرض . أما تجارة الزيوت المعدنية والشحومات والمنتجات المشابهة فتبلغ ٤٠،٠٠٠ طن في العام (وبنزين الطائرات ووقود الطائرات النفاثة وكلاهما مستورد) فيبلغ ٤٠،٠٠٠ طن في العام .

ومصر مقبلة على ثورة صناعية واسعة ونهضة زراعية اذ تتسع رقعة أرضها المنزرعة خصوصاً بعد أن هيأت نهضتها مساحات صحراوية شاسعة أخذ في سبيل اصلاحها لتكون مناطق زراعية جديدة توفر لسكانها الذين يتزايد عددهم حاجتهم من البترول .

وبفضل انسجام العلاقات بين منتجي البترول والحكومة نرجو أن يؤدي البحث عن البترول في مصر الى سد حاجتها وحاجة تموين السفن التي تمر بها .

وقد كان انتاج البترول في سنة ١٩١١ ، ٢٨٠٠ طن وفي سنة ١٩١٤ ١٠٠،٠٠٠ طن وفي سنة ١٩١٨ ٢٨٢،٠٠٠ طن ، وفي سنة ١٩٣٩ ٦٦٩،٠٠٠ طن وفي سنة ١٩٤٨ ١،٩١٣،٠٠٠ طن ، وفي سنة ١٩٥٣ ٢،٣٨٧،٠٠٠ طن من البترول الخام .

وقد بدأ تاريخ البترول في الشرق الاوسط ببدء أعمال التنقيب عنه في ايران سنة ١٩٠١ ثم وصل الى ذروته باكتشافه في الكويت والمملكة العربية السعودية والعراق .

وفي الجدول التالي بيان ما انتجته بلدان الشرق الأوسط من الخام في سنة ١٩٥٣ مقارنا بما أنتجته سنة ١٩٤٨ :

	سنة ١٩٤٨		سنة ١٩٥٣	
البلد	بالطن	النسبة ٪	بالطن	النسبة
الكويت	٦،٤٠٠،٠٠٠	١١،١	٤٣،٠٠٠،٠٠٠	٣٥،٤
المملكة العربية	١٩،٢٦٠،٠٠٠	٣٣،٣	٤١،٠٠٠،٠٠٠	٣٣،٧
العراق	٣،٤٢٧،٠٠٠	٥،٩	٢٨،٢٠٠،٠٠٠	٢٣،٢
قطر	٠،٠٠٠،٠٠٠		٤،٢٠٠،٠٠٠	٣،٥
مصر	١،٩١٣،٠٠٠	٣،٣	٢،٣٨٧،٠٠٠	٢،٠
البحرين	١،٥٠٠،٠٠٠	٢،٦	١،٥٠٠،٠٠٠	١،٢
ايران	٢٥،٢٦٩،٠٠٠	٤٣،٨	١،٢٠٠،٠٠٠	١،٠
الجملة	٥٧،٧٦٩،٠٠٠	١٠٠،٠	١٢١،٤٨٧،٠٠٠	١٠٠،٠

	سنة ١٩٤٨	سنة ١٩٥٣
مجموعة الشرق الأوسط	٥٧،٧٦٩،٠٠٠	١٢١،٤٨٧،٠٠٠
أمريكا الشمالية		٣٤٧،٠٠٠،٠٠٠
امريكا الجنوبية		١٠٢،٠٠٠،٠٠٠
الشرق الاقصى		١٧،٠٠٠،٠٠٠
أوروبا الغربية وألمانيا وهولاندا وفرنسا وسواها		٥،٠٠٠،٠٠٠
الاتحاد السوفييتي ورومانيا والنمسا تقريباً		٦١،٠٠٠،٠٠٠
		٦٥٣،٤٨٧،٠٠٠

فالكويت والمملكة العربية السعودية والعراق تنتج ٩٢ ٪ من جملة الزيت الخام في الشرق الاوسط . وبمقارنة اجمالي الأنتاج العالمي من الزيت الخام في الوقت الحاضر بما كان عليه في سنة ١٩٤٨ نلاحظ زيادة قدرها ٣٩ ٪ في حين أن الزيادة بالشرق الاوسط وحدها بلغت ١١٠٪ فقد ارتفعت نسبته للانتاج العالمي من ١٢ ٪ سنة ١٩٤٨ الى ١٩ ٪ ١٩٥٣ .

ويؤخذ من تقرير عمل أخيراً أن جملة ما دفعته صناعة البترول في سنة ١٩٥٢ من أتاوات وضرائب وأجور وغيرها يجاوز خمس الدخل القومي لبلاد الشرق الاوسط مجتمعة . وتخصص صناعة البترول ما يقارب من ثلاثة أخماس رأس المال المستثمر سنويا لاعمال البحث والانتاج ، اي لتغطية الخسائر المالية التي تتحملها مثل اكتشاف حقول بترولية جديدة. فاذا علمنا ان جملة رأس المال المستثمر في صناعة البترول خلال سنة ١٩٥٢ بلغ ٣٥،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠ جنيها لاتضحت لنا ضخامة المبالغ التي انفقتها شركات البترول .

واذا لاحظنا أن استهلاك العالم من البترول كان في سنة ١٩٥٢ ، ٦٣٩ مليون طن ثم زاد في سنة ١٩٥٣ الى ٦٨٢ مليون طن لهالنا الامر ولوجب أن تثابر الدول وتبذل أقصى جهودها في البحث عنه . والولايات المتحدة الامريكية تستهلك وحدها ٥٧ ٪ من مجموع الاستهلاك العالمي ويبلغ انتاجها نحو نصف الانتاج العالمي وتستورد الباقي ، أما أوروبا الغربية فتستهلك كثيراً من البترول ولا تكاد تنتج منه شيئاً يذكر . ويفيض انتاج بلاد الشرق الاوسط عن حاجتها اذ تستهلك منه نحو ١٠٪ فقط وتصدر الباقي ، ولقد لجأت دول غرب اوروبا أخيراً الى التوسع في انشاء معامل التكرير في اكثر موانيء البحر الابيض لتستورد البترول الخام . وتقيم بذلك صناعات محلية ضخمة لتكريره لتوفر لميزانها التجاري مبالغ كبيرة تعود بالفائدة على اقتصادها القومي وقت السلم . وتحقق لنفسها ميزات استراتيجية وقت الحرب . بل هي

تكرر من البترول اكثر من حاجاتها لتعيد تصديره مكرراً .

وينقل اكثر بترول البلاد العربية بواسطة انابيب ضخمة تصل ما بين منابعه وشواطىء البحر الابيض المتوسط عبر الاراضي الموصلة اليه ، فأنابيب العراق تصل حقول كيركوك بحيفا وطرابلس وقطرها ١٢ بوصه ، ثم أضيف لها أنابيب أخرى قطرها ١٦ بوصه تمت في سنة ١٩٤٩ فزادت كمية ما تنقله الى ٢٩ مليون طن في العام. وامتدت أنابيب حقول المملكة العربية السعودية بطول ألف ميل الى ميناء صيدا على البحر الابيض المتوسط قطرها ٣١،٣٠ بوصه بلغت تكاليفها ثمانين مليونا من الجنيهات بحيث تنقل ١٥ مليون طن في العام وقد روعي امكان زيادة طلمبات اضافية على طول الخط لتنقل ٢٥ مليون طن في العام .

وفي عام ١٩٥٢ امتدت أنابيب جديدة قطرها ٣٠ بوصه من كيركوك بالعراق الى بنياس تنقل ١٤ مليون طن في العام وبلغت تكاليفها ٤٣ مليون جنيها .

ويوفر النقل بالانابيب وقتاً ومالا كثيراً ثم ينقل في ناقلات البترول التي تبلغ نحو خمس أساطيل العالم التجارية سيما اذا عرف أن هذه الناقلات تحمل ما لا يقل عن عشرة مليون طن في اليوم عبر البحار تقدر قيمتها بنحو ٧٥ مليون جنيها تقريباً وحمولة الناقلة تصل الى ٢٨،٠٠٠ .

ولو نفذ مشروع الطريق الدولي العربي الذي يربط بين مدنها الكبرى من الخليج الفارسي الى البحر الابيض المتوسط ليسر نقل البترول ونقل المنتجات الاخرى ولجعل من البلاد العربية وحدة اقتصادية متماسكة ولكان شريان الحياة بين تلك المدن ودخليات البلاد .

وقد كان للبترول في التجارة الدولية أثره الخطير ، وتحددت أسعاره في الشرق الاوسط مستقلة عن أسعاره في منطقة خليج المكسيك التي طالما أعتبرت أساسا لتسعير البترول في العالم وأن تجارته تكاد تكون محصورة في الشركات الامريكية والبريطانية. والبريطانية الهولندية .

البترول في البلاد العربية

لما كانت مناطق البترول في البلاد العربية مفتقرة الى كل وسائل المعيشة وتستلزم رؤوس أموال طائلة في مختلف مراحلها فقد لجأت الشركات الغنية الى الحصول على امتيازات للبحث فيها وأبرمت عدة اتفاقات سنشير اليها.

وكانت الشركات التركية والالمانية لها امتيازات البترول في الشرق الاوسط قبل الحرب العالمية الاولى. فلما انتصر الحلفاء كانت حقوق هذه الشركات من غنائم الحرب التي تقاسمتها بريطانيا وأمريكا وفرنسا بينها.

ونلخص عقود امتياز الشركات فيما يلي: —

١ - شركة النفط العراقية

عقدت استغلالها لمدة ٧٥ عاماً من سنة ١٩٢٥ الى سنة ٢٠٠٠ في منطقة مساحتها ٨٣ ألف كيلو متراً مربعاً وملاكها شركة الانجلو ساكسون ٢٣،٧٥ ٪ وشركة دارسي ٣٢،٧٥٪ وشركة التنمية الاقتصادية (استاندر أويل اوف نيوجرسي وشركة سوكوني فاكوم مناصفة) ٢٣،٧٥ ٪ الشركة الفرنسية للبترول ٢٣،٧٥ ٪ ومستر جلنكيان ٥ ٪

٢ - شركة نفط الموصل

عقد استغلالها مدته ٧٥ عاماً من سنة ١٩٣٢ الى سنة ٢٠٠٧ في منطقة مساحتها ١٠٣ الف كيلو مترا مربعا ويملكها نفس ملاك شركة النفط العراقية.

٣ - شركه نفط البصرة

لمدة ٧٥ عاماً من سنة ١٩٣٨ الى سنة ٢٠١٣ في منطقة اراضي العراق الباقية ويملكها نفس الملاك السابقين.

٥ - شركة الزيت العربية الامريكية

ولها حق استغلال منطقتين ٦٦ عاماً الاولى من سنة ١٩٣٣ الى سنة ١٩٩٩ والثانية من سنة ١٩٢٩ الى سنة ٢٠٠٥ في مساحة قدرها ١،١٤٠،٠٠٠ كيلو متراً مربعاً وتملكها شركات استاندرد اويل اف كاليفورنيا واستاندرد اويل اف نيوجرسي وتكساس كل من ثلاث شركات ٣٠٪ وشركة سوكوني فاكوم ١٠٪.

٥ -- شركة زيت الكويت

عقدها لمدة ٧٥ عاماً من سنة ١٩٣٤ الى الى سنة ٢٠٠٩ في جميع اراضي الكويت وتملكها شركتا دارسي وجولف مناصفة.

٦ - شركة التنمية البترولية قطر

لمدة ٧٥ عاماً من سنة ١٩٣٥ الى سنة ٢٠١٠ في منطقة قطر كلها ومساحتها ١٠،٦٠٠

كيلو متراً مربعا وهذه الشركة تملكها شركة النفط العراقية .

٧ – الشركة الدولية للزيوت البحرية

في منطقة المياه المحيطة بشبه جزيرة قطر تملكها شركة سيوبيريو اويل اف كاليفورنيا والشركة المركزية للتعدين والاستثمار مناصفة .

٨ – الشركة الامريكية المستقلة للزيت

وعقد استغلالها لمدة ستين عاماً من سنة ١٩٤٨ الى ٢٠٠٨ في منطقة مساحتها ٥٠٥٠ كيلو متراً مربعاً وهي ما يخص الكويت مناصفة في المنطقة المحايدة بينها وبين المملكة العربية السعودية والجزر والمياه الاقليمية ويملكها شركات آشلاند وديب وهانك وفلبس وسجنال وستراى ومستر ابركرمي ومستر دافس .

٩ – شركة البحرين للبترول

عقد استغلالها لمدة ٥٥ عاماً من ١٩٤٠ الى ١٩٩٥ منطقة جزر البحرين ومياهها الاقليمية وتملكها شركتا استاندرد اويل اف كاليفورنيا وتكساس .

١٠ – شركة باسفك وسترن للزيت

عقد استغلالها لمدة ٦٠ سنة من ١٩٤٩ الى ٢٠٠٩ في منطقة مساحتها النصف الباقي من عقد استغلال الشركة الامريكية للزيت وهو النصف الذي يخص المملكة العربية السعودية في المنطقة المشاعة بينها وبين الكويت ويملك هذه الشركة بول جتي .

١١ – شركة ترنس جوردان للبترول

بعقد لمدة ٧٥ سنة من ١٩٤٧ الى ٢٠٢٢ في جميع اراضي المملكة العربية الهاشمية الاردنية وهي متفرعة من شركة عقود امتياز البترول المملوكة لشركة النفط العراقية .

١٢ – شركة التنمية البترولية «عمان»

وتملكها الشركة السابقة .

١٣ – شركة آبار الزيوت الانجليزية المصرية بالقطر المصري

بعقد استغلال مدته ٣٠ سنة قابلة للامتداد ١٥ سنة اخرى من سنوات ١٩١٤ لمنطقة الغردقة و ١٩٣٨ لرأس غارب و ١٩٤٧ لسدر و ١٩٤٨ لعسل في مساحة ٢٠٨ كيلو متر للغردقة و ١٠٠ كيلو متر لكل من رأس غارب وسدر وعسل ويملكها مجموعة شركات شل الهولندية الملكية وشركة الزيت البريطانية الايرانية والحكومة المصرية « بأسهم لها وضع خاص » وأفراد آخرون .

١٤ – شركة الزيت البريطانية الايرانية

وتشترك في ملكية شركة النفط العراقية وشركة الموصل وشركة البصرة وشركة خانقين وشركة زيت الكويت وشركة التنمية البترولية (قطر) وشركة التنمية البترولية

(عمان) وشركة ترانس جوردان للبترول وشركة آبار الزيوت الانجليزية المصرية .

وملاكها :

الحكومة البريطانية	٥٦ ٪
شركه برما للزيوت	٢٢ ٪
أفراد آخرون	٢٢ ٪
	١٠٠

وكان لهذه الشركة عقد لاستغلال البترول في ايران في المنطقة التي اختصت بها وبعد ذلك شركة الزيت الايرانية الاهلية وكانت مدة استغلاله ٦٠ سنة من ١٩٣٣ الى ١٩٩٣ في منطقة مساحتها ٢٥٩،٠٠٠ كيلو متراً ولكن الحكومة الايرانية ألغت هذا العقد وأممت البترول في سنة ١٩٥١ فقام الصراع بينها وبين الحكومة البريطانية التي تملك أغلبية اسهم الشركة صراعاً عنيفاً عصف بالسياسة الايرانية ، وقد تدخلت حكومة انولايات المتحدة الامريكية وثمان شركات بترولية عالمية لفض هذا النزاع ومعالجة الامر بما هو معلوم لنا من مطالعة الانباء العالمية .

وهناك عقود التزام جديدة أشرنا اليها ابرمتها الحكومة المصرية اخيراً مع الجمعية التعاونية المصرية وشركة كونرادا الامريكية. وشركات اخرى وهي في صدد اتفاقات جديدة .

فمصالح البترول متشابكة في العالم العربي وباقي بلاد العالم والصراع فيها شديد وبلاد العرب الواقعة على الخليج الفارسي تنتج النصيب الاوفر الذي يتصل بالتجارة الدولية ومدخراته الثابت وجودها كبيرة واوروبا الغربية تعتمد عليها في سد حاجتها البترولية ودخلها من البترول زاد مع زيادة الانتاج بالنسبة لاتفاقيات مناصفة الارباح التي ابرمت في سنوات ١٩٥٠ و١٩٥١ و١٩٥٢ .

ولقد اصبح دخل العراق من البترول في سنة ١٩٥٣ حوالي ٤٨ مليونا من الجنيهات . ويزيد دخل المملكة العربية السعودية والكويت عن ذلك كثيراً لزيادة منتجاتها .

وتحضرني قصة طريفة اوهى معجزة كانت مفاجأة لكشف آبار البترول في الكويت في عام ١٩٣٩ .

فبعد ان خابت آمال الباحثين عن البترول في امارة الكويت حدث ان راى الكولونيل ديكسون الانجليزي بعد ان اعياه البحث نفسه في حلم هو وزوجته جالسين في معسكر للتنقيب تحت شجرة كبيرة وقد هبت عليهما عاصفة هوجاء احدثت فجوة كبيرة تكشفت عن امرأة ترقد في مدفنها وتكسو وجهها مسحة من جمال وقد اخذت تتحرك ثم استوت واقفة وقصت لهما انها ماتت من الاف السنين وانها تشعر بقشعريرة البرد وطلبت اليهما ان يدثراها ويطعماها . فلما قدما اليها طعاماً نفحتهما قطعة من عملة نحاسية قديمة . وشكت لهما من اشرار يطاردونها ويتهددونها بالقتل لو علموا انها عادت الى الحياة . واذا بجمهرة من الناس يتدافعون نحوها لايذائها فتصدى لهم ديكسون وقتل زعيمهم وفرق شملهم .

واستيقظ ديكسون يلهث من اثر ما راى وسعى الى امرأة عرفت بتفسير

الاحلام في مكان يبعد ٤٠ ميلا وقص عليها رؤياه فقالت له ان المرأة التي تكشفت عنها الرمال تمثل كنز البترول وأولئك الاشرار يمثلون من يكيدون للكويت ويعطلون كشف كنوزها وتلك العملة النحاسية تمثل الثروة التي ستفيض على البلاد .

وناشدت ديكسون ان يرتحل عن ذلك المكان الذي ينقب فيه الى مكان يبعد ٣٥ ميلا جنوبي جبل البرقان حيث يجد شجرة كبيرة ويبحث عندها .

فقص الكولونيل قصته على سمو الأمير الصباح وهو مطمئن الى صدق أحلامه وبذل الامير نفوذه لدى الشركة الباحثة حتى حققت لديكسون رغبته .

وما كادت تمر فترة على بحثه في المنطقة الجديدة حتى تفجر البترول من ينابيع فياضة بالذهب الاسود ولو ان الحرب عطلت انتاجه بضع سنوات الا ان انتاجه زاد على نطاق واسع بدأ في سنة ١٩٤٦ حيث كانت نقطة التحول في تاريخ الكويت .

وتقدر نسبة حصيلة الدول من البترول للدخل الكلي ١٠٠ ٪ في الكويت و ٧٠ ٪ في المملكة العربية السعودية وتقل عن ذلك في العراق لمواردها الاخرى وأهمها الزراعية وكذا ايران .

وبعدها مصر كما أسلفنا وقد بدأ الانتاج في الجزائر ومراكش اخيراً وانتجت الأولى في سنة ١٩٥٣ ١٣٥،٠٠٠ طن والثانية ١٠٠،٠٠٠ طن .

وبلاد هذا مبلغ ما تجنيه من بترولها خليق بها أن تعنى بسياستها البترولية كل العناية وان تأخذ بما جرى ويجري في بلاد اخرى تماثلها مثل فنزويلا وايران عظات ودروساً تنير لها السبيل في معالجة شئونها البترولية .

فنزويلا

وهي البلاد التي سبقت الشرق الاوسط في صناعة وتجارة البترول الدولية ورجحت كفتها فيه الى خمس سنوات مضت قبل ان تزيد كفة بلاد الشرق قد عالجت امرها بما يأتي :

١ — عدلت اتفاقياتها التي كانت من قبل مجحفة فرفعت حصتها في ١٩٤٣ من أرباح واتاوة وضريبة ودخل ورسوم جمركية . ومن ضريبة اضافية على صناعة التعدين فرضتها في عام ١٩٤٨ حتى بلغت نحو ٥٠ ٪ من الارباح ولقد حذت البلاد العربية حذوها وكان لشركة الزيت العربية الامريكية السبق في قبول مناصفة الأرباح باتفاقية ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٠ الخاصة بضرائب الدخل .

وفي ديسمبر سنة ١٩٥١ تقرر نظام في الكويت اقره سمو الامير والمندوب البريطاني طبقت فيه قواعد ضريبة الدخل بحيث تضمنت اسساً لمناصفة الارباح بين الحكومة والشركة .

اما العراق فقد اخذت فيه المفاوضات اجراءات استغرقت وقتاً بين الحكومة والشركات ومجالس الاعيان والنواب والصحافة حتى انتهي الامر في ٣ فبراير سنة ١٩٥٢ بتعديل اتفاقيات البترول بين الشركات

واقرها المجلسان في ١٨ فبراير سنة ١٩٥٢ بالمناصفة في الارباح او تقاضي حصيلة خاصة حددتها الاتفاقيات ايها اصلح .

٢ – فطنت فنزويلا الى ان كنوز البترول التي درت عليها مئات الملايين من الجنيهات سنويا ورفعت دخلها الى درجة لم تكن تحلم بها . فطنت الى ان هذه الكنوز قد تنضب يوماً او يقل انتاجها فسارعت الى استثمار دخلها الكبير فوفرت لشعبها اكبر ما يمكن ان توفره قوة عالمية من مدنية وحضارة وزرعت البترول كما يقولون في مشروعات زراعية وصناعية تدر عليها دخلا ثابتاً لا ينضب اذا نضبت كنوز البترول يوماً ما .

ولقد سارعت العراق الى تطبيق هذه الدروس فرصدت ٧٠٪ من دخلها من البترول للانشاء والتعمير ، ولديها مساحات شاسعة من الاراضي نرجو ان تمكنها نهضتها وتوجهها الى توسيعها واستغلالها استغلالا صالحاً منتجاً . اما بعض البلاد العربية الاخرى فلم تجد نفس السبيل الى استغلال اموالها الطائله من البترول داخل حدودها ولكنها لم تبخل على بلادها بالانشاء والتعمير ونشر التعليم ورفع مستوى شعوبها وان كانت قد وظفت كثيراً من اموالها خارج الحدود ونرجو ان تظل رعاية حكوماتها لشعوبها رعاية تكفل لها تقدماً مضطرداً نحو رقي وحضارة .

٣ – ولقد تتبعت فنزويلا تطورات الاسواق البترولية ولم يثنها زيادة البترول في الشرق الاوسط وخشيت ان تستكمل به الولايات المتحدة الامريكية حاجتها فسارعت الى المحاولة واقناعها بأن تستوفي حاجتها منها ساعية جهدها الى حفظ ميزانها التجاري في البترول .

ايران

ولنا عظات ودروس فيما حدث بايران من الخلاف بين الحكومة وشركة الزيت البريطانية الايرانية مما اضطر الحكومة في سنة ١٩٥١ الى تأميم البترول وتكوين شركة الزيت الايرانية الاهلية .

فقد كانت ايران في مقدمة بلاد الشرق الاوسط المنتجة للبترول حتى سنة ١٩٥٠ اذ كانت تنتج بمعدل ٣٣ مليون طن في العام تصدر منها سبعة ملايين من الخام والباقي من المنتجات . ولكن تعطل هذا الانتاج الضخم بسبب الخلاف الذي نشب بين الحكومة والشركة وما بدا من عنت الاخيرة وتعسفها وتفسيرها للاتفاقية وفقاً لمطامعها . ولقد كانت الحكومة ترى الاتفاقية مجحفة بحقها وحق الشعب الفقير الذي يعوزه المال ليتعلم ويعيش وكانت الارباح المتدفقة على الشركة لا يكاد يقاسمها هذا الشعب فيها وكانت الشركة لا ترى للحكومة فيما تطلبه حقاً تنص عليه الاتفاقية ولا تسمح لها بمراجعة حساباتها .

ثم تعذر على الشركة الايرانية الاهلية تشغيل حقول البترول لعدم استطاعتها تسويق البترول الخام رغم حاجة العالم اليه ، ولكن شركات البترول الكبرى وقفت صفاً

واحداً لتتحدى هذه الشركة ، كما استحال عليها تشغيل معامل التكرير في عبدان لنقص الفنيين وقطع الغيار حتى انتهى الامر بتدخل تلك الشركات المحتكرة الى تسوية لصالحها . . فهل تتعظ البلاد الاخرى بما حدث في ايران وهل تراعى الواجب عليها فيما يأتي :

١ – اعداد طائفة صالحة من ابنائها اعداداً فنياً تستعين بهم عند الحاجة في ادارة شئونهم البترولية مع الاستعانة بالخبراء الاجانب حتى اذا تحزب الامر يوماً أمكن للفنيين من أبناء البلاد السير بالعمل في كل مراحله مع ضرورة النص بما يلائم حال كل بلد في عقود الاتفاقيات وفي قوانين العمل على ما يحفظ حق الحكومات في الاستعانة بمن ترى من الفنيين من البلاد العربية أولا ثم بمن تختار من البلاد الاخرى .

٢ – وجوب التعاون السليم بين أصحاب البترول ومستغليه تعاونا صادقاً ليس فيه جور ولا طغيان مع اتباع الدقة في ابرام الاتفاقيات بما يحفظ للبلاد حقها فيما منحها الله من كنوز البترول .

٣ – وجوب التعاون بين البلاد العربية فقد ثبت لنا ان الدول الغربية آثرت ان تضحي مؤقتاً ببترول ايران وتعمل على تعطيله وان تقف كتلة في منع تسويقه والعالم في اشد الحاجة اليه واستعاضت عنه بزيادة في انتاج بترول البلاد العربية السعودية .

والموقف متشابه في البلاد العربية . يريد الغرب ان يفرق بيننا بكل وسيلة فاذا تكتلنا ووحدنا سياستنا البترولية فلن يستطاع الاستغناء عن انتاجنا جميعاً . . ولئن كان تعاون البلاد العربية وتضامنها في كل شئونها واجباً ونفعاً محققاً فانه الى السياسة البترولية اوجب واكثر ضرورة واجدي .

فلدى البلاد العربية دراسات واسعة لمعالجة شئونها البترولية يجب ان توجه لها عناية الحكومات ورجال المال والاقتصاد ويجب ان تعمل جميعاً على انشاء اساطيل تجارية لنقل البترول الناتج منها الى اي بلد تقتضي المصلحة نقله اليها ولقد قرر مجلس الجامعة العربية في ٥ ديسمبر سنة ١٩٥٣ اعتماد ستة ملايين من الجنيهات لانشاء اسطول تجاري فما اوجب علينا ان نجعل هذه الخطوة تليها خطوات حتى يصبح لنا اسطول ينقل منتجاتنا المتنوعة وتصبح لنا ناقلات للبترول عبر البحار .

ولقد اخذت المملكة السعودية والجمهورية المصرية للامر اهبته وبدأتا في شراء ناقلات للبترول .

ولقد كان الشرق في ماضيه القريب قوة لها خطرها السياسي والاجتماعي والاقتصادي في عصر الدولة العباسية وما بعدها حتى القرن الخامس عشر اذ ازدهر بالعلوم والمعارف وبالصناعة والزراعة والتجارة بفضل تعاون شعوبه وتوافقهم في التقاليد واللغة والتاريخ .

واليوم ولكل بلد منه مورد يسد ما يحتاجه جاره ويكمله فللمملكة السعودية ثروتها الطبيعية من البترول . وللعراق بتروله ومحاصيله الزراعية من ارضه الخصبة التي يكفي محصولها لاعاشة عشرة امثال سكانه . وسوريا

وقد حباها الله بأرض طيبة خصبة وشعب ناهض متيقظ . ولبنان البلد المجد الناهض بثقافة ابنائه وسعة علومهم في عالم المال والاقتصاد – ومصر وفيها من مواردها الزراعية وثروتها الطبيعية التي لما يزل اكثرها مدفون في بطن الارض لم يتكشف عنها البحث بعد وطاقتها الكهربائية الهائلة المستنبطة من مساقط المياه – وما فيها من ايد عاملة ومن فنيين في شتى نواحي النشاط الصناعي والاقتصادي والتي أخذت في نهضتها الجديدة تسبق غيرها في مضمار الحضاره والتقدم ، والاردن ونهوض ابنائه وكفاحهم لبلوغ غايتهم ، وباقي بلاد العرب ولكل منها ميزتها.

هذه البلاد جميعها اذا اتحدت وتعاونت وكونت وحدة وثيقة العرى وتوفر لها الاستقرار كان لها شأن كبير في العالم واثر عظيم في توجيه سياسته الدولية .

وان النداء الذي تطالبنا به مصالحنا المشتركة لا بد ان يعلو في صيحات مدوية تدعونا الى التغلب على ما يحاول المستعمرون ان يبثوه بين الاخوة الكرام من تفرقة فنوحد سياستنا في صون ما تختزنه ارضنا الطيبة تحت ثراها من كنوز فياضة بالخير والبركة .

* * *

وحسبي ما اوضحت واجياً ان اكون قد وفيت الموضوع في ايجاز داعياً الى الله العلي القدير ان يوحد قلوبنا ويزيدها الفة لنعمل جميعاً يداً واحدة على رفع بلادنا حتى يتبوأ العالم العربي باتحاد ابنائه وتضامنهم اوج علاه ويعود اليه مجده .

التطور الاقتصادي في العراق

بقلم الدكتور صالح حيدر
مدير الواردات العامة بوزارة المالية العراقية

سيدي الرئيس
سادتي الافاضل

لا يخفى على حضراتكم ان العراق كباقي اقطار الشرق الاوسط في دور انتقال سريع في جميع نواحي حياته الاجتماعية والاقتصادية ولذا يجدر بالباحث في وضعه الحاضر الرجوع قليلا الى ماضيه لاستنباط مصادر التيارات التي تتفاعل فيه الآن لكي يسهل تحليل عناصر هذا الوضع ومعرفة مشاكله والتكهن عن مستقبله ولذا استميح حضراتكم عذراً ان انا عدت بكم حوالي مائة سنة لنلقي نظرة على وضعه اذ ذاك .

ففي منتصف القرن التاسع عشر كان عدد سكان العراق لا يزيد عن نحو مليون وربع مليون نسمة منهم نحو (٣٥٠٫٠٠٠) نسمة كانت تسكن المدن الرئيسية وتعيش على التجارة والصناعة اليدوية وغيرها مما يشغل سكان المدن في المجتمعات الابتدائية . اما بقية السكان فكانوا يقطنون الريف ويشتغلون بالرعي والزراعة . وكانوا في شمال العراق تضمهم قرى متباعدة تفصل بينها طرق وعرة المسالك مخطرة في الليل والنهار ، ولم يكن هناك ما يسمى بالاستقرار والأمن اللهم الا في منطقة ضيقة يمر على طولها الطريق السلطاني بين بغداد واسطنبول والتي كانت تحمى بسلسلة من القواعد العسكرية العثمانية في ماردين وتل عفر والموصل واربيل والتون كوبري وكركوك وكفرى وبعقوبة وكان هذا الطريق نفسه مهدداً من الشرق بغزوات العشائر الكردية كالديزي والجاف ونهاوند والهوكية التي كانت تجوب جبال كردستان في الصيف للرعي وتنزل الى الوديان والسهول في الشتاء مع مواشيها . ومن الغرب بغزوات العشائر العربية كشمر والعبيد التي كانت تنزح في الشتاء والربيع الى الجزيرة ثم تعود الى ضفاف دجلة في الصيف طلباً للكلأ والماء وكانت هذه المنطقة مقسمة الى اقاليم يسودها الاغوات من الاكراد والملتزمون والمحصلون من الاتراك وبعض اعيان المدن ورؤساء العشائر العربية . وبسبب اضطراب الأمن وقلة الامطار وانعدام طرق المواصلات لم يكن يزرع في هذه المنطقة ما يكاد يكفي لمعيشة النزر من سكانها ولتموين هذه القواعد العثمانية .

وفي وسط العراق وجنوبه كانت البلاد مقسمة الى مناطق عشائرية لم يكن للحكومة المركزية ما يزيد عن السيطرة الاسمية في

ادارتها وشؤونهـــا . فكانت عشائر الدليم والخزاعل في الفرات والزبيد وبني لام على دجلة والمنتفك على نهر الغراف وكانت هـذه العشائر مهنتها الاساسية الرعي والحرب .ولم يكن هناك زراعة مستقرة الا في مساحـات ضيقة على نهر ديالي وحوالي الحلة وعلى جانبي شط العرب في البصرة وعلى ضفاف الاهوار في العمارة والديوانية . اما ما بين ذلك فـكانت صحراء قاحلة ليس فيها من الزرع الا مـا كان يروى بالالات اليدوية على بقع ضيقـة متباعدة على ضفاف الانهار . حيث ان نظام الري الذي جعل من العراق شبكة من الانهار وبستاناً من الاشجار وسندساً اخضر وجنـة عدن كان قد اضمحل بالتخريب والاهمال منذ زمان بعيد واصبح النهران يسيطران على حياة البلاد سيطرة تامة بعـد ان كانا تحت سيطرة اهل البلاد فكانا يفيضان عند نضوج الحاصـل فيغرقان الزرع ويشحا اواخر الصيف واوائل الخريف عند اشد الحاجة الى المياه للزراعة . ولم يكن في البلاد المال او الادارة للسيطرة على الانهار واستخدام المياه لمنفعة السكان ولعل ما فيه الكفاية ان نورد الارقام التالية :

كان العراق في السنـــوات (١٨٦٤ – ١٨٦٩) يستورد الحبوب اكثر مما يصدر منها فقد بلغ معدل قيمة ما استورده من الحبوب سنوياً نحو (١٠ر٠٠٠) ليرة عثمانية وقيمة ما صدره منها نحو ٥ر٠٠٠ ليرة عثمانية فقط . نعم كان مجموع ما استورده من الحنطة والشعير والرز نحو ضعف ما صدره منها فتأمـل. وقد انتج من التمور اذ ذاك نحو (٣٠ر٠٠٠) طن منها نحو (٧ر٠٠٠) طن فقط كانت قيمتهـا نحو (٧١ر٠٠٠) ليرة عثمانية وكان مجموع صادراته لا يزيد عن (٢٠٠ر٠٠٠) لـيرة عثمانية منها (٣٠٪) من المنتجات الحيوانيـة كالحيوانات الحية والجلود والصوف ومجموع وارداته نحو نصف مليون ليرة عثمانية كان يعاد تصدير القسم الاعظم منها الى ايران بطريق الترانسيت عبر العراق .

دع السنين الاربعين التالية تمر وانقـف بحضراتكم قبيل الحرب العالمية الاولى فنجد ان تطوراً كبيراً قد حدث في العراق خـلال هذه الفترة اذ ان عوامل عديـدة تفاعلت في العراق فبعثت فيه بواعث الحركة بعد الجمـود والنهضة بعد الخمول منها فتح قنـال السويس واستعمال قوة البخار في السفن ووصـــول البواخر الى الخليج الفارسي التي فتحت اسواق العراق للغرب فقضت على صناعاتها اليدوية الجميلة غير انها ايضاً فتحت اسواق العالم للعراق فادت الى زيادة الانتاج والتصدير والتجارة .

ومنها اهتمام الغرب بهذه المنطقة فـكان العراق جزء من المسألة الشرقية وما صاحبهـا من تطلع الروس الى الخليج الفارسي والبوسفور وطموح الالمان الى ايصال برلين ببغـــداد وحركات الانكليز على سواحـل بحر العرب والخليج الفارسي حتى الكويت وهكذا اصبح العراق ملتقى لمناطق النفوذ وميداناً للتنافس الدولي .

ومنها ان العثمانيين تنبهوا لاهمية هـــذه المنطقة فارسلوا لها خيرة ولاتهم امثال (مدحت باشا وسري باشا وناظم باشا) واورثوها جزيل

عنايتهم فراحوا يبذلون الجهد للسيطرة على العراق مجدداً وتحطيم نفوذ الاغوات والعشائر واحلال الامن وتشجيع الاستقرار والزراعة. ففتحت بعض المدارس وشيدت بعض البنايات واسس اول مصنع ميكانيكي للنسيج واستخدمت البواخر النهرية في دجلة واعيد حفر بعض الترع القديمة واقيمت السدود لا بل استقدم وليم ويلكوكس الى العراق لدراسة احياء مشاريع الري في سنة ١٩١٠ واقيم سد الهندية كجزء من توصياته الواسعة النطاق.

ولعل من اهم ما دعي الى اعمار هذه المنطقة هو اهتمام السلطان عبد الحميد شخصياً بها حيث انه امر بتسجيل مساحات واسعة من الاراضي باسمه واخذ في تعميرها مستخدماً المهندسين من القوات العثمانية المرابطة في العراق لاعمارها. حتى بلغت مساحة الاراضي السنية نحو ثلث مجموع المساحة المزروعة في اواسط العراق وجنوبه فادى ذلك الى تفرق الاتحادات العشائرية الى عناصرها من العشائر الاصغر عدداً والاقل بأساً شجعتها السلطة في كثير من مناطق العراق الى الاستقرار والاستقلال عن رؤسائها.

وتفاعلت هذه العوامل جميعاً فادت الى تطور اقتصادي كبير فزاد عدد السكان خلال هذه الفترة من مليون وربع الى نحو مليونين نسمة وبلغ مجموع ما صدر من العراق نحو مليونين ونصف مليون ليرة اي عشرة امثال ما كان يصدر قبل فتح قنال السويس منها نحو مليون ليرة عثمانية قيمة نحو مائة الف طن من الحبوب و (٤٣٠،٠٠٠) ليرة قيمة نحو (٦٥،٠٠٠) طن من التمور و نحو (٤٨٠،٠٠٠) ليرة قيمة المنتوجات الحيوانية.

اما قيمة الواردات الى العراق فقد بلغت خمسة اضعاف ما كانت عليه او نحو مليونين وثلاثة ارباع المليون ليرة وقد قاربت الاربعة ملايين في السنة ١٩١٣ باستيراد المواد اللازمة لخط بغداد برلين.

* * *

ثم لنسر قدماً بتاريخ العراق اربعين سنة اخرى الى عهدنا هذا نشاهد تطوراً اوسع نطاقاً وابعد مدى واكثر سرعة تضافرت لحصوله عوامل جديدة اهمها.

اولاً – نشوء الحكم الوطني في العراق وما صحبه من استقرار وطمأنينة وامن لم تشاهده البلاد خلال مئات من السنين. فقد زالت الحروب القبلية التي كانت تتكرر سنة بعد سنة في معظم نواحي العراق واصبحت احاديث سمر في الندوات الريفية، وندر ما اضطرت الحكومة الى اخضاع العشائر المتمردة بقوة السلاح بعد ان كانت مهمة الوالي عند توليه الحكم اجراء جولة عسكرية في انحاء العراق لاخضاع العشائر او استيفاء الضرائب. وساد الامن في الطرق للتجارة والسفر في الليل والنهار بعد ان كانت حتى البواخر النهرية تغزوها العشائر وتطلق عليها النار من جانبي النهر.

ثانياً – انتشار التعليم. فقد زاد عدد طلاب المدارس في العراق خلال هذه الفترة من نحو (٥٠٠٠) طالب الى نحو ربع مليون طالب وتخرج من الجامعات الاجنبية مئات من

الاخصائيين العراقيين ومن الكليات العراقية الالوف فملؤوا وظائف الدولة والمراكز القانونية والهندسية والتجارية والزراعية في العراق وكونوا نواة للنهضة الحاضرة .

ثالثا – انتشار الوسائط الصحية من بناء للمستشفيات والمستوصفات وتخرج المئات من الاطباء العراقيين واستخدام العشرات من الاخصائيين الاجانب حتى بلغ المراجعون والمستفيدون من هذه الخدمات بضعة ملايين، سنوياً وزالت الاوبئة الوافدة والمتوطنة كالكوليرا والطاعون والجدري التي كانت تجرف الالوف من الارواح بين سنة واخرى.

رابعاً – انشأت السكك الحديدية عبر العراق وفتحت الطرق واسست مصالح التلفون والتلغراف واللاسلكي والبريد حتى انحاء العراق ببعضه وبجميع انحاء العالم .

خامساً – فتحت اقنية الري في نواح عديدة في العراق وانشأت السداد على النهرين لحماية المزروعات والمدن من الفيضان واستوردت الالاف من المضخات فنصبت على الانهار والترع لري المزروعات واستخدمت المكائن الزراعية وادخل الكثير من المحصولات الجديدة والمحسنة .

سادساً – اسست في العراق صناعات عديدة كصناعة السمنت والزيوت النباتية والاقمشة القطنية والصوفية والحريرية والصابون والطابوق والمشروبات الروحية والسكاير والمواد المنزلية بالاضافة الى الصناعة الاولى في العراق وهي صناعة استخراج النفط .

سابعاً – أسست المصارف الحكومية والاهلية للتسليف الزراعي والصناعي والعقاري والتجاري وفتحت الفروع لها في كثير من مناطق العراق .

وبنتيجة العوامل المتقدمة تضاعف عدد السكان مرة ثانية حتى بلغ نحو خمسة ملايين نسمة وبلغ معدل قيمة الصادرات نحو (٢٢) مليون دينار فارتفعت صادرات الحبوب من (١٠٠ر٠٠٠) طن كمعدل للسنوات (١٩١٠ – ١٩١٢) الى (٥٤٠ر٠٠٠) طن كمعدل للسنوات (١٩٥٠ – ١٩٥٣) قيمتها نحو (١٢) مليون دينار وارتفعت صادرات التمور من (٦٥) الف طن الى (٢٦٥) الف طن قيمتها نحو خمسة ملايين دينار . وبلغ معدل قيمة الواردات خلال السنوات ١٩٥٠ – ١٩٥٣ نحو (٦٠) مليون دينار منها نحو ٢٠ مليون دينار للمواد الانشائية ووسائط النقل وعشرة ملايين للسكر والشاي وعشرة ملايين المنسوجات والملابس الجاهزة .

فماذا يا ترى سيكون حال العراق بعد اربعين سنة اخرى ؟

لعلي بهذه النبذة التاريخية العابرة قد صورت لكم العراق في حاضره بوضع احسن مما هو عليه وانه قانع بالتقدم الذي اصابه . لا يا سادتي فان العراق اليوم لا يزال في حال لا يحسد عليه فمعدل مستوى المعيشة في العراق لا يزال اوطأ كثيراً منه في معظم الاقطار العربية وهو بعيد جداً عن المستوى الذي تؤهله امكانياته الاقتصادية ان يصل اليه . فلا زال (٨٠٪) من سكانه أميين . ولا تزال

نسبة كبيرة من السكان تشكو أمراض الملاريا والبلهارزيا والتراخوما والديزنتري والانكستوما والتيفوئيد والسل مما يقعد بالطبقة العاملة في المدن والارياف عن العمل الجدي وينهك قواهم ويجرف بعدد عظيم منهم الى الهلاك سنويا .

ولا زالت طرق المواصلات في العراق لا تفي بالحاجة فالطرق الرئيسية لم يتم تبليط القسم الاعظم منها ويصعب الوصول الى كثير من مناطق العراق في بعض المواسم، والسكك الحديدية تحتاج الى التجديد والتوسع، والطرق النهرية ليست مضمونة في جميع الاوقات، وليس في العراق ما يكفي من المخازن الحديثة للبضائع والحاصلات لحمايتها من التلف .

والزراعة في معظم انحاء العراق لا تزال تجري بالطرق القديمة بآلات حرث بدائية لا تكاد تخدش الارض خدشاً وليس في العراق الا عدد محدود من المكائن الحديثة للحرث واقل من ذلك للحصاد وقلما يستعمل السماد الاصطناعي للزراعة . اما الاسمدة الحيوانية فان معظمها يستعمل للوقود من قبل سكان الريف لقلة الاخشاب . ولازالت الحشرات تفتك بالمزروعات والمياه تشح في كثير من المناطق . والاراضي يقل انتاجها سنة بعد سنة لزيادة الاملاح فيها لحرمانها من المبازل ولازالت الطرق العلمية الحديثة في الزراعة لم تتعدى حدود مديرية الزراعة العامة ومختبراتها وحقولها التجريبية الا بين بعض الزراع المثقفين من ابناء المدن الذين ليس لهم النفوذ الكافي حتى في مزارعهم لاقناع فلاحيهم الاميين بالمنافع الناتجة من اتباع الطرق العلمية الصحيحة ولازالت هناك عوامل رئيسية تؤثر تأثيراً عميقاً على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في البلاد لم تجتث جذورها بعد نلخص اهمها في ما يلي .

١ – ففي المناطق الشمالية لازالت قلة الامطار في بعض المواسم تتحكم في اقتصاديات المنطقة ورداءة طرق المواصلات فيها تمنع من تقدمها الاقتصادي وأستثمار عناصر الثروة الزراعية والمعدنية الكامنة فيها .

اما في المنطقة الوسطى والجنوبية فان الاراضي تزرع بالارواء من الانهار والافنية . وللمياه الجارية انظمة واحكام تتطلب المراقبة والمعالجة بصورة مستمرة فان سدود الانهار يجب ان تكون محكمة لئلا يغرق الزرع في موسم الفيضان وان الطمى يترسب في مجاري الافنية فيؤدي الى انخفاض قابلياتها لاستيعاب المياه الكافية ان لم يجر تطهيرها . وكثيراً ما حدث في تاريخ العراق دمار لمنطقة عامرة بكاملها بسبب اندثار قنال اهمل تطهيره . وقد يحدث ذلك في فروع الانهار الكبيرة كما حدث فعلا في شط الحلة خلال القرن التاسع عشر عندما بدأت مياهه تنضب وأخذت معظم مياه الفرات تجري الى شط الهندية فأدى ذلك الى اضمحلال وجفاف مناطق واسعة على جانبي نهر الحلة وهجرة عدد كبير من السكان الى شط الشامية خلال المائة سنة الاخيرة ولم يصلح الامر ويستقر حتى انشأت سدة الهندية في سنة ١٩١٠ . وكما حدث انخفاض مياه دجلة . وكما جرى الحال في انخفاض المياه من نهر الشامية وجريان كميات متزايدة من مياه الفرات الى

النهر المار بأبي صخير حتى بني الناظم لتوزيع المياه بينهما .

٢ – ومن العوامل الرئيسية في النظام الزراعي في العراق هي ملوحة الاراضي السيحية فان المياه الجوفية في وسط العراق وجنوبه لا تبعد كثيراً عن سطح الارض فاذا سقيت الارض سنة بعد سنة بالمياه يرتفع مستواها تحت الارض حتى يقرب من سطحها نظراً لانبساط الاراضي وعدم وجود المبازل فيها واذا بلغت المياه الجوفية مستوى معيناً تمتصها التربة صعوداً الى سطح الارض فتتبخر المياه وتترك املاحاً على سطحها وتؤدي زيادة الاملاح الى الاضرار بقابلية الارض الى الانبات واذا زادت نسبة الاملاح الى درجة معينة تصبح الارض غير صالحة للزراعة البتة ويمكن معالجة هذه المشكلة بانشاء المبازل مع الاقنية لكي تحول هذه المبازل دون ارتفاع المياه الجوفية وقد يمكن غسل الاملاح من الاراضي بالارواء والبزل حتى تعود صالحة للزراعة وتزيد قوتها الانباتية . ولذا تكون مشاريع البزل قسما مهما من منهج مجلس الاعمار للسنوات القادمة .

غير ان هذه الظاهرة ادت خلال الخمسين سنة الاخيرة الى انحطاط في القوة الانباتية لكثير من المناطق الزراعية في العراق وقد امكن الاستعاضة في بعض الاحوال عن الاراضي المالحة باراضي غيرها مما يجاورها . اما الآن وقد ازدادت المساحات المزروعة وتقاربت فلم يعد بامكان الكثير من السكان الاستعاضة عنها بغيرها واصبح بعض الزراع مضطرين اما الى الرحيل عن اراضيهم او الاكتفاء بدخل يتقلص تدريجياً بازدياد الاملاح . ولاجل بيان مدى خطر هذه الظاهرة نقول ان نسبة الاراضي التي اصبحت لا تصلح للزراعة بنتيجة الاملاح في بعض الاقنية تبلغ (٣٠٪) من مجموع المساحة وانخفض معدل الانتاج في معظم القسم الباقي بنسبة ٤٠٪ وذلك خلال مدة لا تزيد عن (٢٠) سنة وفي بعض المناطق كالدجيلة التي بدىء بزراعتها في السنة ١٩٤٦ نجد ان الاملاح قد اجتاحت جزءاً منها ولم يمض عليها ما يزيد على ثمان سنوات .

٣ – والعامل الرئيسي الثالث هو ما يحدث في المناطق التي تزرع الرز في العراق على ضفاف الاهوار في ادنى الفرات ودجلة والغراف حيث ان زراعة الرز في معظم هذه المناطق تعتمد على ترسبات الطمى على الارض عند الفيضان ويكون الطمى طبقة على سطح الارض يجدد خصوبتها ويحفظ البذرة من الاملاح . غير ان الطمى نفسه يؤدي الى ارتفاع الاراضي سنة بعد سنة ويجعلها بعد حين غير صالحة لزراعة الرز فيعتمد الزراع على الاراضي الجديدة التي يغمرها الطمي من الاهوار حتى ترتفع منخفضات الاهوار نفسها وتلتقي ضفافها وتنحصر الجماعات الكثيفة الساكنة فيها في مناطق ضيقة ترتفع سنة بعد سنة وتنخفض قابلياتها الانباتية بينما يزداد عدد سكانها بتحسن الخدمات الصحية وانتشار التعليم وانقطاع الحروب القبلية . وماذا تكون النتيجة في مجتمع تتقلص امكانياته الانتاجية ويزداد عدد سكانه؟ الهجرة او الثورة، وكلاهما يحدث في هذه

المناطق. ففي بغداد عدد لا يقل عن (١٥٠،٠٠٠) نسمة من سكان مناطق الاهوار هجروها ونزحوا الى العاصمة وقد شاهدتم اكثرهم وقد داهمهم الفيضان فرحلوا من خلف السدة الشرقية وانتشروا في بقاع الارض. كذلك تجدون امثال هذه المجموعات في البصرة والحلة وحتى الكويت. ولا عجب ان كانت هذه المناطق دوماً خلال مئات السنين الماضية مراكز القلاقل والاضطرابات حتى في عهد هذا الحكم الوطني.

العامل الرابع هو حقوق التصرف في الاراضي ففي العراق نظامان للتصرف نظام نص عليه القانون وفرض على البلاد منذ العهد العثماني ونظام محلي نشأ مع النظام العشائري وتطور بتطوره وقد تفاعل هذا النظامان فاوجدا في العراق معضلة عظمى لا تزال موضع التفكير والاهتمام لدى جميع الاوساط لمعالجتها. فالنظام العشائري كان يستند على ملكية العشيرة باجمعها لديرة العشيرة فكما ان افراد العشيرة متضامنون في الديات والفصل والحرب للدفاع عن الديرة كذلك هم يشتركون في منفعة الحماية العشائرية وفي حق الانتفاع من الديرة فلجميع افراد العشيرة حق الرعي في الاراضي والزراعة فيها. ويظهر هذا الحق بوضوح في كثير من المناطق في العراق حيث قسمت الاراضي الزراعية على افراد العشيرة وافخاذها بنسبة حاملي السلاح فيها بعد الاحتفاظ بحصة من الارض تسمى حصة المضيف تتراوح بين الربع او الثلث او النصف يتولى شيخ العشائر ادارتها ويستوفي وارداتها لكي يقوم بما يتطلبه النظام العشائري من مصاريف الضيافة والامن والقضاء والسياسة العشائرية الخارجية وقد تكون القسمة بين افراد العشائر دائمية وقد تكون دورية يعاد تقسيم الارض بين الافراد كل سنة او سنتين او ثلاثة او اربع سنين. وقد توزع حتى اراضي الرعي بينهم فترى لكل فرد او جماعة مساحة من الارض يحميها بحياته من كل طامع وتسمى قطعة الارض التي بيد الفرد لزمة او نكشه او حصة او سهم او سكنية كما يكون الحال. يزرعها بنفسه او يقوم بايجارها لفلاحين آخرين من نفس العشيرة او من يدخل تحت حمايتها لقاء حصة من الحاصل تتراوح بين الثلث والنصف ولما كانت الزراعة غير مضمونة في الجنوب والانهر تسيطر على الاراضي دون ارادة الافراد ولم يزرع من الاراضي غير بقع متناثرة هنا وهناك تتغير بين سنة واخرى وموسم وآخر امكانيات الري وفيضانات الانهر، كان هذا النظام التضامني حامياً للعشيرة من الهلاك وكان الشيخ يعدل بين الفلاحين ويعطي كل ذي حق حقه لان في سلاحهم قوة له وفي عددهم نفوذاً ومجداً وامارة.

على هذا النظام فرض نظام آخر هو نظام الاراضي العثماني الذي تطور من النظام الاقطاعي العسكري القديم الى قانون الاراضي الذي نشر في السنة ١٨٥٨ وبموجب النظام الاقطاعي القديم كانت جميع الاراضي تعود للدولة كان السلطان يقطعها لبعض قواده وولاته ووجوه السكان الموالين للحكم بمقاطعات كبيرة باسم سباهي او تيمار او زعامت على ان يقوموا بجمع الضريبة للسلطان وتجهيزه بعدد من

العساكر المسلحين بنسبة اقطاعاتهم . ثم الغي هذا النظام في عهد التنظيمات في السنة ١٨٣٩ واستعيض عنه بتأسيس جيش نظامي بدل الجيوش الانكشارية وعين ملتزمون ومحصلون في المناطق لجباية الضرائب ثم صدر قانون الاراضي العثماني الذي ايد كون الاراضي تعود رقبتها للدولة غير انه نص على اقرار حقوق التصرف بها مجاناً باسم المتصرفين بها وتسجيل هذه الحقوق بالطابو باسمائهم وامكان انتقالها الى مورثيهم حسب درجات الانتقال التي نص عليها في القانون وعدلت فيما بعد .

وليس من شك في ان قصد المشرع من هذا القانون هو توزيع جميع الاراضي الى المتصرفين الفعليين من الفلاحين كل في قطعته واذا لم يثبت تصرف احد في قطعته لمدة عشر سنوات تباع له ببدل المثل وان اصبحت محلولة بدون وارث فتباع بالمزايدة العلنية للمجاورين والشركاء حق الرجحان على غيرهم في البيع . بهذه الطريقة كان في نية المشرع ان لا يبقى من الاراضي بيد الدولة الا الاراضي الموات التي يجوز تسجيلها بالطابو مجاناً لمن يقوم باعمارها والاراضي المتروكة التي تخصص للنفع العام .

غير ان التشريع كان شيئاً والتطبيق اصبح شيئاً آخر كما كان الحال في معظم ما حاول العثمانيون القيام به . فان مدحت باشا اراد تطبيق هذا النظام في العراق فماذا حدث ؟ تمكن قليل من القرويين في المناطق الشمالية من الاحتفاظ بحقوقهم التصرفية في الاراضي وسجلت باسمائهم . واستحوذ بعض الاغوات واعيان المدن الكبرى على كثير من القرى فسجلوها باسمائهم صفقة واحدة مستغلين مركزهم السابق في القرية كملتزمين لضرائبها او نفوذهم لدى الولاة . ومع ذلك فقد بقى القسم الاعظم من القرى لم يسجل في الطابو ولا زال حتى الان . لكن نفوذ الاغوات قد تمركز واستقر وتوسع خلال هذه الفترة في كثير من القرى فاصبحوا المالكين لها . وفي الوسط والجنوب سجلت مساحات كبيرة باسماء بعض السادة وشيوخ العشائر والمتنفذين ولم يصب المتصرفين الفعليين في الارض من حقوقهم الا القليل ، ففي المنتفك مثلا سجل اللواء باجمعه باسم متصرف اللواء الذي كان اذ ذاك رئيساً لعشائر المنتفك وباسم اقاربه وباسم صيرفي له وكاتب عنده من سكان المدينة وما كانت العشائر تعترف بالملكية لهؤلاء المالكين الجدد الا بقدر ما كانت السلطة الحاكمة تستطيع بنفوذها الضعيف ان تلزمهم به وكثير منهم من لم يستطع مشاهدة الارض التي يملكها او يقرب منها خوفاً على حياته . ولا عجب ان كان قانون الاراضي قد فشل في التطبيق لانه لم يراع الظروف المحلية فلم يسجل من الاراضي الا القسم الضئيل وبقي القسم الاعظم منها بيد العشائر يدفعون عنه حصة الحكومة التي كانوا يعتبرونها من الديات التي لا تدفع الا غصباً وكثيراً ما استعمل الولاة السلاح لجبايتها كما استحوذ السلطان عبد الحميد على قسم كبير من اطيب الاراضي كما قدمنا سجلت باسمه ثم دورت باسم الدولة بعد سقوطه وعادت كباقي الاراضي الاميرية

لكنها تدفع حصة اكبر للدولة من باقي الاراضي بفضل تاريخها المجيد .

وقد حاولت الحكومة الوطنية بعد الحرب الاولى معالجة الوضع وبعد دراسات طويلة آخرها تقرير (السير آرمست دوسن) شرع قانون التسوية واللزمة في السنة ١٩٣٢ اعترف به المتصرفين الفعليين من العشائر بحقهم في الارض يسجل لهم مجاناً بالطابو كحق لزمة يورث لمن بعدهم بموجب قانون الانتقال العثماني. غير ان الوضع العشائري كان قد تطور خلال هذه الفترة تطوراً كبيراً فلم يعد للفرد من العشائر تلك القيمة الحربية واصبح دوره كمنتج للحاصلات اكثر قيمة من دوره كمحارب المدفاع عن الديرة وتحول الشيخ في كثير من المناطق تدريجياً من امير متضامن مع الافراد يجمعهم ويحمونه الى ملاك لاراضيهم وهم عمال بين يديه ولاحظ البعض منهم ان النفوذ يمكن ان يستمد لا من الافراد بل من الحكومة فاتصلوا برجالها في المراكز الادارية وجاؤوا الى بغداد وسكنوا فيها تاركين اراضيهم تدار من قبل اولادهم ووكلائهم ولم يكن قانون التسوية يعترف بحق الفلاحين في الارض والملكية العامة للعشيرة في الديرة اذ ان التصرف عرف بحيث شمل الشيخ ورؤساء الافخاذ القبلية وبعض المتمولين والمتنفذين من اصحاب المضخات الذين نصبوها بعقود مع هؤلاء في الاراضي ولا زالت التسوية تجري في مناطق عديدة من العراق لاكمال تسوية الحقوق في ثلث الاراضي التي لم تتم التسوية فيها بعد على هذه الصورة . ولما كان النظام المدني لم يتغلغل بعد في كثير من المناطق العشائرية فان شيوخ العشائر ورؤسائها لازالوا يقومون بدور مهم في الادارة والقضاء والامن . غير ان التوسع في الاستيلاء على الاراضي الاميرية يجب ان يقف عندحده وان توزع الثروة الجديدة على الطبقات المحرومة من اكثرية السكان .

وما هو وضع اكثرية السكان من الفلاحين اليوم ؟ يختلف وضع الفلاحين بين منطقة واخرى حسب امكانيات الارض الزراعية والتعامل الزراعي بينه وبين صاحب الارض ففي المناطق الشمالية للفلاح (٨٠٪) او « ٩٠٪ » من الحاصل في معظم الاراضي وهو مستقر في ارضه له حقوق سكنى قديمة فيها وداره من الطين او الحجر وهو يعتني كثيراً بزراعة الارض وخدمتها فان جادت الطبيعة بالامطار في الاوقات اللازمة للزراعة ونضوج الحنطة فهو في خير كثير غير ان الامطار لا تتوفر في كل سنة وقد يفشل الحاصل فشلا تاماً قلا تكاد الارض تعيد البذر الذي نثر فيها، كذلك يصيب البرد وقلة المراعي في السنين التي تشح فيها الامطار معظم ما يملكه من المواشي . ثم انه الهم الاخر الذي يشغل بال الكثيرين منهم في الوقت الحاضر هو ماذا كانوا سيتمكنون من الاحتفاظ بحقوقهم في البقاء في قراهم ام سيعتبرون من العمال لصاحب القرية الحق في طردهم متى شاء واحلال المكائن الزراعية محلهم .

اما في الجنوب والوسط فان حصة الفلاح

بين الثلث والنصف قبل اصـدار المرسوم مؤخراً وبالنظر لانخفاض معدل انتاج الدونم في العراق فان الفلاح لا يصيبه من الحاصل ما يزيد عن طنين او ثلاثة او اربعة من الشعير والحنطة في المواسم الجيدة يترك منها للبذور جزءاً ولغذائه جزءاً ويسد بالبعض ديونه المتراكمة مع رباها الذي قد يربو على (٢٠٪) سنوياً للمرابين واصحاب المخازن في المدن القريبة الذين يشتري منهم حاجياته القليلة من ثوب واحد او اثنين سنوياً لنفسه وافراد عائلته لا تكاد تفارق جلودهم طيلة ايام السنة ومن سكر وشاي وتبغ يعتبرونها اداماً مع خبزهم اليومي . واذا فشل الحاصل في سنة من السنين تراكمت عليه الديون وارباحها لتجعل منه عبداً لها عدة سنوات فتراه يكد فلا يفيض من دخله ما يشعره بفائدة شخصية لجهوده او تحسين في مستواه المعاشي اذ ان هذا الدخل زاد او قل يضطر الى دفعه سداداً لديونه السابقة ورباها ويبقى هو يعيش على سلفات جديدة من شيوخه وساكيله ومرابيه . فلا عجب اذن ان هو كان قليل التحمس للتحسينات التي يطلب صاحب الارض منه ادخالها في زراعته قليل الايمان بالاصلاحات الجديدة ، تفصل بينه وبين حاكميه فجوة روحية عميقة .

هذا هو ملخص الوضع في العـراق الذي يكمن وراء الارقام التي ادرجتها لحضراتكم قبل حين . غير ان مايدعو الى التفاؤل والارتياح ان عوامل جديدة نشأت من شأنها ان تغير وضع العراق تغيراً جوهرياً لتجعل من مستقبله القريب غير ما هو عليه في ماضيه وحاضره .

تعلمون سادتي ان المشاريع الاصلاحيـة تحتاج الى المال والرجال وها قد منّ الله على العراق وعلى كثير من البلدان العربية بالمال باستثمار ينابيع النفط الثمينة فيها ويطول البحث عن تاريخ اكتشاف النفط وامتيازاته في العراق ويكفي ان نقول في هذا الصدد ان تصدير النفط بدأ من العراق اعتباراً من السنة ١٩٣٤ حيث صدر منه نحو مليون طن بانبوب مدالى البحر الابيض المتوسط في حيفا ثم زادت هذه الكمية حتى بلغت نحو اربعة ملايين طن قبل الحرب الاخيرة . ولولا الحرب لصح القـول بان فترة جديدة من تاريخ التطور الاقتصادي في العراق بدأت في السنة ١٩٣٤ . غير ان ظروف الحرب وما خلفته الحرب حالت دون استثمار النفط بمقياس واسع في العراق حتى تهيأت المواد بعد الحرب لمد انابيب جديدة . ومـع ذلك فقد استفاد العراق فائـدة كبيرة من واردات النفط الضئيلة خلال السنوات القليلة التي سبقت الحرب . فقد كانت وارداته من النفط ، ولا تزال على نوعين ، الاول وهو ما كان يصيب الحكومة من حصتها التي عينت بموجب اتفاقيات النفط باربع شلنات ذهب لكل طن مع اجر ثابت ضئيل عن الاعفاء من الضرائب المحلية ، وكانت المبالغ المقبوضة عن هذه الحصة نحو مليون دينار سنوياً قبيل الحرب . امـا النوع الثـاني من الواردات فكانت بشكل مبالغ صرفت محلياً من قبل شركات النفـط لتأسيساتها في العراق ولتشغيل وادامة هـذه

التأسيسات وقد بلغ ما صرفته هذه الشركات على هذا الشكل نحو ٤٠٠،٠٠٠ دينار سنوياً قبيل الحرب الاخيرة . وقد اجتمع تأثير هذه الاموال مع التحسن الاقتصادي العالمي بعد الضائقة المالية فكونت قبيل الحرب بوادر نهضة اقتصادية كانت مدعاة للتفاؤل الكبير ساعدها على ذلك شعور انتشر بين مختلف طبقات الشعب بالثقة والطمأنينة لمستقبل العراق وهو حديث عهد بالاستقلال وبدخوله عصبة الامم حتى كان محط امال العرب .

وفي هذه الفترة القصيرة انشأت بعض القنوات للري واسس سد الكوت ومد خط الحديد بين بيجي وحدود سوريا وبلطت بعض الطرق واسست المستشفيات وتضاعف عدد طلاب المدارس وشارك الاهلون الحكومه في تاسيس بعض المصانع ونصبت المضخات على الانهر حتى بلغت نحو الفي مضخة تسقي نحو مليون دونم من الاراضي .

ثم توقفت الاعمال الانشائية اثناء الحرب وتراكمت للعراق مبالغ كبيرة بالباون يقابلها شحة في المواد في الاسواق والمخازن وتعطيل للاعمار والترميمات والتجديد وتضخم نقدي صاحب سني الحرب وبقيت بعض اثاره ماثلة حتى الان .

وقد كانت السنوات القليلة التي سبقت منتصف هذا القرن بعد انتهاء الحرب سنوات قلق وتردد حيث تركت الحرب مشاكل كبيرة وامكانيات قليلة لمعالجتها . فقد فشل الحاصل الزراعي سنتين متتاليتين واخذ العجز في الميزانية يزيد سنة بعد سنة وهاجر اليهود من العراق وهربوا معهم ثروة طائلة من رؤوس اموالهم التي جمعوا القسم الاكبر منها اثناء الحرب وتركوا وراءهم فراغاً كبيراً لان التجار الجدد من المواطنين العراقيين العرب كانت تعوزهم الخبرة واللغة والاتصال مع الخارج ورأس المال فاصبحت الاسواق مدرسة جديدة دخل فيها الالوف ونجح منها المئات فسدت الثغرة بتجار جدد ذوي سمعة طيبة اكثرهم من الشباب المثقف اكتسبوا خبرة وكونوا رؤوس اموال جديدة ساعدتهم على ذلك سياسة توسعية للمصاريف بتحريض وتشجيع من الحكومة .

ثم بدأ عهد جديد في العراق في مستهل النصف الثاني من هذا القرن . فهل بدأ باصدار قانون اعمار واستثمار اراضي الدجيلة في السنة ١٩٤٦ الذي نص على توزيع اراضي هذا المشروع على صغار الفلاحين ومساعدتهم لاعمارها بالطرق الزراعية الحديثة ؟ ام بدأ بتأسيس المصرف الوطني في السنة ١٩٤٨ وانتقال العملة من لندن الى العراق في السنة ١٩٤٩؟ ام بدأ بتأسيس مجلس الاعمار وزيادة حصة النفط في السنة ١٩٥١ ؟

لم يكن اي من ذلك هو الحافز لبداية العهد الجديد وانما هي الروحية الجديدة للاصلاح التي كانت كامنة فظهرت وحازت على القبول في كل مكان والتي تقودها طبقة متوسطة اخذت تنادي بالاصلاح ورفع مستوى المعيشة للجميع في مختلف البلاد العربية ومن ضمنها العراق .

من هنا تبدأ الاربعون سنة التالية . فهل لهذه الروحية من الامكانيات لتحقيق اغراضها؟

ان الجيل الذي دخل المدارس الوطنية بعد الحرب العالمية الاولى بلغ الكثيرون منه عمر النضوج للقيادة في جميع نواحي الحياة الاجتماعية في المراكز الحكومية والسياسية والمراكز الاهلية لادارة الشركات الصناعية وفي التجارة وفي المهن الحرة وفي الحرف الفنية .

ولهذه الروحية من الامكانيات المالية في موارد النفط ما لا يترك لها عذراً ان عجزت عن تحقيق اهدافها . وهي محققة اهدافها بمعونة الله ولنا من الخطوط الرئيسية التي رسمت ما يدعونا الى التفاؤل والاطمئنان .

فان حصة العراق من النفط سنوياً بموجب الاتفاقية الجديدة بلغت نحو (٥٧) مليون دينار ويحتمل زيادتها الى نحو (٧٠) مليون دينار ويخصص من هذه الحصة ميزانية الدولة الاعتيادية (٣٠٪) . اما الباقي فقد خصص لمجلس الاعمار ليقوم بمنهج انشائي يقصد منه زيادة الدخل الوطني ورفع مستوى المعيشة . اي ان هذا الوارد الذي قد ينضب يوماً من الايام يراد استثماره في انماء ثروة البلاد وقابلياتها الانتاجية ليكون للعراق موارد لا تنضب من ثروة جديدة .

وخلال السنوات الثلاثة الماضية قام مجلس الاعمار باعمال لا يستهان بها في هذا السبيل فقد اكمل مشروع الحبانية وتمت السيطرة على نهر الفرات ويقوم المجلس بتوسيع الحبانية ليمكن مضاعفة المياه التي تجري في نهر الفرات في وقت انخفاضه وشدة الحاجة الى المياه للري . ومشروع الثرثار في دور الانشاء الان والغرض منه منع الفيضان في دجله وفتح اقنية جديدة من جانبي النهر والحصول على قوة كهربائية عظيمة للتنوير والصناعة . واكملت مناقصة سد دوكان كما اكملت دراسات سد بخمه ودربندي خان واسكي موصل .

ولو اقتصرت هذه المشاريع على فائدة واحدة هي منع اضرار الفيضان عن العراق لكان ذلك بحد ذاته ربحاً عظيما للعراق . وقد شاهدتم في اجتماعكم الاول قبل بضعة شهور مدى الاضرار الناجمة من فيضان النهرين الذي اشغل بال الحكومة والشعب خلال مدة طويلة وجهت فيها الحكومة جل جهودها للتقليل من اضراره الخطيرة واستنهضت همم الشعب للتعاون معها . ومع ذلك فان دجلة قد غمر مليون دونم ونيفا من الاراضي المزروعة واتلف حاصلها الذي لم يبق لحصاده غير بضعة ايام . وعطل وسائط النقل واغرق عدة معامل وابنية واخرج عدداً هائلاً من السكان من ديارهم وخرب مساكنهم فاصبحوا دون مأوى لا يملكون شروى نقير وهدد بغداد فبات سكانها خلال ليال سوداء فيها ريح عاصفة وهم لا يعلمون ما اذا سيصبحون على ارض ام ماء حيث كان غرق بغداد على قاب قوسين او ادنى .

فهل ان دجلة قد غضب على هذه المشاريع التي يراد منها كبح جماحه والسيطرة عليه واقتياده مغلوباً على امره لخدمة الشعب ؟ ومهما يكن من امر فان هذه الغضبة على ما كبدت من الخسائر في الاموال والمتاعب والالام ستكون انشاء الله غضبته الاخيرة وسينقاد وديعاً الى وادي الثرثار والاقنية

ومكائن القوة الكهربائية لتستغل مياهه الجائرة لارواء الاراضي الجدباء وقوته الغاشمة لتحريك دواليب الصناعة فيضمن اضعافاً مضاعفة عن هذه الخسائر في الاموال ويريح من هذه المتاعب ويزيل من هذه الالام .

اذ ان بخزن المياه في الخزانات وفتح الاقنية من نهري دجلة والفرات يمكن ارواء مساحة اضافية تقدر بنحو ٩ ملايين دونم وزيادة الحصة لمائية للمساحات الاخرى المزروعة البالغة ١٣ مليون دونم لزيادة الانتاج فيها . كما درست مشاريع البزل لمكافحة الاملاح التي يقدر الاخصائيون بانها ستزيد في انتاج الارض بنسبة (٤٠ بالمائة) عما هو عليه قبل انشاء المبازل وتقدر زيادة في الانتاج الزراعي بنتيجة هذه المشاريع من سدود واقنية ومبازل تبلغ نحو (٢٠٠) مليون دينار سنوياً او ما يزيد عن (١٥٠ بالمائة) من الدخل الوطني في الوقت الحاضر وذلك مقابل كلفة عمومية قدرت لهذه المشاريع بنحو (٣٣٥) مليون دينار ويمكن اتمامها خلال السنوات العشر القادمة .

وبالاضافة الى ذلك فان مجلس الاعمار قام او يقوم بتشييد (١٠٠) مدرسة و (١٠٠) مؤسسة صحية منها (١٢ (مستشفياً كاملا و(١٨٣٠) داراً للعمال وتعبيد (٢٥٠) كيلو متراً من الطرق وبناء عدد من الجسور وعدة بنايات حكومية وقد اعلنت مناقصات معملين للسمنت ومعمل للقير ومعمل للنسيج كما سلف المجلس نحو (١٣) مليون دينار لمصالح اخرى كمصلحة مصافي النفط التي تقوم بتأسيس مصفى للنفط ومعمل لزيوت التشحيم وكذلك سلف مصلحة السكك الحديدية ومصلحة المكائن الزراعية ومصلحة نقل الركاب في العاصمة وكثير من البلديات في العراق لتمكنهم من القيام بمشاريعهم الخاصة .

ويقوم عدد كبير من الخبراء من عراقيين واجانب بدراسات مختلفة لاحضار التصاميم لمشاريع جديدة .

ومما لا شك فيه ان هذه المشاريع الزراعية والصناعية والاجتماعية ستؤدي الى زيادة الدخل الوطني وارتفاع مستوى المعيشة لمختلف طبقات الشعب في المستقبل القريب . وستجعل من العراق انشاء الله دولة حديثة يفخر بها مواطنوها ويعتز بها العرب في كل مكان . غير ان ذلك لا يمنعنا من الاشارة الى مواطن الضعف وكوامن الخطر لكي نتقي اضراره ونأمن عواقبه ولذلك اود الاشارة الى بعض هذه النواحي فيما يلي :

اولا ــ ان التوجيه الحاضر يتوخى في معظم نواحيه استثمار موارد البلاد الحالية في مشاريع طويلة الاجل لرفع مستوى المعيشة في في المستقبل غير ان من الحكمة ان نفكر جدياً في ترفيه الطبقات الفقيرة في حاضرها ايضاً وذلك بتبني المشاريع لتحسين احوالهم الاقتصادية الحاضرة . ومما يدعو الى الارتياح ظهور بوادر توجيه جديد يتوخى تنفيذها هذا المبدأ، ومن الامثلة على ذلك تحديد حد ادنى لاجور العمال وحد ادنى لحصة الفلاحين من الحاصل وزيادة رواتب الموظفين وتوزيع مساحات كبيرة من الاراضي على صغار المزارعين وتجهيز البلديات بالماء والكهرباء وبناء دور لسكنى العمال

والموظفين في المدن، ونأمل ان تكون هذه الخطوات بداية لخطوات اخرى لسياسة ترفيهية واسعة النطاق تتوخى رفع دخل الطبقات الفقيرة لكي يتمتعوا بقسط من حصتهم في خيرات البلاد بصورة تدريجية تنسجم مع مقتضيات سياسة الاعمار للمستقبل ووضع البلاد الاقتصادي .

ثانياً – يتكرر الحديث في كل مكان بان الدولة لا تحتاج الى هذه الضرائب الكثيرة التي تجبيها من الافراد اذ ان لها من موارد النفط ما يكفي لمصروفاتها . ولذلك نشاهد الجاحاً وضغطاً كبيراً لتخفيف الضرائب على المكلفين بصورة عامة . وقد يتوقع البعض من اخواني الحاضرين من العراقيين من الزراع والتجار واصحاب الصناعة الذين يقع على كاهلهم قسط كبير من هذه الضرائب ان اعلن تأييدي لهذا الرأي لاحظى بحسن ظنهم ورضاهم . غير اني ويا للاسف اجد نفسي مضطراً الى تأدية الامانة التي في عنقي لخدمة هذا البلد لأبين بان موارد النفط يجب ان تستثمر لزيادة الثروة الوطنية وان يعاد النظر في الضرائب لا بقصد التخفيض بل بقصد العدالة الاجتماعية فيكلف ذوو الدخول من زراعية وصناعية وتجارية بدفع حصتهم العادلة لسد تكاليف الخدمات الاجتماعية المختلفة المتزايدة التي يترتب على الدولة القيام بها للجميع والتي يجب ان تستحصل من الايرادات الاعتيادية وآمل ان تتحقق بالتشريع البوادر التي ظهرت لتطبيق هذه السياسة الحكيمة .

ثالثاً – ان سياسة الاستثمار السريع التي تقوم بها الحكومة في الوقت الحاضر تحتاج الى دراسة اقتصادية عميقة لاحوال البلاد وترقب المشاكل الاقتصادية التي تنتج عنها وايجاد حلول لها قبل ان تحدث اضراراً قد لا يمكن تلافيها فيما بعد .

ونورد لاجل الايضاح بعض هذه المشاكل. مثلا ان الاعمار يحتاج الى مواد انشائية كبيرة متزايدة منها ما يستورد من الخارج ومنها ما ينتج محلياً . ولذا يترتب تسهيل استيراد ما يجب استيراده والنظر في امر خزن هذه البضائع حفظاً لها من التلف وتوسيع الميناء والسكك ودوائر الكمارك لتسهيل مرور البضائع بالسرعة اللازمة وكذلك يجدر النظر في امر توسيع قابلية الانتاج للمواد الانشائية التي تنتج محلياً من سمنت وطابوق وجص وابواب ونوافذ ومواد خشبية واثاث وذلك بتأسيس مصانع جديدة وتشجيع المصانع الموجودة على توسيع طاقتها للانتاج . والا فستحدث شحة في بعض هذه المواد تعطل مشاريع الاعمار وتزيد في تكاليفها وتربك احوال المناقصين وتولد النزعات الكثيرة بشأن تنفيذ هذه المناقصات .

كذلك يجدر النظر بصورة جدية الى حاجات البلد المتزايدة من المواد الاستهلاكية التي سيزيد الطلب عليها بنتيجة زيادة الدخل النقدي للعمال والمتعهدين وغيرهم . وهنا ايضاً يجدر تسهيل امر استيراد المواد الاستهلاكية الضرورية التي تستورد من الخارج كالسكر والشاي والمنسوجات وغيرها من المواد الاستهلاكية.

اما المواد الاستهلاكية التي تنتج محلياً فقد تحدث شحة في البعض منها كالحنطة او اللحوم

والفواكه والخضراوات ومنتجات الالبان بنتيجة زيادة الطلب عليها ، وعليه لا بد من معالجة هذه المشكلة حالا بتشجيع انتاج هذه المواد بنطاق واسع سريع وتشجيع استيراد البعض منها من الخارج لتلافي النقص الذي لا بد من حصوله فيها .

رابعاً - اني اعتقد انه لا مجال الى الخوف من قلة الايدي العاملة فلا تزال في العراق مناطق تكتظ بالسكان زيادة عن قابلياتها الانتاجية بحيث يضطر قسم منهم الى الهجرة الى الكويت ، ولا زال عدد كبير من السكان في مختلف مناطق العراق عاطلا او نصف عاطل ثم ان العراق يرد اليه عدد كبير سنوياً من اللاجئين العرب ويزيد عدد نفوسه بصورة طبيعية بنسبة قد تبلغ نحو (مائة الف نسمة) سنوياً ولذلك فقد تمضي سنة او سنتان قبل ان يصل النظام الاقتصادي في العراق الى دور الاستخدام التام ، غير ان هذا التوسع في الاعمار خلال هذه الفترة في مناطق مختلفة من العراق قد يؤدي الى نقص في الايدي العاملة في بعض المناطق وقد ترتفع الاجور فيها ارتفاعاً كبيراً يؤدي الى هجرة عدد من السكان من مناطق اخرى لسد النقص وقد يجري كذلك نزوح جديد من الارياف الى المدن دون سابق تصميم وتنظيم ، فان اكملت المشاريع هذه يبقى الكثيرون منهم بدون عمل لذا لا بد من وضع ميزانية عامة ومحلية تبين الحاجة الى العمال وعددهم وعدد الموجود منهم في كل منطقة من المناطق وما يترتب على استخدامهم من انشاء الدور وتاسيس المصالح الاجتماعية الاخرى لهم في المناطق الجديدة واعادة استخدامهم ونقلهم الى المناطق الاخرى عند اكمال الاعمال في منطقتهم .

فاذا وصل العراق الى دور الاستخدام التام وظهرت شحة في الايدي العاملة يبدأ عند ذاك دور التضخم النقدي فترتفع الاسعار وتشح البضائع وتتغير تكاليف الاعمار وقد يحدث عجز في الميزان الحسابي للعراق وفي ميزانية الدولة ويرتبك نظام الدخل والاجور والتكاليف وما الى ذلك من آثار التضخم النقدي . ولذا يجدر ان يحسب حساب لاحتمال حدوث هذا التضخم واتباع الطرق اللازمة لايقافه عند حده في الوقت المناسب بسحب العملة الزائدة وتشجيع التوفير وتقليص الاعتمادات وقد يتطلب الامر الى ايقاف بعض الاعمال العمرانية وتأجيل القسم منها وتقليص مناهج الاستثمار الطويل الاجل . ذلك ما نتركه لحكمة ولاة الامر غير انه لا بد من الاستعداد من اليوم لجعل الماكنة الاقتصادية والمالية ذات قدرة على مجابهة الموقف عند حصول الفيضان النقدي الذي لا تقل اخطاره واضراره عن الفيضان النهري .

ترون ايها السادة ان امام العراق في الحقل الاقتصادي مستقبلا باهراً تعترضه مشاكل جسام غير ان له من القابليات والكفاءآت فيما اذا استخدمت متضافرة متضامنة ما هو ضمين بعون الله للسيطرة على الموقف بكل طمأنينة . وانها لفرصة مؤاتية اراد الله بها امتحان هذه الامة عسى الله ان يوفقها لما هي اهل له والسلام عليكم .

دار ريحاني للطباعة والنشر – بيروت – تلفون ٢٨٧٥٧

COLUMBIA UNIVERSITY
0026812967

956
M98

BOUND
AUG 19 1955

956-M98